الرأسمالية
واقتصاد السوق الحر

د.خالد عبدالرحمن حسين





- الرأسمالية -

وإقتصاد السوق الحر



د. خالد عبدالرحمن حسين

الطبعة الأولى 2019



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية

2018/9/8906

إسم الكتاب: الرأسمالية واقتصاد السوق الحر

إسم المؤلف:خالد عبدالرحمن حسين

الواصفات: /النظم الاقتصادية//الرأسمالية/



الأردن- عمان

جوال: 962796296514

تلفاكـــس: 96264778770

E-mail: dar_janadria@yahoo.com

المقدمة

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

يؤمن النظام الاقتصادي الرأسمالي بالربح المادي محفزا للأفراد على المبادرة والمخـاطرة واستثمار رؤوس الأموال لكسـب المزيـد مـن الأربـاح ومضـاعفة الـثروات، كـما يعتقـد أنصاره أن قوة تراكم رأسمال هي السبيل إلى النمـو والتنميـة الاقتصـادية، مـن خـلال تمويل الاستثمارات الضخمة والمشاريع الكبرى.

ويراد برأس المال كل الأموال التي يمكن استثمارها بقصد جني الأرباح. ولا يقتصر الأمر على النقود فقط بل يتعداها إلى كل الأصول التي يمكن توظيفها في عملية الإنتاج، مـن عقارات ومنقولات ومعدات وسلع ومواد أولية وأوراق مالية وحقـوق ملكيـة فكريـة، فضلا عن الأصول السائلة.

والنظام الاقتصادي الرأسمالي هو السائد في كل بلـدان العـالم منـذ انهيـار الاقتصـادات الاشتراكية والمُخَطَّطة مع نهاية القرن العشرين، والتحاقها بركب الرأسمالية بإيعـاز مـن المؤسسات المالية الدولية، إلا أن هناك تفاوتا واضحا في دول العالم على مستوى تطبيق مبادئ النظام الرأسمالي خصوصا فيما يتعلـق بالـدور الموكـول إلى الدولـة في الاقتصـاد ودرجة تحرير الأسواق.

تطورت الرأسمالية عـبر ثـلاث مراحـل كـبرى، هـي: الرأسـمالية التجاريـة والرأسـمالية الصـناعية والرأسـمالية الماليـة. وقـد ارتـبط ظهـور الرأسـمالية بحركـة الاكتشـافات الجغرافية في القـرن السـادس عشر، التـي فتحـت طرقـا تجاريـة جديـدة أمـام التجـار

الأوروبيين وفرصا لتحقيق الأرباح مـن خـلال اسـتقدام السـلع المتنوعـة ومراكمـة الثروات.

كما أسهمت أفكار عصر الأنوار التي تمجد الثروة بدلا من إدانتها كما كـان عليـه الأمـر في القرون الوسطى، في تحفيز الناس على التجارة وجمع المال.

المحطة الثانية لتطور الرأسمالية هي ظهور الرأسمالية الصـناعية في القـرن الثـامن عشر نتيجة للثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا، حيث اكتشفت تقنيات جديدة للإنتاج (كالمحرك البخاري وآلـة الغـزل) وانـتشرت هـذه التقنيـات في بقيـة أرجـاء أوروبا.

وأدى ظهور المصانع في أوروبا إلى بروز طبقة جديدة في المجتمع هي البورجوازية، وقد لعبت دورا هامـا في تطـوير الإنتـاج الصـناعي والـترويج للأفكـار الرأسـمالية وإحـداث قطيعة مع النظام الإقطاعي السائد من قبل.

دخلت الرأسمالية مرحلتها الثالثة مع نهاية القرن التاسع عشر، وتوصف هذه المرحلـة بأنها مرحلة الرأسمالية المالية. وقد عرفت هـذه المرحلـة ظهـور المؤسسـات المصرفيـة العالمية الكبرى والشركات القابضة وانتعشت أسواق الأوراق المالية، ووقعـت الشركـات الصناعية تحت هيمنة القطاع المصرفي.

لكن هذه المرحلة كانت أيضا مرادفا للأزمات الماليـة المتعاقبـة نتيجـة لتضـخم نشـاط المضاربات المالية والسياسات النقدية التوسعية.

إحـدى الخصـائص الهامـة التـي تميـز الرأسـمالية هـي قـدرتها الفريـدة عـلى الصـمود أمـام الأزمـات التـي تعصـف بهـا، وقابليـة التكيـف مـع التحـولات التـي تحـدث في

المجتمع. وقد حالت هذه الميزة دون وقوع ما تنبأ به كارل ماركس من سقوط مُدَوٍّ للرأسمالية، حيث اعتبر انهيار النظام الرأسمالي وتحول البشرية إلى الاشتراكية حتمية تاريخية بسبب التناقضات التي تحملها الرأسمالية في أحشائها.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هناك عاملين اثنين يجعلان الرأسمالية قادرة على التكيف، وعلى تجديد نفسها باستمرار، أولهما الابتكارات والتطور التكنولوجي، وقد أوضح الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر أهمية هذا العامل في كتابه الموسوم "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية". وتتمثل أهمية الابتكارات والتطور التكنولوجي (الإنترنت نموذجا) في خلق فرص جديدة للنمو وتحفيز الاقتصاد.

أما العامل الثاني فيتعلق بقدرة الدول على التدخل في الاقتصاد عبر وضع وتنفيذ سياسات تصحيحية، كما وقع بعد أزمة 1929، وكما وقع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تبنت الدول سياسات اقتصادية كينزية ساهمت في النمو الكبير الذي عرفه الاقتصاد الغربي خلال ما عرف بالثلاثين سنة المجيدة.

نسأل الله التوفيق لنا ولكم

المؤلف

الفصل الأول

المدخل والمنهج في علم الإقتصاد

....

بمقارنة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى تاريخياً يمكن اعتباره علماً حـديثاً فمع بدايات تكون النظام الرأسمالي وفي القرن السابع عشر على وجه الخصـوص بدأ علم الاقتصاد بالتبلور كعلم مستقل عن العلـوم الاجتماعيـة الأخـرى. وكـان التفكـير الإنسـاني بـالظواهر الاقتصـادية في المراحـل التـي سـبقت ظهـور علـم الاقتصاد جـزءاً مـن الحيـاة الفكريـة العامـة. ومـن الصـعب حتـى الآن تحديـد تـاريخ نشـوء الفكـر الاقتصـادي. فـالبعض يـرى أن بـدايات التفكـير بـالظواهر الاقتصادية تعود إلى مرحلة ما من مراحل التاريخ اليونـاني القـديم ، بيـنما يـرى البعض الآخر أن جذور الفكر الاقتصـادي تعـود إلى مرحلـة مـا مـن تـاريخ مصر

القديمة وإلى ظهور قوانين حمورابي كما يرجع البعض جذور الفكر الاقتصادي إلى الهند والصين القديمتين.

لقد ارتبط نشوء وتطور علم الاقتصاد بظهور الثورة البورجوازية الصناعية في أوربا. ونتيجة للتغيرات الجذرية التي أحدثتها هذه الثورة في عمليات الإنتاج ومجال السوق ، وما تبع ذلك من تطور جذري في العلاقات الاقتصادية كل ذلك قد استلزم ضرورة وجود علم اقتصادي يقوم بمهمة البحث في طبيعة العلاقات الاقتصادية والقوانين التي تحكم عملية التطور الاقتصادي. وهكذا بدأ الفكر الاقتصادي يتبلور في إطار من النظريات والمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية.

وقد اختلف استخدام هذه المترادفات في القارة الأوروبية منذ نشوء هذا العلم ، على الرغم من أن جميع هذه المترادفات كانت تشير إلى المعنى نفسه وتدل كلها على أن المشكلات والعلاقات الاقتصادية في المجتمع تشل الموضوع الأساسي لهذا العلم ، فقد شاع في فرنسا ومنذ أوائل القرن السابع عشر استخدام مصطلح الاقتصاد تحت بأثير مونكرتيان الذي استخدم كما ذكرنا هذا المصطلح في مؤلفة شرح الاقتصاد.

كما شاع استخدام المصطلح نفسه في انجلترا تحت تأثير المصطلحات الفرنسية وكان جيمس ستيوارت أول من استخدم مصطلح الاقتصاد في كتابة الصادر في عام 1767 الذي حمل عنوان بحث في مبادئ الاقتصاد.بينما استخدم في بولندا مصطلح الاقتصاد تارة ومصطلح الاقتصاد الاجتماعي تارة أخرى. وفي القرن التاسع عشر انتشر في روسيا استخدام مصطلح الاقتصاد بتأثير التقليد

الذي كان متبعاً في كل من فرنسا وإنجلترا. بينما يلاحظ خلافاً لكل ذلك أن المدرسة الاقتصادية في ألمانيا والتي كانت معروفة باسم المدرسة التاريخية قد لجأت إلى استعمال مصطلح الاقتصاد القومي بدلا من مصطلح الاقتصاد الاجتماعي.

ولكن مهما تباينت المصطلحات التي تطلق على هذا العلم ، فإن نشوءه قد فتح بدون شك أفاقاً جديدة أمام العلوم الاجتماعية ولقي اهتماماً واسعاً من قبل المفكرين والمهتمين بدراسة العلاقات الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية والقوانين التي تحكم عملية التطور الاقتصادي. وعلى الرغم من التقدم الواسع الذي حققه علماء الاقتصاد منذ ظهوره وحتى وقتنا الحاضر ، فإن البحث العلمي والنظري في هذا العلم شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى. وما يزال الباب مفتوحاً أمام علماء الاقتصاد لإغنائه بالأبحاث الجديدة التي تتناول دراسة المسائل المستجدة في الحياة الاقتصادية.

2- موضوع علم الاقتصاد:

يعرف العلم عموماً بأنه مجموعة من المعارف المنسقة والمستخلصة من دراسة الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية. وتهدف المعرفة العلمية إلى إدراك القوانين الموضوعية التي تعبر عن محتوى وجوهر هذه الحقائق والظواهر المختلفة. وتتبلور المعرفة العلمية عادة في مجموعة من المصطلحات والفرضيات والنظريات. وقد جرت العادة على تصنيف العلوم إلى علوم طبيعية وعلوم اجتماعية إنسانية ، حيث تكون الطبيعية الموضوع الخاص وبالعوم

الطبيعية ، في حين تتخذ العلوم الاجتماعية والإنسانية من الحياة الاجتماعية والفكريـة موضوعاً خاصاً بها.

وإذا كانت الطبيعة هي الموضوع المشترك بين العلوم الطبيعيـة إلا أن لكـل مـن هـذه العلوم موضوعه الخاص والمستقل لأنه يشمل كل موضوع من هذه الموضوعات مجالاً محدداً من مجالات الطبيعة. إن علم الكيمياء عـلى سـبيل المثـال يتخـذ مـن جزئيـات المادة ومن عملية التفاعل المتبادل بين هذه الجزئيات موضوعاً خاصاً به. بينما تشـكل عملية التبادل والتطور الوراثي للكائنات الحية الموضوع الخاص بعلم البيولوجيا. إلا أن العلوم الطبيعية على الرغم من تباين مواضيعها فهي تشك نظاماً متكاملاً من المعارف العلمية ، بحيث يستحيل وضع حدود فاصلة بين فروعها المختلفة.

وفي المجتمعات الإنسانية نلاحظ أيضـاً وجـود أنـواع متعـددة ومتباينـة مـن الظـواهر والعلاقات التي تشكل بمجموعها مـا يسـمى عـادة بنظـام العلاقـات الاجتماعيـة فـإلى جانب العلاقات الاقتصـادية تجـد العلاقـات السياسـية والثقافيـة والعلاقـات العائليـة والقانونية إلى آخر ذلك من العلاقات التي تحـدد سـمات وملامـح الحيـاة الاجتماعيـة المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد.

إن العلــوم الاجتماعيــة والفكريــة هــي الموضــوع العــام والمشــترك بــين الفــروع المختلفة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. إلا أن لكـل علـم مـن هـذه العلـوم موضـوعه الخاص والمستقل. فالعوم السياسية مثلاً تتنـاول بالبحـث العلاقـات السياسـية ، بيـنما تتخصص فروع الأدب والفن في دراسة العلاقات والحياة الثقافيـة ، ولكـن عـلى الـرغم مــن تنــوع هــذه المواضــيع إلا أن وحــدة الحيــاة الاجتماعيــة وتــرابط العلاقــات

الاجتماعية يؤديانإلى العلوم الاجتماعية باعتبارها أيضاً نظاماً متكاملاً من المعارف العلمية بحيث يستحيل فصل علم السياسة عن علم الاقتصاد أو الفصل بين هذه العلوم وبين علوم التاريخ والفلسفة وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ولكن ما يهمنا من ذلك كله أن نحدد الموضوع الخاص بعلم الاقتصاد ، وكما لاحظنا فإن مصطلح علم الاقتصاد ، يشير وبصورة مختصرة إلى موضوع هذا العلم. إلا أن ذلك لم يعد كافياً لتوضيح الجوانب المختلفة لموضوع علم الاقتصاد. إلا أنه من الممكن إيجاز هذه الآراء في اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: وهو ينظر إلى علم الاقتصاد باعتباره العلم الذي يبحث في سلوك الإنسان الاقتصادي العام وبصرف النظر عن الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحيط بهذا السلوك. ويرى هذا الاتجاه بأن السلوك الاقتصادي يخضع لقوانين عامة واحدة في جميع المجتمعات وبالتالي فإن موضوع علم الاقتصاد حسب هذا الاتجاه يجب أن يقتصر على دراسة وبحث السلوك الاقتصادي مجرداً من إطاره الاجتماعي والتاريخي.

الاتجاه الثاني: يعتبر موضوع علم الاقتصاد شاملاً لدراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية واجتماعية وحسب هذا الرأي يصبح من غير الممكن دراسة السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية خارج إطارها التاريخي والاجتماعي لأنه على الرغم من وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في جميع المجتمعات إلا أن القوانين الخاصة في كل من هذه المجتمعات هي التي تحدد جوهر ومحتوى السلوك الاقتصادي

والعلاقات الاقتصادية. وبالتالي فإن العلاقات الاقتصادية تحمل على الدوام طابعاً تاريخياً وقد تبنى هذا الاتجاه الكثيرون من علماء الاقتصاد. لأن علم الاقتصاد إذ يدرس العلاقات التي تقوم بين بني البشر خلال إنتاج السلع المادية أي تسخير قوى الطبيعة للمجتمع. يحتفظ بطابع العلم التاريخي لأن هذه العلاقات تتطور عبر الزمن[1].

إن علم الاقتصاد يندرج إذن في نظام العلوم الاجتماعية ، كما أصبح واضحاً أن موضوع هذا العلم هو البحث في طبيعة وماهية كل نوع من أنواع العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين البشر في المراحل التاريخية المختلفة أثناء قيامهم بعملية إنتاج وتوزيع الثروة المادية: ومن ولأجل توضيح هذه المسألة فمن المفيد الإشارة إلى الحقائق والبديهيات التالية.

أولاً: إن للإنسان في كل مرحلة تاريخية حاجات ورغبات معينة لابد من تلبيتها وإشباعها. وهذه الحاجات منها ما هو ذو طبيعة بيولوجية كحاجة الإنسان إلى المأكل والملبس والمأوى ، ومنها ما هو ذو طبيعة معنوية كالحاجة إلى الاعتقاد والفن. وتنشأ الأولى من ضرورات بيولوجية بينما تكون الثانية وليدة مجموعة من الشروط الروحية والثقافية المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد.

ثانياً: يتم إشباع الحاجات الإنسانية عن طريق استعمال مجموعة من الأشياء المادية كالطعام واللباس والكتب ودور السينما والطرق والمدارس وغيرها من الوسائل الأخرى.إن جزءاً ضئيلاً من الوسائل المادية الضرورية لإشباع

[1]الاتجاهات الحديثة للبحث في العلوم الاجتماعية – اليونسكو- ترجمة مجموعة من المختصين – وزارة التعليم العالي- دمشق المجلد الثاني.

الحاجات الإنسانية يتوفر في الطبيعة دون أن يبذل الإنسان جهداً في الحصـول عليها كالهواء والمـاء. إلا أن القسـم الأعظـم منهـا لا يتـوفر في الطبيعـة بصـورة جاهزة للاستعمال. وفي هذه الحالة لابد للإنسان أن يقوم بعمـل مـا يسـتهدف منه تحويل المادة المتوفرة في الطبيعة حتى تصبح أكثر ملاءمة لإشـباع حاجاتـه. وهذه الوسائل التي تنتج عن العمل والإنتاج يطلق عليها عادة اسم النـواتج أو المنتجات.

وعندما يهدف العمل الإنساني إلى إحداث تغييرات في مواصفات المادة المتـوفرة في الطبيعة وتكييفها حتى تتلاءم مع حاجاته ، فأن هـذا العمـل يتخـذ أشـكالاً مختلفة ويجتاز عادة مراحل متعددة حتى تصبح المنتجـات قابلـة الاسـتعمال. فعلى سبيل المثال إن ناتجاً ما من المعـدن قابـل للاسـتعمال يتطلـب اسـتخراج المادة المتوفرة في الطبيعة (كاستخراج فلزات الحديد). ثـم تنتقـل المـادة مـن مرحلة الاستخراج إلى مرحلة الصهر لتنقيتها مـن الشـوائب لتصـبح مـا نسـميه عادة بالمادة الأولية. وبعدها تدخل هذه المادة في مراحل مختلفـة مـن العمـل بـدءاً مـن تصـنيعها ثـم نقلهـا وتخزينهـا وحفظهـا وانتهـاء بعمليـة اسـتعمالها واستهلاكها في الوقت المناسب.

ثالثاً: إن الناتج المتحقق هو كـما أشرنـا حصـيلة تضـافر مجموعـة مـن الجهـود الفردية المشتركة في عملية الإنتاج ، وعندما يقوم البشر بعملية الإنتاج وتوزيـع الناتج تنشأ فـيما بيـنهم علاقـات اجتماعيـة ذات طبيعـة معنيـة ، وهـي التـي تتكون من خلال علاقتهم بالأشياء المادية التي اصطلح عليهـا عـادة بالعلاقـات

الاقتصادية. وكما أوضحنا سابعاً فأن هذا النوع من العلاقات الاجتماعية هو الذي يشكل موضوع علم الاقتصاد.

3- المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد:

بعد أن تعرضنا لشرح مفهوم علم الاقتصاد وتاريخ نشوئه وتعرضنا بصورة موجزة إلى تحديد موضوع ذلك العلم ، سنقدم فيما يلي توضيحاً للمصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد ، لأن التعمق في موضوع أي علم من العوم لا يصبح ممكناً إلا بعد دراسة أبحاثه وموضوعاته. ومن ناحية أخرى فإن استيعاب أبحاث وموضوعات هذا العلم يقتضي فهم مصطلحاته الأساسية.

3-1 العمل والإنتاج:

العمل في الأصل عبارة عن عملية تجري بين الإنسان والطبيعة. وفي هذه العملية ينشئ الإنسان وينظم ردود الفعل المادية بينه وبين الطبيعة. إن عملية العمل هذه ضرورة حتمية لوجود الجنس البشري واستمراره. ذلك لأن القسم الأعظم من المواد المتوفرة في الطبيعة لا تكون جاهزة للاستعمال المباشر وإشباع الحاجات الإنسانية قبل أن تجري عليها عمليات التحويل الضرورية. وعندما يقيم الإنسان عن طريق النشاط الذي يبذله علاقة بينه وبين الطبيعة ، فإنه يهدف إلى تغيير عناصرها وإخضاعها لحاجاته.

ولكن بالإضافة إلى العلاقة التي تقوم أثناء عملية العمل بين الإنسان والطبيعة فإنه ينشأ بين البشر أنفسهم نوع معين من العلاقات الاجتماعية ندعوها عادة

بعلاقات الإنتاج. فعملية الإنتاج تتألف عادة مـن أنـواع متعـددة مـن العمـل، وتتخـذ هده العملية على الدوام طابعاً اجتماعياً. إن إنتاج الخبز على سبيل المثال يجسد عمل عـدة مجموعـات مـن الأفـراد في جميـع مراحـل إنتـاج هـذه المـادة. إلا أن الطبيعـة الاجتماعية لعملية وعلاقات الإنتاج تختلف من مجتمع إلى آخـر ، وتتعلـق بالمسـتوى الذي وصل إليه التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن لو نظرنـا إلى عمليـة العمـل بصـورة مجـردة ودون أن نضـعها في إطـار تـاريخي واجتماعي محدد لوجدنا أنها تتألف في كل الظروف من عناصر هي:

أ- العنصر الذاتي (العمل):

العمل هو الجهد الإنساني الواعي والهادف. ويتمثل هذا الجهد في بذل أشكال الطاقة الجسدية والذهنية والعصبية التي يمتلكها الإنسان ، والتي يحولها في عملية العمل إلى قوة فاعلة وهادفة. فالإنسان عندما يقوم بالعمل يسعى إلى تحقيق شيء محدد أسميناه الناتج كما يهدف من وراء استعمال المنتج إلى إشباع حاجة معينة.

ولتوضيح طبيعة ومحتوى العمل الإنساني قد يكون من المفيد مقرنة النشاط الإنساني بالنشاط الحيواني. فمن المعلوم أن الحيوان يبذل أيضاً نوعاً من النشاط بهدف بأمين متطلباته وحاجاته. وقد يبدو للوهلة الأولى وجود تشابه ما بين النشاط الإنساني والنشاط الحيواني من حيث الشكل على الأقل. إلا أن بينهما اختلافاً أساسياً من حيث المحتوى والجوهر.

أولاً: إن العمل الإنساني كما ذكرنا هو عبارة عن نشاط هادف حيث يسبق البدء بممارسة العمل وجود تصور ذهني لدى الإنسان حول الهدف من العمل ونتائجه والغاية منه. إن صانع الفأس على سبيل المثال يبني في ذهنه تصوراً مسبقاً ومحدداً لشكل الفأس الذي يريد صنعه والغرض النهائي من استعمالها. وعلى العكس من ذلك نجد أن النشاط الحيواني يخضع للدوافع الغريزية البحتة

ثانياُ: هناك فارق جوهري آخر بين النشاط الإنساني والنشاط الحيواني يتجسد في صنع الإنسان لوسائل العمل. إن الإنسان وحتى يتمكن من مواجهة الطبيعة والسيطرة عليها يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل سواء أكان ذلك محراثاً يدوياً

أم آلة حديثة. وإذا كان الإنسان يهدف من وراء صنع وسائل العمل إلى تغيير معالم بيئته الخارجية فإن النشاط الذي يمارسه الحيوان يكون عبارة عن عملية احتواء لما هو موجود في الطبيعة دون أن يؤثر ذلك في إجراء تغيير هادف لعالمه الخارجي.

إن قدرة الإنسان على صنع وتطوير وسائل العمل تعد من أهم صفات العمل الإنساني. وقد وصف العالم بنيامين فرانكلين [2] الإنسان (بأنه حيوان صانع لوسائل العمل) وذلك تمييزاً له عن الحيوان الذي يستخدم في نشاطه بعض الوسائل الجاهزة في الطبيعة كالأغصان مثلاً بصورة عفوية ومن قبيل الصدفة. إذ لم يحدث قط أن قام حيوان ما بصنع وسائل لنشاطه. وفضلاً عن ذلك فإن هذه السلوكية العفوية والغريزية في استخدام الحيوان لبعض الوسائل الجاهزة في الطبيعة لا تمارس أي تأثير على تطوره وارتقاءه لأن عملية التحويل والارتقاء الحيواني تخضع لقوانين التطور الطبيعي الخاصة بهذه العملية. بينما يعد صنع وتطوير وسائل العمل من قبل الإنسان أساس ارتقائه وارتقاء المجتمع. إن التطور الاجتماعي يقاس أساساً بمستوى تطور وسائل العمل وتطور المكتشفات العلمية والتكنيكية.

ثالثاً:طالما أن العمل الإنساني يسعى إلى تحقيق هدف محدد ووفق تصور ذهني مسبق فإن الإنسان يقوم عادة بإجراء المقارنة بين تصوراته المسبقة وبين نتائج العمل المتحققة إن نتيجة العمل المتمثلة بما أسميناه بالمنتج تجسد في الواقع تملك الإنسان للطبيعة في صورتها المصنعة.

---

[2] عالم أمريكي ورجل دولة – 1706-1790- صفحة 75.

إن الطبيعة تحولت بفضل التراكم الطويل للعمل الإنساني إلى عالم الإنسان. وفي الوقت الحاضر نجد الطبيعة في غالب الأحيان وقد أدخلت عليها يد الإنسان تغييرات أساسية إذ نجد أمامنا أرضاً صالحة للزراعة وغابات اصطناعية وأنهاراً صالحة للاستعمال في أغراض النقل باستثناء بعض المواد الخام الموجودة في باطن الأرض والثروة الدفينة في البحار التي لم تلامسها يد الإنسان بعد.

إن الإنسان عندما يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل يعمل في نفس الوقت على تطوير معارفه وتجاربه.. إن المعارف والخبرات الإنسانية تنتقل في الغالب من جيل إلى آخر لتبقى في خدمة الإنسان. ونجد أمامنا في الوقت الحاضر تراثاً هائلاً من المعارف والخبرات التي تمثل جهود الأجيال ونتائج صراعها الطويل مع الطبيعة.

وأخيراً فإن المقصود بالعمل بالمعنى الاقتصادي هو العمل المنتج المتمثل بإنتاج الأشياء المادية. إلا أنه يلاحظ عادة وجود أعمال غير منتجة كأعمال الخدمات التي لا تنتج شيئاً مادياً إلا أنها تقوم بإشباع بعض الحاجات البشرية كالعمل الذي يقوم به المعلم أو الفنان. وعادة يتم في العلوم الاقتصادية التمييز بين الأعمال المنتجة والأعمال غير المنتجة والتي نطلق عليها لفظ الخدمات.

ب- العناصر الموضوعية (وسائل الإنتاج):

هي مجموعة الوسائل المادية التي يستخدمها الإنسان في إنتاج الأشياء المادية (المنتجات). ويمكن تصنيف هذه الوسائل حسب وظيفتها في عملية العمل في نوعين: وسائل العمل ، مواضيع العمل.

أولاً – وسائل العمل:

هي عبارة عن الوسائل المستخدمة للتأثير في موضوع العمل بهدف تحويله إلى شيء جديد ذو مواصفات مادية جديدة وملائمة لإشباع حاجة معينة. وقد رأينا كيف أن الإنسان يقوم بصنع وتطوير وسائل العمل لإخضاع الطبيعة التي تعد الموضوع الأساسي للعمل. ويمكن تصنيف وسائل العمل إلى أنواع:

النوع الأول: أدوات العمل كالعدد والآلات والتجهيزات الآلية الأخرى وهذا النوع من وسائل العمل يحتل المكانة الأولى في مجموعة وسائل العمل.

النوع الثاني: وهو ما يسمى بالنظام الوعائي للإنتاج وهو عبارة عن مختلف الوسائل التي تساعد على نقل وحفظ الأشياء المادية اللازمة لعملية الإنتاج ويشمل على سبيل المثال وسائط النقل والأقنية ومستودعات التخزين.

النوع الثالث: وهو عبارة عن نوع معين من الشروط المادية الضرورية لإنجاز عملية الإنتاج نذكر منها أبنية المصنع ، الأرض التي تقام عليها هذه الأبنية ، الطرق و الممرات.

النوع الرابع: وهو عبارة عن الوسائل المساعدة لإتمام عملية العمل كالوسائل المستخدمة مثلاً في تأمين الطاعة الكهربائية وغيرها من أشكال الطاقة

ثانياً – مواضيع العمل:

هي عبارة عن الوسائل أو الأشياء المادية التي تخضع للتحويل والتصنيع في عملية العمل. وكما توجد أنواع من وسائل العمل. ويمكن أيضاً تصنيف مواضيع العمل في أنواع عديدة. إن الطبيعة وما يتوفر فيها من مواد تعد أول نوع من مواضيع العمل.إن فلزات الفحم والمعادن الموجودة في باطن الأرض تعد موضوعاً لنوع معين من الأعمال هو عمل الاستخراج. أما النوع الثاني من مواضيع العمل فهي المواد التي أجريت عليها عملية التحويل الأولى وأصبحت قابلة لعملية تحويل ثانية ويطلق عليها المواد الأولية. إن القطن المحلوج على سبيل المثال يصبح موضوعاً للعمل عندما يستخدم من أجل إنتاج النسيج. أما النوع الثالث من مواضيع العمل فهو عبارة عن المواد نصف المصنعة والتي تحتاج إلى عملية تحويل أخرى حتى تصبح كاملة الصنع وقابلة للاستعمال ، وهناك بالإضافة إلى هذه الأنواع الأساسية مواضيع ثانوية ندعوه بالمواد المساعدة.

والخلاصة – حتى يكون بالإمكان إنجاز أي عملية عمل لابد أولاً من توفر العنصر الذاتي وهو العمل الإنساني وثانياً العناصر المادية الموضوعية (وسائل الإنتاج) والتي تشمل وسائل العمل ومواضيع العمل. ومتى توفرت هذه العناصر مجتمعة يكون المنتج الحصيلة والنتيجة الطبيعية لعملية العمل.

إلا أن درجة إشباع الحاجات الإنسانية تتوقف على مستوى إنتاجية العمل. وفي الوقت الذي يعمل فيه الإنسان على تحقيق المنتج لإشباع حاجاته فهو يسعى بصورة دائمة إلى زيادة عدد المنتجات. ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن

الإنسان يعمل على الدوام إلى تطوير وسائل العمل وتحسين أشكال التعـاون في العمـل وإيجاد الشروط المثلى لتقسيم العمل.

3-2- إنتاجية العمل:

تعبر إنتاجيـة العمـل عـادة عـن فعاليـة العمـل المنـتج. لأن فعاليـة أي نـوع مـن أنواع العمل تتجسد في عـدد المنتجـات المتحققـة خـلال وحـدة الـزمن (اليـوم أو الساعة مثلاً) وبكلمة أخرى فإن إنتاجية العمل تعرف عادة بأنها عـدد المنتجـات التي يحققها عمل ما في وحدة زمنية معينة. إلا أن إنتاجية العمـل لا تبقـى ثابتـة وإنما تتغير مع تغير شروط وعناصر عملية العمل. فإذا كان عمل ما يحقـق تحـت شروط معينة إنتاج خمس قمصان خلال الساعة الواحدة ثم ارتفع الإنتـاج نتيجـة تحسن شروط العمل إلى عشرة قمصان خلال الساعة الواحدة ففـي هـذه الحالـة تكون إنتاجية العمل قد ازدادت إلى الضعف وبيـنما كـان إنتـاج القمـيص الواحـد يستغرق اثني عشرة دقيقة في الحلة الأولى أصبح يستغرق سـت دقـائق في الحالـة الثانية.

ويقصد بتغيير شروط وعناصر العمل الذي يؤثر على زيادة إنتاجية العمل تغيير جملة الشروط المادية والتكنيكيـة والاجتماعيـة التـي تحـيط بعمليـة العمـل. إن الإنسـان لا يكتفي بتطوير المستوى التكنيكي لوسائل العمل وإنما يسعى إلى إيجاد أفضل أسـاليب التعاون والتقسيم في العمل.

3-3- التعاون في العمل:

أصبح الآن واضحاً أن الإنسان لا يقوم بعملية الإنتاج بمفرده وإنما بالتعاون مع الآخرين. ويقصد بالتعاون في العمل اشتراك مجموعة من الأفراد في إنجاز عملية عمل واحدة أو عدة عمليات مترابطة ومتكاملة. وذلك لأن تضافر جهود الأفراد يشكل قوة منتجة ويتيح الإمكانية لإنجاز بعض الأعمال التي لا يمكن لفرد واحد أن ينجزها .

إن التعاون في العمل قديم قدم العمل نفسه ولقد اتخذ عبر العصور أشكالاً مختلفة كانت تنسجم مع طبيعة المرحلة الاقتصادية والاجتماعية. ففي المجتمعات القديمة اتخذ التعاون في العمل شكل التعاون البسيط بينما وصل إلى مراحل عليا في المجتمعات الحديثة بعد أن انتشرت الآلة وتعممت في عملية الإنتاج الاجتماعي.

3-4- التقسيم في العمل:

إن التعاون في العمل يقتضي غي الغالب تقسيم العمل. ويعني تقسيم العمل تخصص مجموعة من الأفراد أو فرد واحد بعمل معين. وكما هو الحال في طهور أشكال مختلفة للتعاون في العمل فقد تطورت أيضاً أشكال التقسيم في العمل.

إن اختلاف أشكال التقسيم في العمل يرجع أساساً إلى أشكال ومراحل تطور وسائل العمل. ففي المجتمعات البدائية حين كانت وسائل العمل بدائية جداً وفي مثل هذه الظروف لم تكن الشروط متاحة لوجود تقسيم وتخصص في العمل. وكان يتم توزيع العمل الواحد على أفراد المجموعة وفقاً لاعتبارات العمر

والجنس بين الصغار والكبار ، بين المرأة والرجل. وهذا الشكل البدائي من تقسيم العمل هو ما يسمى بالتقسيم الفيزيولوجي للعمل.

وفي مرحلة ما من التطور وحين اكتشف الإنسان وسائل عمل جديدة وأصبح أكثر قدرة على مواجهة الطبيعة صار بإمكان فرد واحد أو عدة أفراد القيام بعمل معين (كالزراعة أو الصيد) ظهر ما يسمى (بتقسيم العمل). ومنذ ذلك الحين بدأ تقسيم العمل يتبلور في عدة أشكال:

الشكل الأول:

هو ما يسمى بالتقسيم الاجتماعي للعمل. وحسب هذا الشكل تتخصص كل جماعة في إنجاز جزء ما من عملية الإنتاج الاجتماعي. وبذلك تتوزع القوى العاملة في المجتمع على قطاعات وفروع الإنتاج المختلفة كالزراعة والصناعة والنقل وما شابه ذلك. فضلاً عن ذلك نلاحظ في كل قطاع إنتاجي تقسيماً أخراً للعمل. ففي قطاع الصناعة نجد تخصصاً في الصناعة الاستخراجية وآخر في صناعة الآلات أو صناعة الغزل والنسيج.

الشكل الثاني:

وهو ما يسمى بتقسيم العمل على مستوى المؤسسة الواحدة. ففي المؤسسة الواحدة نلاحظ أن كل مجموعة من الأفراد تتخصص بجزء ما من عملية الإنتاج في تلك المؤسسة. ففي مؤسسة إنتاج النسيج مثلاً نلاحظ أن مجموعة ما تقوم بتحضير المواد الأولية وأخرى تقوم بتشغيل الآلات بينما تقوم مجموعة ثالثة بجمع وتخزين المنتجات.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن كل فرد من هذه المجموعات يتخصص بنوع معين من العمل. فعلى سبيل المثال أن كل فرد من أفراد المجموعة التي تقوم بتشغيل الآلات يتخصص بجزء ما من عمل الآلة. وهذا الشكل يطلق عليه (التخصص أو التقسيم المهني في العمل).

3-5- الإنتاج ، التبادل. التوزيع ، الاستهلاك:

كانت الغاية من شرح مصطلح عملية العمل والعناصر المكونة لها تبيان أهمية العمل باعتباره النشاط الضروري والحتمي الذي يبذله الإنسان من أجل تحقيق منتج ما يصلح لإشباع حاجاته الحياتية المختلفة. كما أوضحنا أن عملية الإنتاج تتألف من ضروب متنوعة من الأعمال التي تمارسها مجموعة من الأفراد يجمع فيما بينهم التعاون والتخصص في العمل. إن عملية الإنتاج وإن كانت تعد أهم أوجه النشاط الاقتصادي إلا أن البشر يقومون أيضاً بتبادل المنتجات وتوزيعها واستهلاكها. وفي هذه العمليات السائدة وما تحققه من منتجات هي التي تحدد مستوى وعلاقات التبادل والتوزيع والاستهلاك. وبالإضافة إلى ذلك فإن عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك تشكل جميعها وحدة مترابطة يشكل فيها الإنتاج قطبها الأولي والاستهلاك قطبها النهائي وبكلمة أخرى وبما أن الإنسان ينتج من أجل أن يستهلك. إن الإنتاج يشكل نقطة البدء والاستهلاك نهاية المطاف. ولتوضيح هذه المصطلحات سنبدأ بتحديد العلاقة بين الإنتاج و الاستهلاك ثم نبين ما المقصود بالتبادل والتوزيع.

أ- العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك:

إذا كان الغرض من عملية الإنتاج تحقيق الاستهلاك فإن الإنتاج يشترط أولاً وجود الحاجة إلى الاستهلاك أي وجود حاجات ورغبات استهلاكية معينة. والإنسان بصورة عامة لا يقدم على إنتاج أي شيء ما لم يدرك مسبقاً وجود الحاجة إلى استهلاك هذا الشيء ، إذن يمكن القول أن الغرض من جميع المنتجات والخدمات هو تلبية الاستهلاك. وينقسم الاستهلاك إلى نوعين:

النوع الأول: وبواسطة هذا النوع من الاستهلاك يتم إشباع الحاجات الفردية المباشرة كالحاجة إلى المأكل والملبس والمأوى والحاجة إلى التسلية والثقافة وغيرها. ويطلق على المنتجات التي تخدم هذا الغرض كالمواد الغذائية وما شابهها (منتجات الاستهلاك الفردي) .

النوع الثاني: الاستهلاك الإنتاجي: ويقصد به استهلاك وسائل الإنتاج كاستهلاك الآلات والمواد الأولية أثناء عملية الإنتاج. إن الإنسان عندما يقوم بعملية الإنتاج يقوم باستهلاك طاقة عمله ، ويقوم أيضاً باستهلاك الوسائل التي يستخدمها والتي تتعرض أثناء استخدامها إلى الفناء المادي فاستعمال الآلة يؤدي تدريجياً إلى استهلاكها حيث لا يمكن الاستفادة منها لعدة سنوات من الاستعمال. كما أن استعمال المواد الأولية (كالقطن الخام مثلاً) يعني استهلاك هذه المادة في عملية الإنتاج للحصول على المادة الأولية.

إلا أنه يجب ملاحظة وجود فارق بين الاستهلاك الفردي والاستهلاك الإنتاجي ويبدو هذا الفارق في نتائج كل منهما. إن الاستهلاك الفردي يتم باستعمال

المنتجات الاستهلاكية دون أن ينجم عن ذلك تحقيق منتج جديد. إلا أن للاستهلاك الفردي وظيفة هامة من نوع آخر. فهو يعمل على تجديد قوة العمل الإنساني وتجديد الأجيال عن طريق التناسل أي تجديد العنصر الذاتي الإنساني والضروري لإنجاز عملية الإنتاج واستمرارها.

أما عن نتائج وحصيلة الاستهلاك الإنتاجي فهي تظهر عادة في تحقيق منتج آخر جديد. إن استهلاك وسائل الإنتاج كالآلات والمواد الأولية (كالقطن مثلاً) في عملية الإنتاج يؤدي إلى تحقيق منتج ذي مواصفات مادية جديدة (في هذه الحالة هو النسيج).

وحتى يمكن تلبية حاجات الاستهلاك الفردي والاستهلاك الإنتاجي فإن عملية الإنتاج في أي مجتمع يجب أن تنقسم إلى:

1- القسم الأول: وهو الذي يتخصص بإنتاج المنتجات الضرورية للاستهلاك الإنتاجي أو ما يطلق عليها أحياناً وسائل الإنتاج. ونضرب مثالاً على ذلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج الآلات (كمصانع آلات حلج الأقطان) والمؤسسات التي تقوم بإنتاج المواد الأولية (كمحالج الأقطان).

2- القسم الثاني: وهو الذي يتخصص بإنتاج المنتجات الضرورية للاستهلاك الفردي ، أو ما يطلق عليها أحياناً وسائل الاستهلاك الفردي. ومثال على ذلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج المواد الغذائية أو الألبسة وما شابه ذلك من المؤسسات.

ونلاحظ عند تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة والقائمة بين الإنتاج والاستهلاك إن الإنتاج يحتل الدرجة الأولى من الأهمية ، وهذا أمر بديهي إذ لا يمكن التفكير بإمكانية تحقيق عملية الاستهلاك بنوعيه دون إنجاز عملية الإنتاج وتحقيق المنتج أولاً ، وقيل أن يخضع أي شيء مهما كان نوعه للاستهلاك لابد أولاً من إنتاجه. وقد يستطيع الإنسان في مرحلة ما تحديد حاجاته إلا أن هناك فارقاً بين الإدراك الإنساني للحاجة وبين إمكانية إشباع هذه الحاجة لأن تحقيق الحاجات يتوقف على إمكانية الإنتاج والمستوى الذي توصلت إليه عملية الإنتاج الاجتماعي: وباختصار فإن مستوى تطور عملية الإنتاج في المجتمع هو الذي يحدد حجم ونوعية الاستهلاك وإمكانية تحقيق الحاجات الاستهلاكية المختلفة.

إلا أن الإقرار بأهمية الإنتاج ودوره الأساسي لا يعني بأي حال من الأحوال أن الاستهلاك هو بمثابة تحصيل حاصل أو أنه يمثل طرفاً سلبياً في العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ودون أن يكـــــون له أي تأثير عكسي على الإنتاج. فالإنتاج يتعرض إلى الانخفاض عندما يضعف الطلب على منتج معين فيما يميل إلى الازدياد عندما يكون حجم المنتجات أقل من الحاجات الاستهلاكية. وسنلاحظ عند دراسة العلاقات المتبادلة بين الإنتاج والتبادل والتوزيع أهمية الترابط بين الإنتاج والاستهلاك والتأثير المتبادل لكل منها على الآخر.

الخلاصة:

إن الهدف من الإنتاج هو تلبية حاجات الاستهلاك الفردي وحاجات الاستهلاك الإنتاجي. ولتحقيق أنواع الاستهلاك لابد من وجود نوعين من الإنتاج الأول

الخاص بإنتاج منتجات أو وسائل الاستهلاك الفردي والثاني الخاص بإنتاج منتجات أو وسائل الاستهلاك الإنتاجي.

ب -التبادل: الاقتصاد الطبيعي – الاقتصاد السلعي

في مرحلة ما من مراحل التطور الاقتصادي ظهر كما ذكرنا التقسيم الاجتماعي للعمل. وقد كان من أهم نتائج هذا التقسيم والتخصص في العمل زيادة المنتجات وبالتالي فقد ظهر لدى أفراد كل مجموعة من المجموعات التخصص بعمل معين فائض من منتجاتها بزيد عن حاجاتهم المباشرة ، ونظراً لأن كل مجموعة لا تقوم بإنتاج كل ما يشبع حاجاتها فقد نشأ نتيجة تلك الشروط الموضوعية والضرورية لعملية التبادل.

من الناحية الظاهرية التبادل هو عبارة عن تبادل منتجات. وقد يكون ذلك تبادل منتج مقابل منتج آخر وقد يكون من الذهب الذي كان يقوم حتى أواخر القرن التاسع عشر بدور النقد. وعندما يخضع أي منتج للتبادل فإننا نطلق عليه " السلعة أو البضاعة ".

إن التبادل من الناحية الجوهرية هو تبادل بين أعمال متباينة ، أي تبادل عمل مقابل نوع آخر من العمل. إذ لا يعقل أن يتم التبادل بين أفراد يقومون بنفس العمل. وباختصار فإن التقسيم والتخصص في العمل هو الشرط الأساسي لقيام التبادل.

ويوجد هناك علاقة متبادلة بين الإنتاج والتبادل. وفي الواقع أن عملية الإنتاج تسبق عملية التبادل. وأن مستوى الإنتاج وحجم المنتجات هو الذي يحدد أصولاً

مستوى وحجم التبادل. ولكن من ناحية أخرى فإن التبادل يمارس تـأثيره عـلى الإنتـاج ويصبح في ظروف التقسيم الاجتماعي للعمل شرطاً مـن شروط إتمـام عمليـة الإنتـاج. فلو افترضنا على سبيل المثال أن مجموعة ما من الأفـراد تقـوم بإنتـاج الحديـد الخـام بينما تقوم مجموعة أخرى بإنتاج الآلات اللازمة لإنتاج الحديد الخام ففي هذه الحالة يصبح التبادل بينهما شرطاً ضرورياً حتى تتمكن كل مجموعة من إنجاز عملية الإنتاج.

وفي صدد تعريـف التبـادل مـن المناسـب التعـرض إلى توضـيح بعـض المصـطلحات الهامة مثل الاقتصاد الطبيعـي والاقتصـاد السـلعي ، ففـي الاقتصـاد الطبيعـي – الـلا تبادلي يـتم توزيـع واسـتهلاك المنتجـات مـن قبـل المنتجـين مبـاشرة دون أن تخضـع للتبادل. وقد كان الاقتصاد الطبيعـي هـو الطـابع الغالـب في المجتمعـات الاقتصـادية القديمة. وهذه المجتمعات التي كان يسود فيها الاقتصاد الطبيعي البحت كانت تعيش في ظروف الاكتفاء الذاتي.

أما الاقتصاد السلعي أو البضاعي يقصد به الاقتصـاد التبـادلي. حيـث أن المنتجـات في هذا الاقتصاد لا تستهلك في غالب الأحيان من قبل الأفراد الذين يقومون بإنتاجها وإنما تخضع للتبـادل بمنتجـات الآخـرين. وعـن طريـق تبـادل المنتجـات يـتم تبـادل إشـباع الحاجات المختلفة عوضاً عـن إشـباع الحاجـات مبـاشرة كـما هـو الحـال في الاقتصـاد الطبيعي. وكـما هـو ملاحـظ فـإن الاقتصـاد السـلعي يسـود المجتمعـات الاقتصـادية الحديثة حيث تخضع معظم المنتجات إلى عملية التبادل في السوق.

جـ - التوزيع:

بعد أن يتم التبادل تدخل المنتجات في عملية التوزيع. ويرى بعض العلماء إن التبادل الذي ظهر في مرحلة ما من المراحل ما هو إلا شكل من أشكال التوزيع. وحسب هذا الرأي فإن التوزيع لم يتخذ على الدوام شكل التبادل. لأن توزيع المنتجات في الاقتصاد الطبيعي – اللا تبادلي كان يتم مباشرة بين أفراد المجتمع وبين فروع النشاط الاقتصادي دون أن يتخذ التوزيع في هذه الحالة شكل التبادل.

ولكن مهما اتخذ التوزيع من أشكال ، وسواء أكان هناك تبادل أم لا فإن التوزيع يقصد به عادة الطريقة أو الكيفية التي يتم بها توزيع المنتجات بين القطاعات والفروع الاقتصادية من جهة وبين الأفراد والفئات الاجتماعية من جهة أخرى. ويستنتج من هذا التعريف أن التوزيع يتخذ وجهين:

الأول: هو ما يمكن تسميته بالطابع الوظيفي – المادي للتوزيع ، والمقصود بذلك هو توزيع المنتجات حسب وظيفتها الاقتصادية – المادية. فمن المعلوم أن المنتجات تكون أما منتجات الاستهلاك الفردي أو منتجات الاستهلاك الإنتاجي، ولكل من هذين النوعين غرض وظيفي استعمالي محدد. والتوزيع الوظيفي لها لا يعني أكثر من فرز هذه المنتجات وفقاً للغرض الاستعمالي منها. فالنوع الأول من المنتجات يتوزع في قنوات الاستهلاك الفردي بينما تدخل منتجات النوع الثاني في عملية الإنتاج المختلفة.

الثاني: وهو الطابع الاجتماعي للتوزيع، ويقصد به الكيفية التي يتم بها توزيع الثروة الاجتماعية المتمثلة بالمنتجات على الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة ، ويتخذ التوزيع في هذه الحالة شكل الإيرادات الفردية، إلا أن هذا الشكل يعبر

في التمييز بين نوعين من أنواع ملكية وسائل الإنتاج: الملكية الفردية الخاصة والملكية الاجتماعية.

وإذا كان للإنتاج وعلاقاته تأثيرهما المباشر على التوزيع فإن التوزيع بالمقابل تأثيره على عملية الإنتاج. إن شكل التوزيع الوظيفي يحدد نصيب عملية الإنتاج من المنتجات الإنتاجية وبالتالي فإن نمو وتوسع الإنتاج الاجتماعي يتوقفان على حجم ونوعية المنتجات التي ينالها القطاع الإنتاجي كالآلات والمواد الأولية وغيرها. كما أن للطبيعة الاجتماعية التوزيع تأثيرها الخاص والمباشر على نتائج العمل. فالأفراد العاملون في عملية الإنتاج الاجتماعي يبدون اهتماماً أكبر في العمل ونتائجه عندما يكون نصبهم من توزيع المنتجات متناسباً مع احتياجاتهم بينما يتخذون موقفاً سلبياً ويظهرون اللامبالاة في العمل عندما تكون حصتهم من توزيع الثروة الاجتماعية لا تتلاءم مع مستوى حاجاتهم المختلفة والضرورية لتجديد طاقة العمل.

3- 6- وحدة الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك – تجديد أو دورة الإنتاج

لقد أشرنا خلال شرح هذه المصطلحات إلى العلاقة المترابطة والمتبادلة بين عمليات إنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك. صحيح أن لكل من هذه العمليات مفهومها الخاص ولكن من الناحية العملية لا يمكن النظر إليها على أساس أنها مراحل أو حلقات مستقلة ومنفصلة بعضها عن البعض. وفي الواقع فإن هذه العمليات الأربع هي أجزاء في كل مترابط بشكل الإنتاج الحلقة الأولى والأساسية فيه. لأن مستوى وعلاقات الإنتاج هي التي تحدد سمات وعلاقات التبادل والتوزيع والاستهلاك.

إن هذه الوحدة وهذا الترابط بين الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك يظهران بصورة أوضح عندما ننظر إلى عمليتي الإنتاج والاستهلاك في حالتهما المستمرة والمتجددة. إن استمرارية الحياة وتجديد طاقة العمل يستلزمان استمرار وتجديد إشباع الحاجات الإنسانية. ومن أجل تحقيق هذه الضرورة لا بد من استمرارية وتكرار عملية الإنتاج. ويطلق على هذه الحالة عادة مصطلح تجديد أو إعادة الإنتاج أو ما يسمى أحياناً بدورة الإنتاج.

ويتم عادة التمييز بين شكلين من عملية إعادة أو تجديد الإنتاج.

الأول – عملية إعادة أو تجديد الإنتاج البسيط. وفي هذا الشكل تتم إعادة الإنتاج بنفس المستوى الكمي والنوعي من عناصر الإنتاج دون أن يحدث أي توسع يذكر في عملية الإنتاج. ونصادف وجود هذا الشكل من إعادة الإنتاج في المجتمعات التي تعيش حالة الركود والتي تقف عند موحلة معينة من التطور الاقتصادي.

وهو ما يطلق عليه عملية إعادة أو تجديد الإنتاج الموسع. وفي هذا الشكل يحدث نمو في عملية الإنتاج عن طريق التوسع في عناصر الإنتاج المختلفة وينجم عن ذلك زيادة في إنتاجية العمل. ويسود هذا الشكل في المجتمعات الديناميكية التي تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أعلى من التطور الاقتصادي.

وفي جميع الأحوال سواء أكان تجديد الإنتاج بسيطاً أم موسعاً فإنه يمكن باختصار القول بأننا ننتج بهدف أن يستهلك ، كما نستهلك من أجل تحقيق الإنتاج وإن الإنتاج والاستهلاك وجهان لعملية واحدة ومتجددة تتوسط بينهما

عمليتا التبادل والتوزيع. وهذا ما يمكن ملاحظته في الحياة الاقتصادية. إن الإنسان عندما يقدم على الإنتاج فهو يقوم باستهلاك قوة عمله واستهلاك وسائل الإنتاج المختلفة , ومن ناحية أخرى فهو عندما يقوم في نفس الوقت بإشباع حاجاته في طريق الاستهلاك الفردي فإنه ينتج قوة العمل والتي تمثل العنصر الذاتي من عناصر الإنتاج. كما أن استهلاك وسائل الإنتاج والذي أسميناه بالاستهلاك الإنتاجي هو العنصر المادي والموضوعي لإنتاج المنتجات. وإن التبادل والتوزيع يشكلان حلقات أساسية في هذه الدورة المتجددة والمتكاملة في وحدة الإنتاج والاستهلاك.

7-3 نمط الإنتاج الاجتماعي:

في التعريف الخاص بمصطلح عملية العمل تبين لنا أن البشر يقيمون أثناء ممارستهم للعمل علاقة عم الطبيعة من جهة ومن جهة أخرى تنشأ فيما بينهم علاقات اجتماعية من نوع معين أسميناها علاقات الإنتاج. وهذه العلاقات والشروط المختلفة التي تحيط بعملية الإنتاج في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية تشكل بمجموعها وترابطها نظاماً متكاملاً نطلق عليه نمط الإنتاج الاجتماعي. ومن الواضح أن نمط الإنتاج الاجتماعي يشمل في كل مرحلة اجتماعية من عنصرين:

أ – القوى المنتجة:

ويقصد بها مجموعة العناصر التي تحدد مستوى العلاقة بين المجتمع والطبيعة. وهي تتألف من العنصر الذاتي وهو العمل والعناصر المادية الأخرى وأهمها

وسائل العمل والوسائل الأخرى المستخدمة في عملية الإنتاج. ومن المعلوم أن الإنسان أثناء ممارسته للعمل يقوم بتطوير قدراته الذاتية ويعمل على تطوير وسائل العمل. وكلما أحرز تقدماً ما في هذا المجال تمكن من إخضاع الطليعة لخدمة أغراضه وحاجاته. وينعكس هذا التطور في القوى المنتجة في زيادة إنتاجية العمل (زيادة عدد المنتجات خلال وحدة الزمن) وشمل الجوانب التالية:

1-تطور مهارة وخبرة المنتجين في إنتاج أكبر كمية من المنتجات خلال اقصر وقت ممكن.

2-تطور المستوى التكنيكي لوسائل العمل. فكلما تحسن هذا المستوى أمكن زيادة عدد المنتجات في وحدة زمنية معينة. فالانتقال من وسائل العمل اليدوي إلى وسائل العمل الآلي أدى إلى مضاعفة مركبة في إنتاجية العمل.

3-تطور مستوى التنظيم في العمل أي توزيع عناصر العمل وفقاً للتقسيم الأمثل لأجزاء ومراحل عملية العمل.

4-تطور مستوى العوم والتكنولوجيا والتي تحتل في الوقت الحاضر أهمية متزايدة في عملية الإنتاج.

5-العوامل الطبيعية: إن الأرض على سبيل المثال تملك درجات متباينة من الخصوبة. ففي حال استخدام نفس الكمية من العمل ونفس المستوى التكنيكي لوسائل العمل في أراض مختلفة الخصوبة فإن المحاصيل الناتجة في الأراضي الخصبة ستكون بدون شك أكبر حجماً من المحاصيل الناتجة في الأراضي

الأقل خصوبة كما أن إنتاجية العمل في الصناعات الاستخراجية مثلاً تتوقف إلى حد كبير على كمية ووضع المخزون في المناجم.

أ- علاقات الإنتاج:

كما أن عناصر القوى المنتجة لا تبقى ثابتة ، فإن العلاقات التي تنشأ بين البشر في عملية الإنتاج تخضع هي الأخرى للتغيير وتختلف من مجتمع إلى آخر. ولكن يجب التمييز بين نوعين من هذه العلاقات:

النوع الأول: وهي العلاقات ذات الطابع التكنيكي أو ما يسمى بالعلاقات التكنيكية. إن مستوى وسائل العمل هو الذي يحدد طبيعة هذه العلاقات. إن دخول الآلة إلى عملية الإنتاج يستلزم توزيعاً معيناً للعاملين ويفرض فيما بينهم علاقات تكنيكية معينة تنسجم مع الطبيعة الفنية لتركيب الآلة. وهذا النوع من العلاقات يدخل في صميم موضوع العوم التكنيكية التي تبحث في وسائل تنظيم العمل من الناحية الفنية البحتة.

النوع الثاني: وهي العلاقات الاقتصادية ذات الطبيعة الاجتماعية وهي التي تدخل كما ذكرنا سابقاً في صميم موضوع علم الاقتصاد السياسي. وتختلف الطبيعة الاجتماعية لهذه العلاقات حسب علاقات الملكية السائدة في المجتمع. وحين تقوم الأشكال والأنظمة الحقوقية والقانونية بتنظيم حقوق الملكية وحق التصرف بأشكال الملكية فإنها تعكس في الواقع محتوى العلاقات الاقتصادية السائدة في الأنظمة والمجتمعات المختلفة.

وبعد هذا التوضيح للعناصر المكونة لنمط الإنتاج يمكن تلخيصه بالشكل التالي:

وكما هو واضح من هذا الشكل فإنه لا يجوز النظر إلى القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج كعناصر منفصلة أو مستقلة عن بعضها البعض ، وإنما كإجراء من نظام متكامل يعبر في كل مرحلة عن مستوى معين من التطور.

3-8- القوانين الاقتصادية:

وراء كل ظاهرة سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية تختفي مجموعة من العلاقات الضمنية المترابطة والمتلازمة والتي لا يمكن للنظر أن يلحظها على سطح الظاهرة. وهذه العلاقة الضمنية والجوهرية هو ما ندعوه بقانون الظاهرة. والمعرفة العلمية تهدف إلى الكشف عن قوانين الظواهر الطبيعية والاجتماعية ووضعها في صياغة علمية يطلق عليها (القوانين العلمية).

إن الحياة الاقتصادية تشكل مركباً من أفعال بشرية تتكرر بصفة مستمرة. ففي ظروف معينة هي نتيجة التطور التاريخي الذي يحققه مجتمع معلوم يعيد هذا النشاط نفسه بطريقة معينة بمعنى أن له قانونية خاصة أو نمطاً خاصاً في الانتظام والاطراد وهذا النمط يمكن تحليله إلى عناصر معينة. أي إلى علاقات وصلات تتكرر باستمرار بين هذه الأفعال أو الأعمال الجزئية التي تتكون منها هذه الأفعال.مثل هذه الصلات أو العلاقات يطلق عليها(القوانين الاقتصادية)

إن القـوانين الاقتصـادية هـي قـوانين موضـوعية بمعنـى أنهـا حقيقيـة وواقعيـة تميـز موضوعياً ، أنه يكتشفها. وتصاغ نتـائج هـذه الدراسـة في صيغ توضـح فعـل القـوانين الاقتصادية.

في كل نمط من الأنماط الاجتماعيـة للإنتـاج توجـد مجموعـة مـن القـوانين الاقتصـادية وتختلف هذه القوانين في أهميتها. ويتم عادة التمييز بـين أربعـة أنـواع مـن القـوانين الاقتصادية:

1-قوانين اقتصادية عامة: ويكون هذا النـوع مـن القـوانين شـاملاً لجميـع المجتمعـات الاقتصادية بدائية كانت أم رأسمالية مثال ذلك قانون إنتاجية العمـل وقـانون تنـامي الحاجات والرغبات الإنسانية. إن الإنسـان بصـورة عامـة يسـعى أثنـاء قيامـه بعمليـة العمل إلى زيادة عدد المنتجات إلى أكبر عدد ممكن خلال وحدة زمنية معينة (الساعة مثلاً). كما أن الرغبات والحاجات الإنسانية لا تقف عنـد حـد معـين وإنمـا تخضـع إلى قانون تنامي الحاجات الكمية والنوعية أي زيادة كمية المنتجات والعمل عـلى تنوعهـا في آن واحد.

2-قوانين اقتصادية مشتركة بين أكـثر مـن مجتمـع اقتصـادي واحـد. أي أنهـا لا تشـمل جميع المجتمعات وإنما تقتصر على بعضها فحسب. بالرغم من أن الكيفيـة التـي يـبرز فيها فعل هذا القانون ليست واحـدة. أمـا في الاقتصـاد الطبيعـي – الـلا تبـادلي – فـلا يوجد هناك ضرورة موضوعية لمثل هذا القانون.

3-قــوانين اقتصــادية أساســية. إذ يوجــد قــانون خــاص بكــل نظــام مــن الأنظمــة الاقتصــادية يــدعى بالقــانون الاقتصــادي الأســاسي. ولهــذا القــانون أهميــة خاصــة

بين القوانين الاقتصادية نظراً لأنه يعبر عن جوهر العلاقات الاقتصادية السائدة في هذا أو ذلك من الأنظمة الاقتصادية مثل قانون الربح في النظام الرأسمالي.

4-قوانين اقتصادية ذات طبيعة مرحلية. وهذا النوع من القوانين لا يوجد في كل مراحل التطور لنظام اقتصادي معين. فهناك ضمن النظام الرأسمالي قوانين اقتصادية تتعلق بمرحلة المنافسة الرأسمالية مثل قانون المنافسة بينما يعمل قانون الاحتكار في مرحلة رأسمالية أخرى هي مرحلة الاحتكار.

ولكن هناك ملاحظة تتعلق بالعلاقة بين القوانين الاقتصادية. إن القوانين الاقتصادية لا تقوم بفعلها الموضوعي بصورة مستقلة ومنعزلة بعضها عن البعض الآخر. إنما تشكل في الواقع نظاماً متكاملاً ومترابطاً يكون القانون الاقتصادي الأساسي المحور المركزي فيه. إن فقل القوانين الاقتصادية في النظام الرأسمالي مثلاً يخضع لفعل القانون الأساسي وهو قانون الربح الرأسمالي.

إن دراسة الحقائق الموضوعية تشكل المادة الرئيسية والموضوع الأساسي لكلفة العوم. وإن مهمة العوم لا تقتصر عادة على تسجيل أو حصر هذه الحقائق والوقائع الموضوعية وإنما تتجاوز ذلك إلى ضرورة تحليلها. ويعد التحليل العلمي من أهم أساليب الكشف عن محتوى وجوهر الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية وإدراك قوانين نشوئها وتطورها إن ظاهر الأشياء يتعارض على الغالب مع محتوى وجوهر هذه الأشياء. فظاهرياً تبدو الشمس كأنها تدور حول الأرض. إلا أن المعرفة العلمية توصلت إلى اكتشاف محتوى هذه الظاهرة وبرهنت على عكس ذلك حين تبين أن الأرض هي التي تدور حول الشمس. إن عملية البحث العلمي تفترض عادة تعارض ظاهر الأشياء مع محتواها وإلا فإن الوصول إلى حقائق الأشياء يبقى بعيد المنال. كما أن تحقيق هذه الغاية يتطلب اجتياز طرق شائكة ومعقدة في مجال الدراسة والبحث.

إن أسلب التحليل والتركيب العلمي من الأساليب الشائعة في دراسة جميع الحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية . ففي العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم الاقتصاد يتم استخدام هذا الأسلوب لإدراك قوانين الظواهر الاجتماعية وفي صدد ذلك قد يكون من المفيد توضيح ما هو مقصود بأساليب التحليل والتركيب العلمي.

1- أساليب التحليل والتركيب العلمي:

في الطبيعة كما في المجتمع نجد مجموعة متعددة ومتنوعة من الظواهر الطبيعية والاجتماعية. وإن كل ظاهرة تشمل العديد من الصفات والعناصر المكونة لها. كما أن الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية لا توجد بصورة منفصلة بعضها عن البعض وكل منهما يشكل نظاماً متكاملاً ومعقداً من الظواهر المترابطة المتكاملة مما يجعل من البحث العلمي في وحدة الظواهر أمراً مستحيلاً. وهذا يستدعي إيجاد الأساليب الملاءمة التي تساعد على تبسيط البحث وتسهيل طريق الوصول إلى المعرفة العلمية ويمكن اتباع المراحل التالية:

أولاً – ضرورة الأخذ نظرياً بمبدأ استقلالية الظاهرة. إذ من الضروري والحالة هذه فصل الظاهرة موضوع البحث عن بقية الظواهر الأخرى ودراستها بصورة مستقلة.

ثانياً – تحليل الظاهرة إلى العناصر المكونة لها. إن أية ظاهرة تتألف من مجموعة من العناصر وإن إدراك هذه الظاهرة يستلزم أولاً معرفة عناصرها. أي لابد من تجزئة الظاهرة أي تفتيت الكل إلى أجزاء. ونجد عادة أن هناك في كل ظاهرة عناصر أساسية وعناصر ثانوية. ويقصد بالعناصر الأساسية تلك التي تلعب دوراً أساسياً في نشوء وتطور الظاهرة بينما يكون للعناصر الأخرى دور ثانوي ويطلق على هذا الأسلوب في البحث أسلب التحليل العلمي.

ثالثاُ – إعـادة تركيـب عنـاصر الظـاهرة. إن البحـث العلمـي لا يتوقـف عنـد مرحلـة التحليل. إن لابد بعد تجزئة الظاهرة إلى عناصرهـا مـن إعـادة توحيـد وتركيـب هـذه العناصر حسب التسلسل الذي يحتله كل عنصر في سلم الأهمية. فعندما يقوم العـالم الطبيعي بتحليل عناصر ظاهرة المطـر يسـتنتج مـن هـذا التحليـل العنـاصر الأساسـية والثانوية المركبة منها هذه الظاهرة. وهذا الأسلوب هـو مـا نـدعوه بأسـلوب التركيـب العلمي.

إن التحليل والتركيب يشكلان إذن أسلوباً متكاملاً في البحث العلمي. إذ لا يجـوز كـما هـو واضـح التوقـف عنـد مرحلـة التحليـل دون اسـتكمالها بمرحلـة التركيـب. وبـدون التكامـل لا يمكـن التوصـل أصـلاً إلى نتـائج علميـة كاملـة. إلا أن هنـاك فارقـاً يجـب ملاحظته بين أشكال البحـث في الظـواهر الطبيعيـة وبـين أشـكال البحـث في الظـواهر الاجتماعية. إن دراسة الظواهر الطبيعية أكثر سـهولة إذ أن عـالم الفيزيـاء أو الكيميـاء يستطيع أن يستخدم في عملية التحليل والتركيـب وسـائل مخبريـة في دراسـة لظـاهرة طبيعية معينة بينما لا يستطيع الباحث الاجتماعي فعل ذلك. ولذا فلابد من أن يأخـذ تحليل وتركيب الظاهرة الاقتصادية وغيرها من الظواهر الاجتماعية في ذهـن الباحـث شكلاً تجريدياً ويصبح التجريد العلمي شكلاً ضرورياً لا غنى عن اسـتخدامه في تحليـل وتركيب الظواهر الاجتماعية المختلفة.

3- التجريد العلمي للظواهر الاقتصادية:[3]

---

[3] مرجع سابق.

يفهم من التجريد عادة أنه الانسلاخ عن الواقع الموضوعي. أو هو عبارة عن حالة تصور ذهني لا ارتباط بينها وبين الواقع المحدد والملموس إلا أن هذا التفسير لفكرة التجريد يتعارض مع المفهوم الدقيق للتجريد العملي.

إن التجريد العلمي هو طريقة من طرائق البحث العلمي يمكن استخدامها عند دراسة نظام متشابك من الظواهر. فنحن نلاحظ أن النظام الاقتصادي يتألف من مجموعة من الظواهر والعلاقات الاقتصادية المتعددة الجوانب والأشكال. وهذه الظواهر والعلاقات تشكل في ترابطها الصورة المحددة والملموسة لهذا النظام ، بالرغم من أن بعضها يظهر للعيان وكأنها ظواهر منفصلة عن بعضها البعض. فنحن ترى السلعة والنقد أحياناً باعتبارهما ظاهرتين اقتصاديتين مستقلتين علماً أنهما تشكلان فيما بينهما نظاماً مترابطاً من العلاقات السلعية - النقدية.

إن المعرفة الملموسة والشاملة لأي نظام اقتصادي تستلزم الإحاطة بكل جوانبه وعناصره ، والإحاطة كذلك بالعلاقات الضمنية القائمة بين هذه الجوانب والعناصر الاقتصادية المختلفة. ولكن حتى نتمكن من الوصول إلى المعرفة الشاملة والملموسة وجب عدم دراسة النظام الاقتصادي ككل. ونظراً لصعوبة البحث في تناول هذا النظام دفعة واحدة فلا بد من اللجوء إلى التبسيط أي تحليل النظام إلى العناصر والأجزاء المكونة له والبحث في كل جزء على حدة. ومن خلال تركيب المعرف الجزئية للظواهر المختلفة يمكن التوصل إلى المعرفة الشاملة حول النظام ككل. وعندما نقوم بتجريد ظاهرة اقتصادية عن بقية الظواهر فإن مثل هذا التجريد لا يعني بأي حال من الأحوال الانسلاخ عن

الحقائق الموضوعية بقدر ما يقصد بـه أسـلوب في المعالجـة العلميـة لجوانـب النظـام الاقتصادي بصورة متدرجة وانتقالية. والتجريد بهذا المعنى يهدف إلى تسـهيل البحـث العلمي من أجل التوصل إلى نتائج علمية محددة.

إن التجريد العلمي متخذ في ذهن الباحث الاقتصادي مراحل مختلفة , ففـي المرحلـة الأولى يجب تحديد الشـكل الخـارجي للظـاهرة موضـوع البحـث وفي المرحلـة الثانيـة ينتقل للتحليل من تحديد الشكل إلى تحديد جوهر ومحتوى الظاهرة الاقتصادية.

وإذا أمكن تحديد العناصر والعلاقات الضمنية المكونة للظـاهرة أمكـن بالتـالي معرفـة عوامل نشوء الظاهرة واتخاذها شكلاً معيناً. وبعد الانتهاء مـن دراسـة ظـاهرة معينـة تبدأ المرحلة التالية في بحث ظاهرة أخرى وهذا حتى يمكن بالنهاية الوصول إلى معرفة وإدراك طبيعة جميع الظواهر الاقتصادية ومـن ثـم العلاقـات الضـمنية والـترابط بـين هذه الظواهر.

ويتم التعبير عن المعرفة العلمية بواسطة مجموعة من المفاهيم والمقولات الاقتصـادية فعندما يتم البحث في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي مثلاً فإن هذا البحث يتوصل في النهاية إلى تحديد علاقاته في صورة مفاهيم ومقولات اقتصادية محـددة. إن دراسـة كل من السلعة والنقد والقيمة ورأس المال والربح والفائـدة توضـح جانبـاً معينـاً مـن الاقتصـاد الرأسـمالي. وبإيجـاد العلاقـة فـيما بينهـا جميعـاً يمكـن أن نوضـح الجوانـب المتعددة للعلاقات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

ولابد أخيراً من إبداء الملاحظات التالية بخصوص المنهج في علم الاقتصاد:

أ- أن العلاقات الاقتصادية بصورة عامة ليست علاقات ساكنة وإنما هي علاقات تتصف بالديناميكية والتغير والحركة والانتقال من شكل إلى آخر. وإن طريقة البحث يجب أن تتناول أيضاً حركة التغير في هذه العلاقات أي يجب أن تتناول نشوءها وتغيرها في آن واحد.

ب- أن هذا التغير في العلاقات الاقتصادية يتخذ صورة الانتقال من الأشكال البسيطة إلى الأشكال المركبة – وإن طريقة البحث تبدأ عاجة من دراسة الأشكال البسيطة وتنتهي بدراسة الأشكال الأكثر تعقيداً. إن دراسة النظام الرأسمالي مثلاً أول ما تتناول دراسة السلعة باعتبارها أبسط أشكال الظواهر الاقتصادية ثم تنتقل إلى دراسة الظواهر المعقدة.

ج - إن عالم الاقتصاد يختار لموضوع البحث الحقائق الجوهرية والأساسية ويترك جانباً الظواهر العارضة والتي تظهر بفعل الصدفة.

د – بالرغم من أن التجريد العلمي يبقى أسلوباً أساسياً وملائماً لتحليل الظواهر الاقتصادية. إلا أن ذلك لا يعني استحالة اللجوء إلى التجارب التطبيقية في الميادين الاقتصادية إذ من الممكن إجراء التجارب على بعض الإجراءات الاقتصادية في نطاق مؤسسة اقتصادية واحدة وذلك للتأكد من إمكانية تعميم نتائج هذه التجربة في المجالات الاقتصادية الأخرى.

4- المذاهب في علم الاقتصاد:

إذا كانت المهمة الأساسية لعم الاقتصاد هي البحث في العلاقات والقوانين الاقتصادية السائدة في المجتمعات الاقتصادية المختلفة. يمكن لنا حينئذ أن نستنتج بعض الملاحظات الأساسية:

1- - إن دراسة علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع تتم من خلال ربط أشكال هذه العلاقات مع أشكال ومستوى تطور القوى المنتجة. نظراً لأن هذين العنصرين يشكلان معاً نمط الإنتاج الاجتماعي.

2- نظراً للأهمية التي تحتلها العلاقات الاقتصادية في نظام العلاقات الإجتماعية فهي تؤثر وتتأثر بأشكال العلاقات الاجتماعية الأخرى كالعلاقات الحقوقية و السياسية إلا أن علم الاقتصاد لا يتعرض عادة إلى العلاقات الاجتماعية الأخرى إلا ضمن الخطوط العامة للنتائج المترتبة على العلاقة المتبادلة بينها وبين العلاقات الاقتصادية.

3- يتعرض علم الاقتصاد إلى السياسة الاقتصادية للدولة والإجراءات التي تتخذها في المجال الاقتصادي. لأن لهذه السياسة وهذه الإجراءات عادة تأثيرها الخاص على مجرى الحياة الاقتصادية وفعل القوانين الاقتصادية الموضوعية. وبهذه المناسبة من المفيد لفت الانتباه إلى أن ما يسمى بالقوانين الاقتصادية التي تصدرها الدولة أمر آخر يختلف كلياً عن مفهوم القوانين الاقتصادية الموضوعية التي أشرنا إليها في فقرة سابقة.

وفي علم الاقتصاد كما في أي علم اجتماعي آخر ، توجد مدارس ومذاهب مختلفة. فالمدرسة الذاتية في الاقتصاد تعد العلاقة الاقتصادية علاقة ذاتية بحتة بين الإنسان والأشياء. وحسب هذا الاتجاه فإن الموقف الذاتي للإنسان والذي يعكس مجموعة المشاعر والدوافع النفسية للسلوك الاقتصادي هو الذي يشكل موضوع علم الاقتصاد. وفيما بعد سنرى كيف أن بعض نظريات القيمة الذاتية كنظرية المنفعة ونظرية المنفعة الحدية تتبنى المذهب الذاتي في تفسير القيمة. كما نرى أن كينز وأنصاره يتخذون من علم النفس أحد المنطلقات الأساسية في تفسيرهم للعلاقات والظواهر الاقتصادية.

أما المدرسة الموضوعية فهي تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات موضوعية وتخضع للقوانين الموضوعية التي تفعل فعلها خارج إرادة ووعي الإنسان. وحسب هذا الاتجاه لا يمكن الأخذ بالدوافع النفسية والسلوك الذاتي لتفسير جوانب الحياة الاقتصادية. فالسلوك الذاتي والدوافع الذاتية ما هي إلا شكل من أشكال الوعي الاجتماعي الذي يتحدد من ناحية أخرى بفعل شروط الحياة الموضوعية المختلفة التي تحيط بالإنسان. وهذه المدرسة ترفض أن يكون علم النفس وما شابهه مفتاحاً لإدراك أبعاد الحياة الاقتصادية. وإنما على العكس من ذلك فإن إدراك القوانين الموضوعية للحياة الاقتصادية هو الذي يساعد على فهم الدوافع النفسية للسلوك الاقتصادي والأشكال التي يتخذها في المراحل المختلفة للتطور الاجتماعي.

الفصل الثاني

العالم الجديد والـنـظـام الـرأسـمـالـي

....

لقد بدأ تفسخ النظام الإقطاعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر مـع تطـور الإنتـاج السلعي ونمو السوق الداخلي والخارجي.. الخ ، وكان من أوائـل أيـدلوجيي البرجوازيـة ميكافيلي (1469 – 1527) الذي ذهب إلى أن المجتمع لا يتطور تبعـاً لإرادة خارجيـة وميتافيزيقية ، وإنما وفقاً لأسـباب طبيعيـة ، تضرب جـذورها في التـاريخ وفي النفسـية البشرية والوقائع الملموسة.

وفي مرحلة تشكل العلاقات الرأسمالية تأثر الفكـر الاجتماعـي بحركـة الإصلاح المناوئة للكنيسة الإقطاعيـة الكاثوليكيـة ، التـي قادهـا مـارثن لـوثر (1483 – 1546) وتومـاس مـونزو (1453 – 1525) اللـذان أكـدا عـلى فكـرة الاتصـال المبـاشر باللـــه دون واسـطة الكنيسـة.. أيضـاً ظهـرت في هـذه المرحلـة بعـض

الأفكار الاشتراكية الطوباوية ، ومن مفكريها توماس مـور (1478 – 1535) الـذي أكـد في كتابه (الأوتوبيا – أو الكتـاب الـذهبي) إلى أن أصـل ويـلات الشـعب هـو الملكيـة الخاصـة التـي لابـد مـن القضـاء عليهـا في رأيـه ، وجـاء بعـده المفكـر الإيطـالي (تومازوكمبانيلا 1568-1639) ليؤكد ويطور نفس الأفكار الطوباوية في كتابـه " مدينـة الشمس " ولكن هذه الأفكار لم يقدر لها أن تنتشر بسبب الظروف الموضوعية السائدة في القرن السادس عشر.

ومع تطور الرأسـمالية شرعـت البرجوازيـة في التصـدي لسـلطة الإقطـاعيين ، وطالبـت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية ، وبرز في هذا السياق عدد مـن المفكـرين مـن أبرزهم سبينوزا الذي طالب بتأسيس الدولة كتنظيم يخدم مصالح كل النـاس ، وجـون لوك ، الذي قـال بـأن الحالـة الطبيعيـة للـبشر تتأكـد عنـد سـيطرة الحريـة والمسـاواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع.

وفي القرن 18 تطور الفكر الاجتماعي في أوروبـا تحـت رايـة التنـوير في فرنسـا ، وكـان فولتير (1694 – 1778) من أبرز مفكري التنوير ، أكد عـلى الحـق الطبيعـي في نقـده للنظام الإقطاعي ، وعنده أن القوانين الطبيعية هي قوانين العقل ، فالإنسان يولد حـراً ولا يجب أن يخضع إلا لقوانين الطبيعة.ومن بين المفكرين أصحاب النزعة الديمقراطية الثورية كان جان جاك روسو (1712-1778) صاحب المؤلفين (في أسباب التفـاوت) و (العقد الاجتماعي) ، إنه يرى أن أصل الشرور والتفاوت بين الـبشر يعـود إلى الملكيـة الخاصة كسبب أولي وحيـد فهـو القائـل " إن العـداء والكراهيـة والأنانيـة بـين الـبشر، بـدأت حيـنما وضـع أول إنسـان سـياجاً حـول قطعـة مـن الأرض معلنـاً أنهـا ملكيتـه الخاصة".

أما الفيلسوف المادي الفرنسي هولباخ (1723- 1789) فنادى بتأسيس دولة أو عقد اجتماعي قائم على الحرية والملكية والأمن ، واعتبر أن العالم الروحي للإنسان هو نتاج للوسط الاجتماعي ، وجاء رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية (كانط 1724- 1804) الذي اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل ، واعترف بمساواة المواطنين أمام القانون ، لكنه قسم الناس إلى نوعين: المالكين لوسائل الانتاج وهم الذين اعترف لهم بحق المواطنة والحرية، أما الذين لا يملكون فقد سماهم " حاملي جنسية " وهؤلاء ليسوا أحراراً أو مواطنين ، إنهم جموع الكادحين والجماهير المستغلة.

وبعد "كانط" جاء فيلسوف الجدل هيجل (1770 –1831) الذي أسهم بقسط كبير في معالجة المشكلات الفلسفية لتاريخ المجتمع ، وهو يذهب إلى أنه في صلب الكون تقوم " الفكرة المطلقة " الدائمة التطور ، والتي تولد أو تخلق العالم كله – الطبيعة والإنسان ، والمجتمع ، لقد صَوَّر هيجل التاريخ العالمي على شكل مسيرة للروح (الفكرة) على الأرض وهذا الروح الكوني ، يسكن الشعب السائد في التاريخ العالمي بالعصر المعني ، ولم يكن غريباً – بعد حوالي مائة عام – أن يستلهم هتلر والنازية جوهر أفكار هيجل (إلى جانب أفكار شوبنهور ونيتشه وتريتشكه) وتطبيقها على الشعب الألماني باعتباره سوبرمان العالم أو " الشعب السائد ".

ولكن، رغم أهمية الفلسفة السابقة ودورها ، إلا أنها لم تتمكن من وضع الحلول الاجتماعية الملائمة للأغلبية الساحقة من البشر ، ومع تطور وتفاقم أوضاع الطبقة العاملة في النصف الأول من القرن 19 ، وباستخدام التحليل الفلسفي

لأحدث منجزات العلم ، ومن خلال معالجة وتطوير الانجازات الإيجابية لمفكري الماضي ، أمكن لماركس وانجلز وضع المادية التاريخية و القوانين العامة للتطور التاريخي وأشكال تحققها في نشاط الناس في ضوء معطيات النظام الرأسمالي وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الاستغلال.

ارتبط نشوء العلاقات الرأسمالية مع بداية تكون الملامح الأولى للطبقة البرجوازية ، كطبقة مالكه لوسائل وأدوات الإنتاج ، وقد كان مستوى التطور النسبي للإنتاج البضاعي (السلعي) في أواخر التشكيلة الإقطاعية ، السبب الرئيسي (عبر الإنتاج والتجارة والمرابين والتراكم النقدي) في نشوء الطبقة البورجوازية ومن ثم العلاقات الرأسمالية.

ومع تطور الرأسمالية ، تتطور قوى الإنتاج باستمرار ، وما ينتج عن ذلك من تعارض حاد أحياناً بينها وبين علاقات الإنتاج القديمة ، وهذا لا يعني أن الرأسمالية تستطيع دائماً أن تحل أزماتها الداخلية بما يضمن استمرار صعودها ، فبالرغم من كل ما نلاحظه اليوم من تطور هائل وانتشار " واسع " ، إلا أن ذلك لا يلغي إطلاقاً طبيعة الأزمة والتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي منذ وصوله إلى مرحلة الامبريالية [4] ، في نهاية القرن التاسع عشر ، وامتداده إلى

[4] المميزات الاساسية للإمبريالية فى سياق تطورها التاريخى:

*تمركز الانتاج الرأسمالى ، تمركزا أدى إلى نشوء الاحتكارات التى قامت بالدور الحاسم فى الحياة الاقتصادية.

*اندماج الرأسمال المصرفى بالرأسمال الصناعى ، ونشوء "الرأسمال المالى".

*تصدير الرساميل وتشكل اتحادات احتكارية عالمية ، وتقاسم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى.

* العولمة ، في اطار النمط الرأسمالي، هي الشكل الأعلى من تطور النظام الرأسمالي او ما بعد الامبريالية ، وانحسار دور الدولة الرأسمالية لحساب الدولة المركزية الأقوى ، وبروز الدور الملموس للشركات المتعددة الجنسية فى التحكم بقيادة الاقتصاد العالمى ، إلى جانب ذلك نلاحظ بدايات انهيار الدولة المركزية في بلدان العالم الثالث – التي تتعرض الى مزيدمن التراجع والافقار.

عصرنا الراهن حيث أصبحت العولمة الرأسمالية هي السمة الأساسية للإمبريالية في طورها الجديد ، إن العولمة " صيغة تهدف إلى إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم ، بهدف إخضاع العالم لإرادة كونية واحدة ، إنها انفتاح عالمي بلا حدود ، وهيمنة بلا حدود ، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق ، وفي العولمة، باتت دول العالم الثالث والوطن العربي تحديداً -بحكم عوامل/ مصالح طبقية خارجية وداخلية-، مجرد مشروعات يتم بواسطتها تدمير السوق الوطني أو القومي ومن ثم تكريس تبعيتها وتخلفها وارتهانها.

ولكن كما أن للعولمة مخططاتها ومقوماتها، فإن لبديل العولمة أو نقيضها مقوماته ، المسألة إذن مرتبطة باللحظة التاريخية الراهنة ، وتطور تراكمات النقيض في ضوء الأزمة المالية العالمية إلى جانب تفاقم استغلال وإفقار دول العالم الثالث وما ستحمله هذه التراكمات من متغيرات نوعية لن تقتصر على الصراع الاقتصادي فحسب ، بل ستمتد للصراع السياسي والأيديولوجي " بشكل متجدد ومستمر سيدفع بالضرورة إلى كسر أحادية العولمة الأمريكية باتجاه التعددية القطبية الرأسمالية، وباتجاه بروز أشكال وأطر ثورية ماركسية نقيضه للنظام الرأسمالي كله، ذلك إن التناقض الموضوعي الحاد والتناحري ، سيستمر ، إذا لم يتم حسمه بوضوح لصالح الأغلبية الساحقة من البشر (80% من سكان كوكبنا) المتضررة من هذه الظاهرة الامبريالية العالمية الجديدة ، وهذا يستدعي بالضرورة رؤية وإطاراً جديدين ، على الصعيد الوطني أولاً والقومي ثانياً والأممي ثالثاً دون أي انفصام بين هذه العناصر، لمواجهة هذه الهيمنة

المتوحشة، وتجاوز رموزها وأدواتها الطبقية في بلدان الوطن العربي كما في بلدان العالم الثالث ، خاصة وأن المنظور في المستقبل – كما يقول اريك هوبسباوم [•] - يبدو واعدا أكثر مما كان في تسعينيات القرن العشرين ، فالازمة المالية الراهنة في العالم والتي قد تصبح هبوطا اقتصاديا رئيسيا في الولايات المتحدة الامريكية ، تضفي دراماتيكية على فشل "ديانة" السوق الحر العولمي الذي لا يخضع لاية رقابة واشراف ، ويرغم حتى الحكومة الامريكية على التفكير في اتخاذ اجراءات عامة تم نسيانها منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

المراحل التاريخية (الأساسية) لتطور الرأسمالية:

تمهيد

منذ اجتياز النظام الرأسمالي العالمي – في العقد التاسع من القرن العشرين- لمرحلة تمركز الانتاج والاستقطاب والصراع من أجل التوسع في اطار الثنائية القطبية، وانتقاله الى مرحلة سيادة العولمه وتعمقها، لتصبح السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي قادتها، وحددت مسارها الولايات المتحدة الامريكية، عبر هيمنتها الاحاديه على نظام العولمة الرأسمالي طوال العقود الثلاث الماضية حيث برز النظام الانتاجي المعولم ساعياً الى مزيد من الهيمنة لكي يفرض نفسه بديلاً للنظم الانتاجية، الوطنية، القومية في دول العالم الثالث التي بدأت - ولأسباب داخلية وخارجية- تفقد القدرة على توفير احتياجات شعوبها، اضافة الى عجزها في مواجهة متطلبات او شروط الاقتصاد الراسمالي

[•] مقابلة مع اريك هوبسباوم أجراها مارشيللو موست حول أهمية ماركس في الزمن الراهن – شبكة البريد الالكتروني – موقع أجراس العودة

المعولم، وقد ترافق مع هذا التحول الاقتصادي، تغيرات نوعية، سياسية واجتماعية وايديولوجية في بلدان الأطراف أو العالم الثالث بوجه خاص، عززت انقسامها -كما يقول د. سمير أمين- إلى بلدان توفرت لديها إمكانات التصنيع في حدود معينه، بما يسمح بإدخالها إلى السوق العالمي وفق شروطه الجديدة مع بقاءها ضمن دائرة العالم الثالث مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا، وبلدان عجزت عن توفير هذه الإمكانيات ، خرجت من إطار العالم الثالث وأصبحت تندرج فيما يسمى ببلدان العالم الرابع (أو أكثر)، تتوزع على قارتي أفريقيا وآسيا عموماً، ومعظم بلدان الوطن العربي خصوصاً.

كما شهدت العقود الثلاث الماضية، انتشاراً واسعاً لأفكار الليبرالية الجديدة، ومع تفاقم الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 كشفت هذه الأزمة ، أن هناك وجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية التي تنمو وتتراكم بصورة سلبية، جعلت وجه الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً وبلدان المركز الرأسمالي عموماً في نظر شعوب العالم في بلدان الأطراف خصوصاً، أكثر بشاعة من وجه النازية في أحط درجاتها وممارستها، وذلك عبر سياسة "عولمة السلاح" وإرادة القوة الباغية التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفائها ضد شعوب العالم في أمريكا اللاتينية وأفريقيا واسيا، وفي بلداننا العربية، عبر وكيلها الامبريالي الصغير دولة العدو الصهيوني التي تقوم في هذه المرحلة بممارسة أبشع أدوارها الوظيفية في خدمة المصالح والسياسات الامبريالية الأمريكية في بلادنا.

فإذا كانت السياسة هي تكثيف للاقتصاد ، فإن الاضطراب العام الذي يعرفه النظام الرأسمالي هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حول فوضى الإنتاج

باعتبارها قانونا ملازما للرأسمالية من ناحية وهو أيضا تعبير عما يجري في أسواق المال العالمية من ناحية ثانية ، إذ أن هذا الاضطراب (الأزمة) سيوفر بالضرورة مناخاً جديداً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على الصعيد العالمي ،كما هو حال التطور التاريخي للبشرية ، فالمتغيرات التي رافقت النمط الإقطاعي في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر أدت إلى نمو البورجوازية ومن ثم ولادة النمط الرأسمالي بالانسجام مع أفكار وأسس ليبرالية السوق كما صاغها " آدم سميث " (1723-1790) وفق شعار "دعه يعمل دعه يمر" أو سياسة حرية السوق دون أية قيود[5]، وقد استمر تطبيق هذه السياسة حتى عام 1929 عندما انفجرت الأزمة الاقتصادية العالمية ، وأدت إلى متغيرات جديدة دفعت إلى الاستعانة بآراء "جون مايناردكينز" (1883-1946) التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد وتحمل مسئولية التخلص من حالات الركود الاقتصادي، خلافاً للنظرية الليبرالية/الكلاسيكية التي تقوم على مبدأ حرية السوق وعدم التدخل،وإلغاء كافة الرسوم ومفهوم اليد الخفية.

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية - ، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة، هو امتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة ، في إطار قومي سياسي تقدمي وديمقراطي من قلب الجماهير الشعبية الفقيرة

[5]امتد هذا النمط عملياً منذ المرحلة المركنتيلية أو الرأسمالية التجارية (منتصف القرن 17)، ثم مرحلة الثورة الصناعية (أواخر القرن 18)، ثم مرحلة الاستعمار (منتصف القرن 19)، ثم مرحلة الامبريالية (نهاية القرن 19- عام 1870)، ثم مرحلة العولمة (1985) (الأزمة الحالية) 2008.

والمثقفين الثوريين، يناضل من أجل تجاوز واقع التبعية والتخلف والخضوع صوب التحرر والعدالة الاجتماعية والوحدة، مستنداً ومسترشداً بالاشتراكية والفكر الماركسي كضرورة تاريخية للخلاص والتحرر الوطني والقومي و الاجتماعي ، إنها مهمة لا تقبل التأجيل ، يتحمل تبعاتها – بشكل مباشر – المثقف التقدمي الملتزم في كل أقطار الوطن العربي ، إذ أنه في ظل استفحال التخلف وعدم تبلور الحامل الاجتماعي الطبقي النقيض للعولمة وتأثيرها المدمر ، لا خيار أمام المثقف العربي سوى أن يتحمل مسئوليته – في المراحل الأولى – منفرداً ، وهذا يستلزم – كخطوة أولى – من كافة الأحزاب والقوى والأطر اليسارية المسترشدة بالماركسية المتجددة، أن تتخطى شروط أزمتها الذاتية ، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الليبرالية الهابطة أو العدمية التائهة.

لقد آن الأوان لاستخدام النظرية والمنهج العلمي استخداماً جدلياً مع الواقع العربي بكل تفاصيله وخصوصياته ، وذلك على قاعدة الالتزام الأيدلوجي من جهة والالتزام بالديمقراطية كوسيلة لا بد من نشرها وتعميقها ومأسستها على الصعيد المجتمعي ، وتطويرها من شكلها السياسي أو التعددي الفوقي إلى جوهرها الشعبي الاجتماعي الاقتصادي الذي يمثل نقيضاً لأوهام الليبرالية الغربية وشروطها المعولمة من جهة أخرى.

إن الدعوة للالتزام بهذه الرؤية وآلياتها ، تستهدف في أحد أهم جوانبها ، وقف حالة الإحباط واليأس التي تستشري الآن في أوساط الطبقات الاجتماعية الكادحة والفقيرة ، ومن ثم إعادة تفعيل مشروع النهضة القومي الوحدوي كفكرة

مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، ونقله مـن حالـة السـكون أو الجمـود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجـدد ، بمـا يمكـن مـن تغيـير وتجـاوز الواقـع الراهن.

من هنا تأتي أهمية الوعي بالمراحل التاريخية لتطور الرأسمالية، بعد أن نجحـت -كـما يقول المفكر الراحل رمزي زكي- في فـرض بـرامج التثبيـت والتكيـف الهـيكلي التـي تـم تطبيقها في بلدان العـالم الثالـث منـذ ثمانينـات القـرن المـاضي، وإعـادة صـياغة علاقـة الجنوب بالشمال على أسس الليبرالية الجديدة التي تعتمد على الأيديولوجية الصارخة لنظام الاستغلال الرأسمالي، الذي بدأ مع نشـوء وتوسـع الـنمط الرأسـمالي منـذ أوائـل القرن التاسع عشر.

والواقع، انه منذ أن نشأت الرأسـمالية كنظـام عـالمي، وهـي تسـعى دائمـاً لأن تخضـع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها.

وكان "تكييف" الأجزاء غـير الرأسـمالية في مختلـف أنحـاء المعمـورة، لـكي تـتلاءم مـع الحاجات المتغيرة، والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية، شرطا ضروريا ولازما لاستمرار بقاء الرأسمالية وديمومة نموها.

ولهذا فإن مصطلح "عمليات التكيف" الذي راج مؤخرا في كتابات المنظمات الدوليـة،- كـما يضـيف رمـزي زكي- لا يشـير إلى ظـاهرة جديـدة ، بـل في الحقيقـة إلى ظـاهرة قديمة،قدم النظام الرأسمالي نفسه.

من هنا فإن منطق التحليل العلمي، يتطلب منا، أن نعرض التجارب التاريخية لعمليات التكيف الدولية المختلفة التي فرضتها الرأسمالية العالمية إبان مراحل تطورها المتعاقبة على البلاد المتخلفة.

وسوف نميز هنا بين خمسه "مراحل" أساسية، جرى فيها ضغط لا هوادة فيه من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المتخلفة لتطويع هذه البلاد وإخضاعها لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال بالمراكز الصناعية. وهذه المراحل هي:

1. **مرحلة الكشوف الجغرافية.(تمتد من نهاية القرن15 – منتصف القرن 17).**
2. **المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية).(منتصف القرن17 – النصف الثاني من القرن18).**
3. **مرحلة الثروة الصناعية.(من منتصف القرن18 – سبعينات القرن 19).**
4. **مرحلة الاستعمار والتوسع الإمبريالي (من النصف الثاني للقرن 19-1990 (انهيار الإتحاد السوفياتي).**
5. **مرحلة العولمة الإمبريالية وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة. (1990-......)**

المرحلة الأولى: مرحلة الكشوف الجغرافية:وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية، أي فترة الكشوف الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، وهي الفترة التي مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد. عبر اندفاع جحافل من التجار والبحارة المغامرين في أوروبا (أسبانيا، البرتغال....) الى البحار والمحيطات الواسعة من ناحية ولكسر حدة السيطرة التجارية التي كانت تفرضها الإمبراطورية العثمانية على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقية الأفريقية من ناحية ثانية.

ومن هنا، استهدفت حركة الكشوف الجغرافية التي تمت في هذه المرحلة هدفين رئيسيين:-

- الأول، هو كسر الحصار التجاري الذي فرضته الإمبراطورية العثمانية.
- الثاني، هو البحث عن الذهب ومصادره.

وبالفعل تمكن عدد كبير من البحارة المعروفين، (فاسكودي جاما، وكريستوفر كولومبس...) بمؤازرة تمويل ضخم من الأمراء وكبار التجار، من الوصول إلى الهند والعالم الجديد (أمريكا الجنوبية والشمالية)، حيث تمكن الأوروبيون من نهب موارد هائلة من الذهب والفضة من البلاد المكتشفة، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية، وإقامة محطات تجارية فيها.

وهكذا استطاعوا من تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطرقها لصالحهم. **وخلال هذه المرحلة التي مثلت فجر الرأسمالية المبكر بدأت أولى محاولات تكييف الهيكل الاقتصادي لتلك البلاد والمناطق من خلال فرض نمط إنتاج كولونيالي**

عبودي، يقوم على إجبار السكان المحليين لإنتاج بعض المنتجات الزراعية التي كان الطلب عليها قد تزايد في أوروبا، مثل الدخان والشاي والبن والسكر والقطن والأصباغ.(رمزي زكي).

ومن المهم هنا، أن نعي أن وسيلة تكييف هذه المناطق لمتطلبات القارة الأوروبية، كانت هي الغزو الحربي واستخدام القوة والقهر والإبادة الجماعية للسكان وعمليات القرصنة وإراقة الدماء.

المرحلة الثانية:المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية): وهي المرحلة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي سيطر فيها رأس المال التجاري الأوروبي على أسواق العالم وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية. فقد استطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية...) أن تُخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها، وأن تتاجر في أحقر تجارة عرفتها البشرية، وهي تجارة العبيد الذين كانوا يقتنصون من أفريقيا، بأبشع وسائل القنص، ويرسلون إلى مزارع السكر والدخان في أمريكا الجنوبية والشمالية وأوروبا.

وقد استطاعت الرأسمالية التجارية بشركاتها العملاقة ومن خلال ما كونته من إمبراطوريات واسعة، أن تكدس أرباحا ضخمة عن طريق العمل على ترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي الذي أرسى دعائمه المستوطنون البيض في فترة الكشوف الجغرافية. وكان من شأن ذلك تحقيق موازين تجارية مواتية (ذات

فائض) لدول القارة الأوروبية. وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن "تشفط" ذهب وفضة المناطق الشرقية والأفريقية والأمريكية.

والحقيقة ان تلك الأرباح والثروات الهائلة التي كونها التجار، وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال في مرحلة الثورة الصناعية. وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع مناطق عبر البحار من خلال رأس المال التجاري، الذي كان قد نما وتطور في هذه الفترة وهو يقطر دماً وتفوح منه رائحة السرقة والنخاسة والغش والخداع.

المرحلة الثالثة: مرحلة الثورة الصناعية:بدأت هذه المرحلة مع ظهور رأس المال الصناعي، وتحققت الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، مع استمرار المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها.

فلم تعد حاجة الرأسمالية قاصرة على السكر والدخان والبهارات والتوابل والرق والمعادن النفيسة ، بل اتسعت لتشمل المواد الخام التي تلزم لاستمرار دوران عجلات الصناعة، والمواد الغذائية (القمح واللحوم والزبد...) التي تلزم لإطعام سكان المدن والعمال الصناعيين.

ومن ناحية أخرى، سرعان ما أدى النمو الهائل الذي حدث في المنتجات الصناعية بفضل ثورة الماكينات إلى ظهور الحاجة للبحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية.

وقد لعبت "ثورة المواصلات" -النقل البحري والسكك الحديدية- وما أتاحته من اتصال بأبعد المناطق، دورا خطيرا في فتح هذه المناطق وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة. وتشير بعض المصادر، إلى أن التجارة توسعت خلال الفترة 1820-1900 بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الإنتاج الصناعي، إذ تضاعفت واحدا وثلاثين مرة في تلك الفترة.

وعند هذه المرحلة -كما يقول رمزي زكي- أُرسيت دعائم تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات. ففي ضوء التفاوت الحاد الذي برز بين درجة التطور في قوى الإنتاج في البلاد الأوروبية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية، وبين البلاد الأخرى عبر البحار، في افريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية والتي ظلت تراوح مكانها وما زالت تعيش في حالة سابقة على الرأسمالية، وفي ضوء التنافس الضاري على التصدير الخارجي وفتح الأسواق الخارجية بالقوة، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبيا التي تنافس بشدة الإنتاج المحلي. وقد أدى ذلك إلى دمار الإنتاج الحرفي الداخلي. ومن الآن فصاعدا ، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام ، الزراعية والمنجمية، على أن تستورد في مقابل ذلك المنتجات المصنعة في الغرب الرأسمالي، وأن تتبع في ذلك سياسة الباب المفتوح، أو التجارة الحرة.

وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار، والتي كانت مكتفية ذاتيا وذات بنيان إنتاجي متنوع، أدمجت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكي تكون منبعا لإنتاج وتوريد

المواد الخام والمواد الغذائية وسوقا واسعة لتصريف فائض الإنتاج السلعي الذي كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية.

ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد في النظام الرأسمالي العالمي بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين في التجارة العالمية، وبموقعه في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاستعمار والإمبريالية: بدأت هذه المرحلة مع دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث زادت درجة تركز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيح من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة، وبرزت قوة رأس المال المالي، وهو رأسمال يستخدم في الصناعة بصورة أساسية، وتسيطر عليه البنوك والشركات الصناعية. فلم تعد مهمة البنوك مجرد التوسط لجمع المدخرات وإعادة إقراضها لمن يريد بل "غدت احتكارات قوية" تجمع تحت أيديها الجزء الأكبر من رأس المال النقدي للجماعة، وتتحكم في جانب من وسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية.

وبذلك دخلت البنوك في عملية الإنتاج ، ونفذت إلى الصناعة، وامتزج رأسمال البنوك برأسمال الصناعة، مكونا أقلية مالية هائلة القوة الاقتصادية.

وعند هذه المرحلة تحتدم مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتصديره. والفائض هنا نسبي وليس مطلقا، بمعنى أنه لا يعني بأي حال من الأحوال ، أن هذه البلاد أصبحت تعج

بوفرة كبيرة من رؤوس الأموال، ومن ثم لا تحتاج لاستثمارها بالداخل في الصناعة والزراعة والخدمات، وإنما الفائض يعني هنا، أنه إذا استثمر في الداخل، فإنه سيؤدي إلى تدهور معدل الربح. وهنا يسعى الرأسماليون للبحث عن مجالات خارجية للاستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره في الداخل.(وهذه هي السمة الرئيسية لرأس المال الذي يسعى دوماً للتوسع لمزيد من الربح عبر ممارسة أبشع وسائل الاستغلال والاضطهاد لكل الفقراء والكادحين في بلدانه عموماً وفي بلدان الأطراف خصوصاً)

ولهذا فقد شهدت الفترة 1875 وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، سباقا محموما، ولكن غير متكافئ، بين الدول الرأسمالية الصناعية في مجال تصدير رؤوس الأموال، ولم تعد بريطانيا وحدها تستأثر بهذا التصدير وإنما سرعان ما شاركها في ذلك فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

فقد أصبح البحث - في هذه المرحلة- عن مغانم جديدة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال تصدير رأس المال إليها للاستثمار في مجال إنتاج المواد الخام، أصبح حقلاً للتنافس الضاري بين الدول الرأسمالية الصناعية.

ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان احتوائها للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأس المال في تلك المراكز. يشهد على ذلك أنه في عام 1900 كان 90.4% من مساحة افريقيا و 75% من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية،

لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئا بين هذه القوى، وهو الأمر الذي أجج صراعا محموما فيما بينها، انتهى بإشعال الحرب العالمية الأولى.

على أن تكييف وتطويع المستعمرات والبلاد التابعة على النحو الذي يلبي حاجات تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الاستعمارية، كان يتطلب تحقيق مجموعة هامة من التغيرات الجذرية الداخلية.

وقد تمثلت أهم هذه التغيرات في إدخال نظام الملكية الخاصة للأراضي الزراعية، وإلغاء نظام المقايضة والتوسع في استخدام النقود، وإنشاء نظام نقدي ومصرفي يخضع لآليات نظام النقد الدولي آنذاك (قاعدة الذهب)، والقضاء على نظام الطوائف الحرفية، وخلق طبقة عاملة أجيرة للعمل في المناجم والمزارع والمشروعات الأجنبية بأجور زهيدة لا علاقة لها بمستوى الإنتاجية.

وفوق هذا وذاك، العمل على تكوين شرائح وفئات اجتماعية موالية، ترتبط مصالحها مع المستعمر. كما استخدمت سياسة إغراق هذه البلاد في الديون الخارجية، لإحكام السيطرة عليها والتدخل المباشر في شئونها الداخلية ، وفرض الاحتلال العسكري عليها فيما بعد.

ومن المؤكد ان تلك التغيرات الجذرية وما تمخض عنها من تنظيمات وقوانين وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، أصبحت تتكفل فيما بعد بإعادة إنتاج واستمرار تقسيم العمل الدولي اللامتكافئ بين الرأسمالية المسيطرة والبلاد المتخلفة المسيطر عليها.

كان لهذه التغيرات نتائج مدمرة على مستقبل تطور المستعمرات وأشباه المسـتعمرات والبلاد التابعة، فقد تم تشويه بنيانها الإنتاجي من خلال نمـط التخصـص الـذي فـرض عليها وتم "شفط" فائضها الاقتصادي وحرمانها ، ومن ثم من مصادرها الذاتية للتراكم، عبر آليات الاستثمار الأجنبي وحرية التجارة.

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وكان اندلاعها تجسيما لأزمة كبرى تمر بها منظومـة النظام الرأسمالي، وانعكاسا للتنـاقض الشـديد الـذي تفجـر بـين القـوى الاحتكاريـة في الدول الرأسمالية الصناعية.(على أثر بروز ألمانيا النازية وسعيها إلى مزيد من السـيطرة على الأسواق العالمية بقوة السلاح)

وما يعنينا هنا أنه في خضم هذه الحرب وما بعدها، نشأت وتطـورت حركـات التحـرر الـوطني في آسـيا وافريقيـا وأمريكـا اللاتينيـة ، لتـؤدي في النهايـة إلى الحصـول عـلى الاسـتقلال السـياسي وخـروج المسـتعمر، أو بعبـارة اخـرى الى إزاحـة نظـام السـيطرة العسـكرية والسياسـية والإداريـة المبـاشرة في المسـتعمرات وشـبه المسـتعمرات، مـع استمرار السيطرة عبر أشكال جديـدة مـن الهيمنـة الإمبرياليـة بالتعـاون مـع الشرائـح الطبقية العليا من كبار الملاك والرأسمالية الزراعية والتجارية والكـومبرادور إلى جانـب الشرائح البيروقراطية في المستعمرات السابقة.

فقد أدركت الرأسمالية العالمية التي تولت قيادتهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بعـد الحرب العالمية الثانية، أدركت ان إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالا جديدة، تأخـذ بعـين الاعتبـار التغـيرات المختلفـة التـي طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلة في العالم. وكـان الوصـول إلى هـذه الأشـكال هو أهم ما عبرت عنه مرحلة الإمبريالية.

إن السند الرئيسي الذي استندت عليه الرأسمالية العالمية في سعيها الدءوب لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال، كان يتمثل في استمرارية بقاء الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الذي ورثته هذه البلاد من الفترة الكولونياليه والاستعمارية ، وما يرتبط بهذا الهيكل من شرائح وقوى اجتماعية اعتمدت مصالحها وقوتها في المجتمع على دوام هذا الهيكل.

ومهما يكن من أمر، فإننا لو ألقينا إطلالة سريعة على جوانب الخبرة التاريخية التي تراكمت في العقود السته التي تلت الحرب العالمية الثانية، لنستخلص منها أهم أدوات الإمبريالية الجديدة التي استخدمتها المراكز الرأسمالية الصناعية لاستمرار "تكييف" البلاد المتخلفة بعد حصولها على استقلالها السياسي، لأمكننا رصد الأدوات التالية:

1. سعت الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى إيجاد نوع من العلاقات الخاصة الثنائية مع مستعمراتها السابقة.

2. استخدام سلاح ما سمي "بالمعونة الاقتصادية": المعونات الغذائية والهبات والقروض والتسهيلات الائتمانية.

3. خلق روابط متينة مع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية (من أشباه الإقطاعيين من كبار الملاك وكبار التجار إلى جانب ما يسمى بالوجهاء من أبناء العائلات.. الخ) ثم من رجال الحكم الجدد من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين (البيروقراطية العليا) من أوساط البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في الجيش والإدارة الذي ارتقوا إلى أعلى مراتب السلم الطبقي

بدعم صريح من المراكز الرأسمالية، وتحولوا إلى خدام مخلصين لمصالحها كما هو حال الفئات الحاكمة في النظام العربي اليوم.

4. استخدام القوة العسكرية لوقف تطور بعض البلدان وتفكيكها (العراق والصومال والسودان وفلسطين) وكذلك أسلوب المعونات العسكرية التي قدمت لكثير من الأنظمة الديكتاتورية والرجعية لحماية وتأمين الأمن الداخلي لهذه النظم وقمع أي حركات ثورية بالداخل، ودمجها ضمن الإستراتيجية العسكرية للرأسمالية العالمية، من خلال إقامة القواعد العسكرية والدخول في الأحلاف واتفاقيات الأمن المتبادل (السعودية والإمارات وقطر ودبي والبحرين... إلخ).

كانت محصلة هذه الأدوات الهامة، استمرار هذه البلاد مجالا مفتوحا أمام الصادرات الاستهلاكية من البلاد الرأسمالية، ومجالاً مربحا للاستثمارات الأجنبية، ومصدرا غنيا ورخيصا للمواد الخام، دون أن تتحقق فيها أي تنمية ذات بال في مجال قواها الإنتاجية وتنويع بنيانها الإنتاجي في سياق تكريس مظاهر وأدوات التخلف والتبعية كما هو حال بلدان النظام العربي الرسمي في هذه المرحلة ، حيث تعمقت تبعية وخضوع الشرائح الطبقية الحاكمة في بلادنا العربية للهيمنة والشروط الأمريكية – الإسرائيلية، ما يؤكد على فقدان هذه الأنظمة لوعيها الوطني بعد أن فقدت وعيها القومي ولم يعد لها من هم سوى المزيد من استغلال ونهب ثروات شعوبها التي باتت من شدة معاناتها وحرمانها تتطلع بشوق للمشاركة في تغيير وتجاوز هذا الواقع المهزوم.

خامساً: مرحلة العولمة الرأسمالية الأحادية وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة:

لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية ، النوعية المتدفقة ، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة و الاقتصاد و التطور العلمي ، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً و رئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة ، في القرن الحادي و العشرين ، لم يعهدها من قبل ، و لم يتنبأ بمعطياتها ووتائرها المتسارعة أشد الساسة و المفكرين استشرافا أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار ، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية و منظومة التحرر القومي من جهة ، و الانحسار أو التراجع المريع أيضاً ، و لكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية و التحرر القومي من جهة أخرى ، الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة و المصالح وفق مفاهيم و أسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة ، ووفر معظم مقومات بروز مرحلة الأحادية القطبية أو العولمة منذ ثمانينات القرن الماضي، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي استطاعت -حتى تفجر الأزمة العالمية المالية في سبتمبر 2008- استكمال فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب ، بحكم ادعائها أنها المنتصر الوحيد ، و بالتالي صاحبة الحق الرئيسي في رسم و تحديد طبيعة و مسار العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة وفق آليات ومفاهيم الليبرالية الجديدة ، لكن تفجر أزمة الرأسمالية الراهنة اكد بصورة جلية على دحض افكار منظري الليبرالية الجديدة أو نهاية التاريخ أو سقوط الايديولوجيا ، بمثل ما أكد ايضا على صحة ما تنبأ

به كارل ماركس قبل 150 عاما بالنسبة لطبيعة الاقتصاد العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين ، وذلك استنادا إلى تحليله للمجتمع البورجوازي حيث اشار إلى ان مولد الاقتصاد الدولي المعولم هو أمر ملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي ، وان هذه العملية ستولد ليس نموا ورفاهية فقط ، كما كان يبشر به منظرو الرأسمالية وساستها ، بل أيضا تولد نزاعات عنيفة وأزمات اقتصادية ومظالم اجتماعية ليس في بلدانها فحسب بل –وبصورة أكثر بشاعة- في بلدان الأطراف عموما وبلدان وطننا العربي خصوصا من حيث إبقائها رهينة للتبعية والتخلف والخضوع والهيمنة واحتجاز تطورها الصناعي وتنميتها الاقتصادية المستقلة.

تطور مفهوم العولمة وآثاره الضارة:

في سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود ، بتأثير هذا التطور النوعي الهائل في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والتكنولوجيا ، وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة ، كان لابد من تطوير وإنتاج النظم المعرفية ، السياسية والاقتصادية التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي في ظل حالة من القبول أو التكييف السلبي ، بل والمشاركة أحيانا من البلدان الأوروبية واليابان وروسيا الاتحادية ، شجعت على تطبيق شروط العولمة ، إضافة إلى هذا المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف ، الذي أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات السياسية والاقتصادية ، الفكرية والمادية الجديدة عبر أوضاع مأزومة

لأنظمة محكومة للشرائح العليا من التحالف البيروقراطي الكومبرادوري من ناحيـة أو لهذه الشرائح أيضاً بالتحالف مع رموز التخلف القبلي أو العشـائري كـما في مشـيخات الخليج والسعودية، وقامت – حفاظاً على مصالحها الطبقية النقيضة لمصالح شـعوبها- بتمهيد تربة بلادها للبذور التـي اسـتنبتها النظـام العـالمي " الجديـد " تحـت عنـاوين تحرير التجارة العالمية ، إعادة الهيكلة ، والتكيف ، والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضروريـة اللازمـة لتوليـد وتفعيـل آليـات النظـام العـالمي " الجديـد " أو العولمـة Globalization، كظـاهرة نشـأت في ظـروف موضـوعية وذاتيـة –دوليـة وإقليميـة- مواتية ، ولـيس كحتميـة تاريخيـة كـما يـدعي أو يتـذرع أصـحابها أو المـدافعين عنهـا الخاضعين لشروطها المذلة ، فالعولمة ليست في حد ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري ، وإنما هي امتداد بالمعنى التـاريخي والسـياسي والمعـرفي والاقتصـادي لعمليـة التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو ، المتسارع والبطيء ، منذ مرحلتها الجنينية الأولى في القرن الخامس عشر ، الى مرحلة نشـوئها في القرن الثامن عشر ، ومن ثم تطورها الى شكلها الإمبريالي في نهاية القرن التاسـع عشر ، هذه المرحلة التي وصل فيها النظام الرأسمالي طوره الإمبريالي المعـولم الـذي يسـعى – استنادا الى منطق إرادة القوة المتوحشة- الى العودة بشعوب العالم الى جوهر وقواعـد مرحلة النشوء الأولى للرأسمالية وآلياتها التدميرية القائمة على قواعد المنافسـة الأنانيـة التي تضمن هيمنة الأقوى للاسـتيلاء عـلى فـائض القيمـة المحـلي في بلادنـا كـما في بلـدان الأطراف جميعا ، باسم الشعار القديم "دعه يعمل دعه يمـر" كـدعوة صريحـة تسـتجيب لفكرة الهيمنة التي تشكل اليوم هدف ومحور نشاط المراكز الرأسمالية المعولمة الراهنـة ،

ولضمان عملية التوسع الاكراهي -بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر أو عبر أنظمة التبعية والتخلف والخضوع أو كلاهما معا- ضد مقدرات شعوب العالم الفقيرة باسم الخصخصة والانفتاح والليبرالية الجديدة، تحت ستار زائف من الشكل الأحادي "الديمقراطي" الليبرالي وحقوق الإنسان (تتكفل به ما يسمى بـ "المنظمات غير الحكومية")، هدفه الضغط على دول العالم عموما ، والعالم الثالث على وجه الخصوص ، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار "برامج التصحيح والتكيف" التي تمثل كما يقول د.رمزي زكي "أول مشروع أممي ، تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف ، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة ، وحرمانها من الفائض الاقتصادي ، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة".

هذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين ، وبالتالي فإننا نرى أنه ليس نظاما دوليا جديدا ، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد ، وهو أيضا استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة ، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في هذه الحقبة ، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة بهذه الصورة الاستبدادية المتوحشة.

وبنشوء هذا الفراغ ، السياسي ، الاقتصادي ، الأيديولوجي ، أصبحت الطريق ممهدة أمام المخططات التوسعية للرأسمالية صوب المزيد من السيطرة ، ففي ضوء وضوح هذه المخططات خلال العقود الثلاثة الماضية تتكشف الطبيعة

المتوحشة للرأسمالية المعولمة اليوم على حقيقتها عبر ممارساتها البشعة ضد شعوب العالم الفقيرة ، وضد القيم الإنسانية الكبرى في العدالة الاجتماعية والمساواة ، كما في الثقافة والفكر والحضارة ، وذلك بالاستناد الى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة نظام العولمة الرأسمالي الراهن ، وهي:

1. صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية ، وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي ، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو في إدارة القروض والفوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية.

2.منظمة التجارة العالمية WTO وهي أهم وأخطر مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية ، تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف الى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع ، بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزي للشركات المتعددة الجنسية.

وفي ضوء هذه السياسات والشروط المحددة من قبل الصندوق والبنك الدوليان من جهة ، ومنظمة التجارة الدولية من جهة ثانية ، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة ، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم ، شأنا دوليا ، أو معولما ، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة ... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة ، المدافعين عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية ، وآثارها الإيجابية على الدول النامية ، فإن

النتائج الناجمة عن اندماج بلدان العالم الثالث في هذه الإجراءات ، تشير الى تكريس مظاهر التبعية السياسية والمالية والتجارية والتكنولوجية، مع تزايد مظاهر الإفقار والبطالة وتراجع النمو وإعاقة عمليات التنمية في هذه البلدان وفقدانها لجوهر استقلالها السياسي والاقتصادي.

لكن تطور التناقضات الناجمة عن سياسات إقتصاد السوق والمنافسة الحرة والانفتاح بلا قيود أمام حركة رأس المال المالي والسلعي، ادى إلى نشوء وتراكم عوامل الأزمة المالية والاقتصادية التي تفجرت في سبتمبر/ أيلول 2008 ، الأمر الذي يؤذن ببداية مرحلة جديدة _ في إطار النمط الرأسمالي _ تقوم على حساب أحاديه الهيمنة الأمريكية على كوكبنا، وإزاحتها -بدرجات قليلة- صوب نظام قطبي تعددي في الاقتصاد والسياسة العالمية عبر ادوار جديدة ونسبية للاتحاد الأوروبي وروسيا والصين* واليابان والهند والبرازيل في إطار كتل سياسية اقتصادية وقواعد جديدة للعلاقات الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأزمة، دون أن نغفل دوماً دور الاقتصاد القوي لأي دولة من الدول -خاصة أمريكا والاتحاد الأوروبي- ليلعب دوراً رئيسياً في كوكبنا لحساب النظام الرأسمالي، ودون أن نغفل أيضا تحليل كارل ماركس للرأسمالية ومكانتها في التطور التاريخي للإنسانية ، خاصة تحليله لعدم الاستقرار المركزي للتطور الرأسمالي الذي يمر عبر أزمات اقتصادية دورية تتولد ذاتيا ، ولها أبعاد سياسية واجتماعية كما يقول اريك هوبسباوم الذي يضيف قائلا:" ليس بوسع أي ماركسي أن يصدق ولو للحظة واحدة ما كان يقوله الأيديولوجيون الليبراليون

---

*تسبب التحول الشامل إلى اقتصاد السوق الحر + رأسمالية الدولة في الصين إلى تكريس ظاهرة عدم المساواة والظلم الطبقي على نطاق واسع الأمر الذي أدى حسب اريك هوبسباوم إلى "مشاكل كبيرة لاستقرار المجتمع ، وأثار شكوكا حتى على المستويات العليا للحكومة".

الجدد في العام 1989 بأن الرأسمالية الليبرالية قد وطدت أقدامها للأبد ، وأن التاريخ قد وصل إلى نهايته ، أو أن يصدق بأن بمقدور أي نظام علاقات إنسانية أن يكون نهائيا وحاسما".

الماركسية[*] وطريق الخروج من الأزمة الراهنة في بلادنا (أفكار أولية):

لقد أقامت الماركسية البرهان العلمي على أن الحل المادي لكافة مشكلات الحياة الاجتماعية إنما ينبع من الحل المادي لمسألة علاقة الوجود الاجتماعي ، بالوعي الاجتماعي الذي بدوره يمارس تأثيراً عكسياً على الوجود الاجتماعي.

ولكن لابد لنا – في هذا السياق – من أن نطرح سؤالاً حوارياً.. أليس من واجب المثقف العربي التقدمي الملتزم ، أن يعيد النظر – أقصد بالعقل الجمعي المنظم – بهدوء وعمق ، في كثير من جوانب ومعطيات الماركسية التي تعاطى معها كل أطراف اليسار العربي بشكل ميكانيكي تابع إلى حد بعيد لكل ما كان يصدر عن المركز في موسكو ، دون أي نقاش جدي، أو تحليل نقدي ، بحيث أصبح واقعنا الاجتماعي الاقتصادي العربي في واد ، والنظرية – عبر تلك العلاقة – في واد آخر ، ودون إدراك من تلك الأحزاب اليسارية لأهمية إعادة دراسة عملية

---

[*] منذ بداية القرن الحادي والعشرين وفي ضوء المؤشرات الاولى للازمة المالية العالمية (في الارجنتين عام 2002 وفي المكسيك واندونيسيا واخيرا في الولايات المتحدة واوروبا والعديد من بلدان العالم مع تفجر الازمة في نهاية 2008) تزايد الاهتمام على الصعيد العالمي بالعودة إلى كارل ماركس من جديد ، حيث تحظى كتبه باهتمام متزايد على نطاق واسع ومتزايد ففي العام 2003 خصصت مجلة "نوفيل أوبزرفاتير" عددا خاصا لكارل ماركس "مفكر الالفية الثالثة" ، وبعد مضي عام على ذلك اختار اكثر من نصف مليون الماني والمانية من مشاهدي قناة ZDF التلفزيونية في استطلاع رأي ، كارل ماركس كأهم شخصية ألمانية على مر العصور ، وجاء ترتيبه الثالث في التصنيف العام والاول في تصنيف **"الاهمية الراهنة"**. وفي العام 2005 **نشرت مجلة دير شبيغل الالمانية صورته على غلافها تحت عنوان "عودة الشبح" ، كما اختار المستمعون الانجليز –في راديو 4 التابع لـBBC- ماركس كأعظم الفلاسفة في التاريخ ، ما يؤكد لكل قوى اليسار العالمي عموما واليسار العربي خصوصا ان هناك ما يمكن تسميته بعملية احياء للاهتمام العام السياسي والاقتصادي بماركس.**

التطور التاريخي لبلدان وطننا العربي ، والعالم الثالث أو بلدان الشرق عموماً ، وهو تطور يختلف جوهرياً عن تلك التشكيلات الاجتماعية في أوروبا ، وتسلسلها الذي تناولته المادية التاريخية؟؟

من ناحية ثانية ، لماذا بقى المثقف العربي – بشكل عام – متلقياً للمعرفة ، عاجزاً عن إنتاجها ؟، لاشك أن الأسباب كثيرة ، ولكن يبدو أننا جميعاً – كما يقول المفكر العربي الراحل محمود العالم[6] "لا نملك المعرفة الحقيقية بالماركسية " وعلينا أن نعترف بأن " معرفتنا الحقيقية بالماركسية ، معرفة محدودة ، مسطحه ، واليوم ونحن نتساءل عن مصير الماركسية وأزمتها ، فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسي ".. لقد غلب الفكر العملي (البرجماتي) والفكر النظري الانتقائي والتوفيقي في ثقافتنا الراهنة ، وهذا هو بداية التناقض الرئيسي (أو الطلاق) مع الماركسية ، فالماركسية تقف من حيث جوهرها ضد أمرين: ضد التجريد المطلق من ناحية ، وضد التجريب البرجماتي من ناحية أخرى " ، إن " مادية ماركس ، تعني معرفة الاشياء والوقائع كما هي في تحققها الفعلي لا في تصوراتها الوهمية " ولا في جزئياتها المنعزلة عبر النقل الميكانيكي لها.

على أنه – كما يضيف محمود العالم بحق – " برغم ما حدث خلال السنوات الماضية ، وبرغم البلبلة الفكرية التي تغذيها ترسانة البلاد الرأسمالية ضد الفكر الاشتراكي عامة ، والماركسي خاصة ، فلم تبرز الحاجة إلى الاشتراكية وإلى الفكر الماركسي كما تبرز إليه هذه الأيام ، فالحكم على الاشتراكية لا يكون بما

[6]محمود أمين العالم – الماركسية وسرير بروكوست – النهج – العدد السادس –1996.

أصاب التجربة السوفيتية من انهيار ، وإنما الحكم الصحيح على الاشتراكية والماركسية يكون بما تعانيه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الاساسية للواقع الانساني ، بل وبشراستها العدوانية والاستغلالية ازاء شعوب العالم الثالث بوجه عام وشعوب بلداننا العربية وشعبنا الفلسطيني بوجه خاص" ، وهكذا تبرز الماركسية كضرورة تتطلع إليها هذه الأوضاع التي تزداد تردياً في حياة شعوب البلدان المتخلفة والنامية عموماً وفلسطين وكل بلدان وطننا العربي على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق فإن الحديث عن كسر وتجاوز نظام الإلحاق أو التبعية والتخلف الراهن هو حديث عن ضرورة حتمية في المستقبل المنظور لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية ، ولكن هذه الضرورة ستكون ضرباً من الوهم إذا لم نمتلك وضوح الرؤيا للمخاطر التي تفرضها علينا العولمة الأمريكية وحليفها الاسرائيلي في بلادنا.

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة المشروع الامبريالي الصهيوني وعولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن ضد التحالف الأمريكي الصهيوني وأدواته في بلادنا، من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية - ، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة هو امتلاك عناصر ومقومات العامل الذاتي – الحزب الثوري ، الحامل للفكر الماركسي في صيرورته المتجددة، وبمنهجيه نقدية، للفكر والواقع معاً، إلى جانب إمتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة ، في إطار أيدلوجي تقدمي ينتمي إلى الواقع العربي

ويتفاعل معه ويعبر عنه في الممارسة العملية من جهة ، وإلى الاشتراكية كضرورة تتطلع إليها شعوبنا العربية كطريق وحيد للخلاص والتحرر الوطني والقومي و الاجتماعي من جهة أخرى ، إنها مهمة لا تقبل التأجيل ، يتحمل تبعاتها - بشكل مباشر - المثقف التقدمي الملتزم في كل الأحزاب اليسارية في أقطار الوطن العربي، حيث يتوجب على هذه القوى أن تطرح على جدول اعمالها البدء بالحوار الفكري والسياسي فيما بينها حول الاهداف العامة المشتركة، تمهيداً للانتقال التدريجي صوب الصيغة التنظيمية التوحيدية للحركة الماركسية العربية، إذ أنه في ظل استفحال التخلف وعدم تبلور الحامل الاجتماعي الطبقي النقيض للعولمة وتأثيرها المدمر إلى جانب وظيفة ودور دولة العدو الصهيوني في خدمة النظام الإمبريالي منذ نشأتها ، لا خيار أمام قوى اليسار الماركسي، سوى أن تتحمل مسئوليتها، وهذا يستلزم - كخطوة أولى - من كافة هذه القوى أن تتخطى شروط أزمتها الذاتية ، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الليبرالية الهابطة أو العدمية التائهة، وإلا ستتعرض هذه الأحزاب والفصائل والقوى الى التفكك والانهيار تمهيداً لولادة البديل اليساري الثوري من القاعدة الشعبية، سواء في داخل هذه القوى او من خارجها.

لقد آن الأوان لاستخدام النظرية والمنهج العلمي استخداماً جدلياً مع الواقع العربي بكل تفاصيله وخصوصياته ، وذلك على قاعدة الالتزام الأيدلوجي من جهة والالتزام بالديمقراطية وفق احتياجات شعوبنا وليس وفق ما يمليه التحالف الأمريكي الاسرائيلي علينا، كوسيلة لا بد من نشرها وتعميقها ومأسستها على

الصعيد المجتمعي ، وتطويرها من شكلها السياسي أو التعددي الفوقي إلى جوهرها الشعبي الاجتماعي الاقتصادي الذي يمثل نقيضاً لأوهام الليبرالية الغربية وشروطها المعولمة من جهة أخرى.

إن الدعوة للالتزام بهذه الرؤية وآلياتها ، تستهدف في أحد أهم جوانبها ، تكريس وتعميق الهوية الفكرية الماركسية المتجددة في بنية القوى اليسارية، بصورة جدلية وخلاقة وواعية، لتسهم بدورها الطليعي المأمول في وقف حالة الإحباط واليأس التي تستشري الآن في الطبقات الاجتماعية الكادحة والفقيرة ، ومن ثم إعادة تفعيل المشروع النهضوي التنويري الديمقراطي في الإطار القومي التقدمي الوحدوي كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، ونقله من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد ، بما يمكن من تغيير وتجاوز الواقع الراهن عبر نضال القوى اليسارية الديمقراطية العربية – من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، قائم على المباديء الديمقراطية والانسانية على طريق تحقيق مجتمع عربي اشتراكي موحد.

الفصل الثالث

العمل في النظام الرأسمالي واركانه

....

إن أهم صفات النظام الرأسمالي تكمن في أن العلاقات السلعية – النقدية والتي بدأت بالتكون في المجتمعات السابقة للرأسمالية أصبحت هي الطابع الغالب في الاقتصاد الرأسمالي ، أي أن علاقات الإنتاج والعلاقات الاقتصادية عموماً تأخذ شكل العلاقات السلعية – النقدية.

فإذا كانت العلاقات السلعية – النقدية في المجتمعات السابقة للرأسمالية لاتبدو كظاهرة عامة في إطار الاقتصاد الطبيعي فإنه لا يمكن التفكير بوجود النظام الرأسمالي دون وجود وانتشار علاقات التبادل والتي تأخذ شكل العلاقات السلعية – النقدية.

ج – لقد أشرنا في الفصل السابق بخصوص منهج وأسلوب علم الاقتصاد إلى أن المعرفة العلمية للعلاقات الاقتصادية المتشابكة تقتضي دراسة الأشكال والظواهر الاقتصادية الأكثر بساطة ثم الانتقال منها إلى العلاقات والظواهر الأكثر تعقيداً. وهذا ينطبق على الظواهر الطبيعية و الظواهر الاجتماعية ومنها الظواهر الاقتصادية. وكما في العلوم الكيميائية حيث يبدأ التحليل العلمي بتحليل العناصر الكيميائية المكونة للظواهر الطبيعية – البسيط منها والمعقد – كما يشمل ذلك أيضاً البحث عن العلاقات التي تربط بين هذه العناصر ، كذلك في علم البيولوجيا يبدأ التحليل العلمي بدراسة الخلية وهي أبسط وحدة في الجهاز العضوي. إذ أن دراسة الخلية شرط لابد منه لفهم وإدراك العلاقات العضوية كلها. وإذا أردنا تطبيق هذا المنهج العمي على الظواهر الاقتصادية في النظام الرأسمالي فإنه من الضروري عند استخدام منهج علم الاقتصاد في دراسة وتحليل هذه الظواهر الانتقال من الشكل البسيط الذي بدأ به النظام الرأسمالي إلى العلاقات المعقدة ، لأن الناتج يتحول هنا إلى سلعة والسلعة تعد الخلية الاقتصادية الأساسية في النظام الرأسمالي.

إن دراسة السلعة أولاً ثم النقد ثانياً باعتبارهما الأشكال البسيطة والأولى في النظام الرأسمالي يتفق مع المنهج العلمي في تحليل النظام الرأسمالي. إن هذه الدراسة للسلعة والنقد تمكننا من فهم العلاقات الأكثر تعقيداً في النظام الرأسمالي وهي تعد شرطاً ضرورياً لابد منه لدراسة العلاقات الرأسمالية الأساسية كالعلاقة بين رأس المال والأجر ودراسة أشكال رأس المال وغيرها من الأشكال والعلاقات الرأسمالية.

وإلى جانب دراستنا للعلاقات والظواهر الرأسمالية الأساسية والأولية والتي تعبر عنها السلعة والنقد فإننا سوف نلجأ إلى مقارنة العلاقات الاقتصادية الرأسمالية بالعلاقات التي يتصف بها الإنتاج السلعي البسيط. فقد كان الإنتاج السلعي البسيط يمثل في مرحلة سقوط الإقطاع الأساس في نشوء النظام الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية ، أي أنه كان يمثل البذور الأساسية التي تكونت منها الرأسمالية.

ويفهم من الإنتاج السلعي البسيط الإنتاج الذي يقوم به الحرفيون والفلاحون الصغار الذين يملكون وسائل إنتاج خاصة بهم ويقومون بالعمل لصالحهم الخاص المباشر عن طريق إنتاج السلعة بيعها في السوق. إن الملامح الأساسية التي تصف الإنتاج السلعي البسيط هي:

1-وجود تقسيم اجتماعي في العمل ، أي أن كل منتج لا يستطيع أن يشكل بمفرده اقتصاداً متكاملاً. فهو ضمن مجموعة كبيرة من المنتجين يتخصص كل منهم بعمل معين والناتج المتحقق من عملهم لا يخدم رغباتهم بشكل مباشر وإنما يباع في السوق وهو بذلك يجب أن يشبع احتياجات الآخرين الذين يقومون بشراء هذا الناتج.

2-استقلالية هؤلاء المنتجين ، إذ أن اقتصادهم يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وللناتج المتحقق.

لقد كان الإنتاج السلعي البسيط أكثر الأشكال شيوعاً في المرحلة ما قبل الرأسمالية وظل يحتل حيزاً كبيراً في عملية الإنتاج في المراحل المبكرة

للرأسمالية إلا أن التطور اللاحق للرأسمالية أدى تدريجياً إلى زوال هذا الشكل البسيط في الإنتاج ليحل محل الإنتاج الرأسمالي الكبير. وبالرغم من أنه يلاحظ وجود مظاهر وبقايا هذا الشكل البسيط في الإنتاج إلا أنه لا يحتل مكانة أساسية في عملية الإنتاج الرأسمالي والعلاقات الرأسمالية.

السلعة

يطلق اسم السلعة على الناتج الذي تحققه عملية الإنتاج من أجل التبادل. وعندما ينظر المرء إلى السلعة كما تبدو في عملية التبادل في السوق فإنه يلاحظ أن لهذه السلعة صفتين أساسيتين. الصفة الأولى هي أن السلعة شيء مادي يشبع حاجة إنسانية معينة (كالخبز الذي يشبع حاجة الإنسان إلى الغذاء) وهذه الصفة هي ما يطلق عليها عادة القيمة الاستعمالية. أما الصفة الثانية التي تملكها السلعة فهي إمكانية مقايضتها بسلعة أخرى وفق نسبة معينة وهذه الصفة الثانية للسلعة هي ما ندعوه بالقيمة التبادلية.

1- القيمة الاستعمالية للسلعة:

تستطيع القيمة الاستعمالية للسلعة أن تلبي نوعين من الحاجات ، النوع الأول و هو ما يطلق عليه الحاجات الإنتاجية كالقيمة الاستعمالية التي تحملها الآلة والمواد الأولية التي تخدم حاجات عملية الإنتاج. أما النوع الثاني فإنه يتمثل في الحاجات الشخصية الإنسانية المادية منها والمعنوية كالألبسة والمواد الغذائية والتي تلبي حاجات إنسانية مادية بينما تلبي القيمة الاستعمالية التي يحملها الكتاب والمذياع حاجات إنسانية معنوية.

إن القيم الاستعمالية التي تحملها السلع تشكل المحتوى المادي للثروة الاجتماعية وإن استمرار وجود الفرد والجماعة يتطلب استمرار إنتاج هذه القيم الاستعمالية فالفرد مثلاً يحتاج بصورة دائمة إلى المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية. صحيح أن الطبيعة تمنح الإنسان أنواعاً مختلفة ومتعددة من القيم الاستعمالية كالهواء والماء مثلاً ولكن هذه القيم الاستعمالية تكون جاهزة في الطبيعة دون أن يحتاج الإنسان إلى بذل أي جهد في تحقيقها أما القسم الأعظم من القيم الاستعمالية فإنه يتجسد في السلع التي ينتجها العمل الإنساني.

وحتى يتحول الناتج الذي يحققه العمل إلى سلعة يجب أن يتوفر فيه المقدرة على إشباع حاجات الآخرين. فلقد كان الهدف من الناتج في الاقتصاد الطبيعي هو إشباع حاجات المنتجين المباشرة له. أما إذا كانت السلعة تعني الناتج الخاضع للتبادل مع الآخرين فيجب أن يتوفر فيها شرط إشباع حاجات الآخرين وباختصار يجب على القيمة الاستعمالية للسلعة أن تمثل قيمة استعمالية اجتماعية.

ولكن ليس من الضروري أن يتحول كل ناتج يحمل قيمة استعمالية تشبع حاجات الآخرين إلى سلعة. فعندما يقدم الفلاح إلى الإقطاعي قسماً من الناتج المتحقق في أرضه على شكل ريع الأرض فإن هذا القسم من الناتج لا يخدم حاجات الفلاح وإنما يلبي حاجات الآخرين وهم الإقطاعيون في هذه الحالة. وهذا القسم من الناتج المسمى بالناتج الفائض لا يتحول إلى سلعة. لأن هذا الناتج الفائض يقدم إلى الإقطاعي بدون مقابل أي دون تبادل بسلعة أخرى.

ولذا يمكن الاستنتاج بأنه بالإضافة إلى ضرورة توفر القيمة الاستعمالية يجب أن يتـوفر في الناتج وجود قيمة تبادلية له حتى يصبح هذا النـاتج سـلعة. أي يجـب مبادلـة القيمة الاستعمالية للناتج بقيم استعمالية أخـرى وفـق نسـب معينـة. وباختصـار يجـب أن يتـوفر في النـاتج شرطـان أساسـيان حتـى يتحـول إلى سـلعة: القيمـة الاستعمالية والقيمة التبادلية.

ففي الاقتصاد الطبيعي (الإنتـاج مـن أجـل الاسـتهلاك المبـاشر) يكـون للنـاتج قيمـة استعمالية ولكنه لا يحمل قيمة تبادلية. وفي هذه الحالـة لا يتحـول النـاتج إلى سـلعة. فالقيمة الاستعمالية تتوفر إذن في الناتج سواء استخدم من أجل الاسـتهلاك المبـاشر أم استخدم كسلعة للتبادل بسلعة أخرى. أما في الاقتصـاد السـلعي كالاقتصـاد الرأسـمالي فالقيمة الاستعمالية وهي المحتوى المـادي للسـلعة يجـب أن تحمـل صـفة اجتماعيـة أخرى هي القيمة التبادلية.

وبكلمة أخرى ليس كل ناتج سلعة وإنما كل سـلعة هـي نـاتج خاضـع للتبـادل يحمـل قيمة استعمالية وقيمة تبادلية.

2- القيمة التبادلية:

تبدو القيمة التبادلية للوهلـة الأولى عبـارة عـن علاقـة تبـادل بـين كميـات مـن سـلع مختلفة أو عبارة عن تناسب يتم بموجبه تبادل قيم استعمالية لسـلع متباينـة فعنـدما يتم تبادل قميص مقابل حذاء فهذا يعني أن القيمة التبادلية للقميص الواحد تسـاوي حذاءً واحداً فقط.

ومن المعلوم أن منتجي السلع يقومون بعملية تبادل السلع منذ زمـن طويـل ، أحيانـاً بصورة مباشرة أي سلعة مقابل سلعة وهـذا مـا نـدعوه بالمقايضـة ، ثـم أصبح تبـادل السلع فيما بعد يأخذ شكلاً غير مباشر أي بواسطة النقد. فالمنتج يبيـع السـلعة بالنقـد حتى يحصل على سلعة أخرى بواسطة النقد. وفي الفترة القادمة عندما نـدرس أشـكال القيمة فإننا سوف ننتقل من الشكل البسيط المباشر للتبادل إلى الأشكال المعقدة وغير المباشرة. أي أن هذه الدراسة ستتناول الجانب التاريخي في تطور أشـكال التبـادل. لأن فهم الأشكال البسيطة والأولية في التبادل سيساعدنا على فهم الأشـكال الأكـثر تعقيـداً. إلا أن هذه الدراسة سوف لا تقتصر على أشكال القيمـة التبادليـة. وقـد أثـار محتـوى وجوهر التبادل جدلاً كبيراً بين علماء الاقتصاد الكلاسـيكيين مـنهم والمعـاصرين. وهـذا الاهتمام الذي أثاره موضوع القيمة يمكن تفسـيره بـأن الاقتصـاد الرأسـمالي الـذي بـدأ بالظهور في القرن السابع عشر هو كما ذكرنا اقتصـاد سـلعي أي أن النـاتج يتحـول إلى سلعة له قيمة استعمالية وقيمة تبادلية. ففي الاقتصاد الطبيعي عندما يقـوم الإنسـان بالإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر وليس بهدف التبادل في السوق فمن الطبيعـي إذن ألا يثير موضوع القيمة التبادلية أي اهتمام نظري أو عملي . أما في الاقتصاد الرأسـمالي السلعي فإن الإنسان ينتج من أجل التبادل في السوق وتحقيق الربح. ولهـذا كـان مـن الطبيعي أن يهتم علماء الاقتصاد بدراسة وتحليل القيمة التبادلية. فـإذا قلنـا أنـه مـن الضروري أن يتوفر في السـلعة قيمـة اسـتعمالية فهـذا أمـر مفـروغ منـه لأن النـاس لا يشترون السلع في السوق بدون أن يكون لها قيمة استعمالية تقوم بإشباع حاجة إنسانية معينة أما ما يثير الجدل والاهتمام فهو القيمة أو القيمة التبادلية في السـوق.لأن المنـتج

الرأسمالي يهمه كثيراً أن يعرف فيما إذا كانت السلعة تحقق قيمتها التبادلية في السوق أم لا. لأن تحقيق الربح يتوقف على السعر الذي تباع به السلعة في السوق.

حول موضوع القيمة والقيمة التبادلية توجد نظريات مختلفة كل منها يحاول تفسير القيمة من وجهة معينة. فظاهرة القيمة والقيمة التبادلية في السوق ليست ظاهرة طبيعية لا يختلف اثنان حول صحة القوانين التي تحكمها ، وإنما هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية. وفي أية ظاهرة اجتماعية اقتصادية تتباين الآراء حول تفسير محتوى هذه الظاهرة. إذن يمكن تصوير صفات وشروط السلعة بالشكل التالي:

القيمة الاستعمالية	السلعة	القيمة التبادلية
هي مجموعة الصفات المادية التي تحملها السلعة والتي بواسطتها يمكن تلبية حاجات الفرد والمجتمع. وهي: 1- قيم استعمالية تلبي حاجات الفرد كالمواد الغذائية 2- قيم استعمالية تلبي حاجات الإنتاج كالآلة والمواد الأولية	هي الناتج الذي يلبي حاجات إنسانية والخاضع للتبادل مع ناتج آخر	هي علاقة تناسب يتم بموجبها تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى وهي في جوهرها علاقة بين منتج ومنتج أخر يتبادلان فيما بينهما نتاج عملهما. مثال:

(فـأس = 20 كـغ حبوب)		

وقد لاقت دراسة القيمة التبادلية اهتماماً خاصاً. وتناولت هذه الدراسة أشكال القيمة التبادلية التي صادفتها عملية التبادل عبر مراحل التطور التاريخي للعلاقات التبادلية كما أن هذه الدراسة لم تقتصر على شكل القيمة التبادلية وإما تناولت أيضاً محتوى وجوهر القيمة التبادلية والذي كان الموضوع الأساسي لنظريات القيمة.

3- أشكال القيمة التبادلية:

نشأ التبادل كما أشرنا في مرحلة من التطور الاقتصادي تميزت بظهور التقسيم الاجتماعي للعمل. ومنذ ذلك الحين اتخذت القيمة التبادلية أشكالاً تنسجم مع مستوى ودرجة تطور العلاقات التبادلية كان آخرها الشكل النقدي للقيمة. وهذا الشكل لم يكن في الماضي هو الشكل الشائع والمألوف الذي ساد العلاقات التبادلية وإنما سبقته إلى الظهور أشكال مختلفة للقيمة التبادلية.[7]

3-1- الشكل البسيط:

إن أقدم أشكال القيمة هو ما يطلق عليه عادة الشكل البسيط والعفوي للقيمة التبادلية. وكان هذا الشكل منسجماً مع الأشكال البدائية للعلاقات التبادلية وقد بدأت بين عدد محدود من المنتجين الذين تكون لديهم فائض من الناتج. وهكذا انحصرت عملية التبادل في حدود ضيقة للغاية وذلك بسبب انعدام التنوع في

[7] فريدريك بولون – الاقتصاد العام – ترجمة د. شمس الدين عبد الإله صفحة 115

السلع الخاضعة للتبادل فضلاً عن محدودية الإنتاج وانخفاض مستواه وهذا والتبادل الذي ظهر في شكل سلعة مقابل سلعة أخرى كان يتم غالباً بصورة عفوية وتحكمه الصدفة التي تجمع بين المتبادلين ، إذ انعدمت في تلك المرحلة العلاقات التبادلية المنظمة التي تتسم عادة بالدورية والتكرار. وحسب الشكل البسيط للقيمة فإن التعبير عن قيمة سلعة ما يتم بواسطة سلعة أخرى معادلة لها. كأن نقول مثلاً:

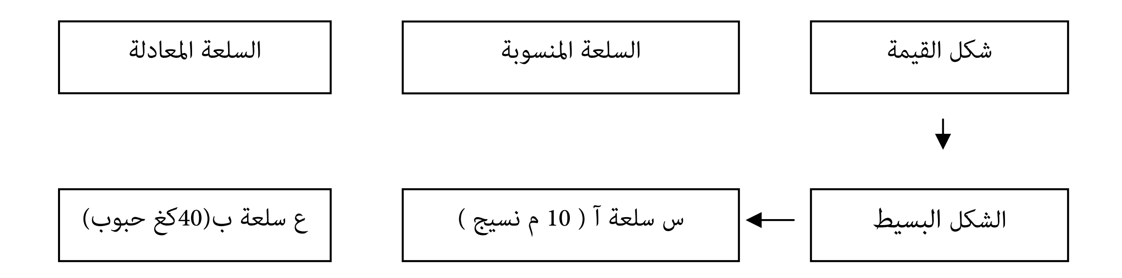
س سلعة آ = ع سلعة ب

أو 10 م نسيج = 40 كغ حبوب

وتبدو هذه المعادلة التبادلية البسيطة على شكل علاقة كمية بين السلعة آ وهي النسيج وبين كمية من السلعة ب وهي الحبوب. وهذا الشكل البسيط للقيمة يشترط إذن وجود طرفين في المعادلة التبادلية بين سلعة وسلعة أخرى.ففي الطرف الأول تقف السلعة آ تبحث عن قيمتها في سلعة أخرى ب والتي تقف في الطرف المقابل لتقوم بعملية التعبير عن قيمة السلعة الأولى. أي أننا ننسب السلعة آ التي تبحث عن قيمتها إلى سلعة أخرى ب وهي تعبر عن قيمة السلعة الأولى. فالسلعة الأولى آ- (النسيج) يطلق عليها السلعة المنسوبة بينما تمثل السلعة ب (الحبوب) السلعة المعادلة أي التي تجسد القيمة المعادلة للسلعة المنسوبة.

3-2- الشكل الواسع:

بفعل التطور الكمي والنوعي الذي تحقق في عملية الإنتاج توسعت نسبياً العلاقات التبادلية وتنوعت المنتجات الخاضعة للتبادل وقد حل الشكل الواسع محل الشكل البسيط للتبادل. وحسب هذا الشكل فإن السلعة التي يراد مبادلتها لا تجد مقابلها سلعة واحدة معادلة لها كما هو الحال في الشكل البسيط. وإنما أصبح بالإمكان في الشكل الواسع للقيمة التبادلية مقارنة وقياس السلعة (آ) بعدد من السلع يقوم كل منها بدور المعادل لها ، أي أن السلعة المنسوبة تجد تعبيراً عن قيمتها في عدد من السلع وهذه السلع التي يعبر كل منها عن قيمة السلعة المنسوبة تشكل السلع المعادلة:



2-2- الشكل الواسع:

بفعل التطور الكمي والنوعي الذي تحقق في عملية الإنتاج توسعت نسبياً العلاقات التبادلية وتنوعت المنتجات الخاضعة للتبادل وقد حل الشكل الواسع محل الشكل البسيط للتبادل. وحسب هذا الشكل فإن السلعة التي يراد مبادلتها لا تجد مقابلها سلعة واحدة معادلة لها كما هو الحال في الشكل البسيط. وإنما

أصبح بالإمكان في الشكل الواسع للقيمة التبادلية مقارنة وقياس السلعة (آ) بعدد من السلع يقوم كل منها بدور المعادل لها

إن التبادل لا يزال يقوم على الشكل المباشر للتبادل فكما هو الحال في الشكل البسيط فإنه يتم حسب الشكل الواسع مبادلة سلعة ما مقابل إحدى السلع المعادلة لها. إلا أن الشكل الواسع وخلافاً للشكل البسيط قد تصادفه بعض الصعوبات. فالتبادل في الشكل البسيط كان مقتصراً على سلعتين دون أن تصادفه أية صعوبات إذ يشترط فقط توفر الحاجة والرغبة لدى المتبادلين في تملك كل منهما لسلعة الأخرى. إلا أن الصعوبة قد تظهر في الشكل الواسع عندما يريد صاحب الماشية مثلاً الحصول على حبوب إلا أن مالك الحبوب لا يحتاج إلى ماشية وإنما إلى نسيج ، وهكذا تزداد عملية التبادل تعقيداً كلما تزايد عدد المنتجات التي تدخل نطاق التبادل وكلما وجدت السلعة التي يراد تبادلها عدداً أكبر من السلع المعادلة لها. إلا أنه أمكن مع مرور الزمن التغلب نسبياً على هذه الصعوبات عندما حل الشكل العام للقيمة محل الشكل الواسع للقيمة التبادلية.

3-3- الشكل العام للقيمة:

وحسب هذا الشكل فإن السلعة المنسوبة التي يراد مبادلتها لا تجد أمامها مجموعة من السلع معادلة لها وإنما سلعة واحدة تكون بمثابة المعادل العام لجميع السلع. فقد انفصلت من بين مجموعة السلع سلعة واحدة تحمل بعض الصفات الخاصة واتفق عليها لتكون الشكل العام والمعادل للقيمة. إذ أصبح بإمكان أي منتج أن يبادل سلعته مقابل سلعة واحدة وبواسطة هذه الأخيرة

يستطيع الحصول على أية سلعة أخرى وبذلك حل الشكل العام للقيمة محل الشكل الواسع للقيمة.

تقوم الماشية بدور المعادل العام لقيم جميع السلع الأخرى وأصبح ممكناً بواسطة هذه السلعة التعبير عن قيم جميع السلع الأخرى ، وأصبح هناك شكل موحد لتبادل جميع السلع مقابل سلعة واحدة ، وباستطاعة مالك الحبوب مثلاً مبادلة الحبوب بالماشية أولاً ثم مبادلة الماشية بأية سلعة يشاء (نسيج مثلاً)

وفي تلك المرحلة التي وصلت إليها عملية التبادل قامت عدة سلع أحياناً بدور المعادل العام لجميع السلع الأخرى ، فإلى جانب الماشية وجدت الحبوب أيضاً كسلعة معادلة لجميع السلع. وقد اختلفت السلع التي تقوم بدور المعادل العام من مجتمع إلى آخر إذ تجد في مجتمع ما الماشية أو الحبوب وفي مجتمع آخر قد يكون النسيج أو الفرو هو المعادل العام بينما اختفت السلع الأخرى كشكل للقيمة المعادلة لباقي السلع وظهر بذلك الشكل النقدي للقيمة.

3-4- الشكل النقدي للقيمة:

في الشكل النقدي للقيمة بدأت المعادن الثمينة تقوم بدور المعادل العام لقيم جميع السلع الأخرى. إذ أن وجود بعض المزايا الخاصة بالمعادن الثمينة مثل وحدة الشكل وإمكانية التجزئة إلى وحدات كمية صغيرة وكذلك سهولة التداول وقدوتها على المقاومة وحفظ القيمة ، وقدرتها على التعبير عن قيمة كبيرة بكمية صغيرة منها بسبب ارتفاع قيمتها الخاصة نفسها ، كل هذه المزايا التي لا تتوفر في أية سلعة أخرى جعلت من الممكن أن تقوم المعادن الثمينة بهذا الدور

كوسيلة قياس ومقارنة ومعادلة السلع بعضها البعض. وأصبح المعادل العام لباقي السلع يقتصر على سلعة واحدة بينما تعددت أحياناً السلع التي قامت بهذه الوظيفة في الشكل الواسع للقيمة. وقد ظهر النقد كمعال عام لجميع السلع الأخرى قيل الميلاد بزمن طويل وذلك عندما ظهرت المعادن الثمينة في بلاد الإغريق والإمبراطورية الرومانية. وتدريجياً حلت المعادن الثمينة محل السلع الأخرى كمعادل عام للقيمة وبصورة نهائية ، وقد ظل الذهب والفضة زمناً طويلاً يمارسان دور النقد جنباً إلى جنب إلى أن أصبح الذهب في أواخر القرن التاسع عشر المعادل النقدي الوحيد للقيمة.

إن ما يميز المعادن الثمينة هو وجود بعض الصفات الطبيعية فيها والتي لا تتوفر في باقي السلع الأخرى. وهذه الصفات هي:

آ – وحدة الشكل:

تتميز المعادن الثمينة بوحدة الشكل والتكوين. وهذه الصفة التي تميز المعادن الثمينة لها أهمية بالغة بالنسبة لقياس قيم السلع الأخرى. فعندما تتم مبادلة السلع بالذهب فإننا نقيس هذه السلع بالنقد الذهبي. وحتى يمكن التعبير عن قيم هذه السلع فمن الضروري أن تكون وحدات النقد (الذهب أو الفضة) ذات نوعية واحدة. ويبقى الفارق مقتصراً على الناحية الكمية فقط. فالوحدات النقدية من الذهب أو الفضة ذات شكل ومحتوى واحد. والفارق الوحيد بينهما هو أنها ذات أوزان مختلفة.

ب- تجزئة المعادن الثمينة:

خلافاً لأي سلعة أخرى كالفرو مثلاً فإنه بالإمكان تجزئة المعادن الثمينة إلى أجزاء يمثل كل جزء منها قيمة معينة. وإن تجزئة المعان الثمينة كالذهب والفضة لا تغير شيئاً من طبيعتها. وهذه الصفة التي تتميز بها المعادن الثمينة تسهل عملية تبادل السلع لأن كل سلعة لها قيمة خاصة بها. فالقيم التي تمثلها أجزاء المعدن الثمين تساعد على قياس القيم المختلفة للسلع الأخرى. فالليرة الذهبية مثلاً تنقسم إلى وحدات أصغر منها ويمكن بواسطة كل وحدة من هذه الوحدات قياس ومبادلة سلع مختلفة تحمل نفس القيمة التي تحملها هذه الوحدة.

جـ - سهولة التداول:

إن وحدات صغيرة الوزن من المعادن الثمينة (الفضة أو الذهب) تمثل قيمة مرتفعة وهي في نفس الوقت سهلة التداول والانتقال من يد وأخرى. ويمكن لهذه الوحدات الصغيرة أن تقوم بدور الوسيط في عملية تداول كمية كبيرة من السلع الأخرى.

د- المقاومة والمحافظة على القيمة:

إن المعادن الثمينة خلافاً لأية سلعة أخرى تتصف بإمكانية المقاومة والبقاء فترة طويلة من الزمن دون أن تفقد شيئاً كبيراً من القيمة التي تمثلها. وهذا ما كان ما يفسر قدرة الذهب أوالفضة على القيام بصورة دائمة بمهمة قياس قيم السلع الأخرى.

وخلاصة القول فإن تطور ظروف وشروط علاقات التبادل استلزم بالضرورة أن تقوم المعادن الثمينة في مرحلة ما من تطور هذه العلاقات بدور النقد. وقد خرجت المعادن الثمينة من مجموعة السلع الأخرى لتقوم بهذا الدور نظراً للصفات التي تمتلكها والتي سبق شرحها. إن المعادن الثمينة كسلعة لها قيمة استعمالية أساسية تنبثق من الصفات الطبيعية الكيميائية والفيزيائية التي تحملها ، وهذه الصفات تساعد على استخدام المعادن الثمينة في عملية الإنتاج وذلك عندما يتم إنتاج سلع الزينة أو عندما تستعمل في تركيب الأسنان الصناعية. إلا أنها عندما استخدمت كنقد فإن المعادن الثمينة حصلت على قيمة استعمالية أخرى بالإضافة إلى قيمتها الاستعمالية الأساسية فقد أصبحت تستخدم أيضاً لقياس قيمة السلعة ووسيلة لمبادلة السلع بعضها ببعض. فقد أصبح بإمكان المرء أن يبادل سلعته بالنقد ويحصل بواسطة هذا النقد على سلعة أخرى تلبي حاجاته ورغباته وهكذا فإن المعادن الثمينة بالإضافة إلى قيمتها الاستعمالية الأساسية أصبحت لها قيمة استعمالية أخرى عندما تستعمل كنقد وتقوم بدور المعادل العام أو المقياس العام لقيم جميع أنواع السلع. وفي مرحلة لاحقة من تطور الاقتصاد السلعي – النقدي حل تدريجياً النقد الورقي محل الذهب كمقياس للقيمة التبادلية وهو الشكل الشائع في الوقت الحاضر.

النقــد

عند دراستنا لتطور أشكال القيمة التبادلية وجدنا أن النقد أصبح في النهاية هو المعادل العام لجميع قيم السلع الأخرى وأصبح بذلك الشكل السائد في معظم المجتمعات وفي علاقة التبادل في السوق تظهر السلعة في طرف والنقد في

طرف آخر ، أي أن السلعة والنقد هما قطبا العلاقات التبادلية والتي تظهر على شكل نظام من العلاقات السلعية النقدية.

وقد بحثنا في الفصول والأبحاث السابقة موضوع السلعة ، ومن الضروري الإلمام أيضاً بموضوع النقد. لأنه لا يمكن الإحاطة بالاقتصاد السلعي الرأسمالي دون معرفة جوهر السلعة وماهية النقد.

وحتى يمكن تعرف النقد فلا بد من تحليل الوظائف الخاصة التي يقوم بها في عملية التداول في السوق.

2-وظائف النقد:

2-1- الوظيفة الأولى: مقياس القيمة ومعيار السعر.

إن الوظيفة الأولى التي يؤديها النقد هي وظيفة مقياس القيمة ومعيار السعر.

فعندما نقول أن قيمة أو سعر السلعة يعادل كذا من الوحدات النقدية (الليرة مثلاً) فإننا نقيس هذه القيمة وهذا السعر بالنقد.

ولكن حتى يستطيع النقد القيام بهذه الوظيفة يجب أن يحمل هو أيضاً قيمة. لأنه لا يمكن قياس أشياء ذات قيمة بواسطة شيء آخر لا يحمل أي قيمة. فإذا ما تم قياس قيمة السلع بالذهب فإن الذهب بحد ذاته يمثل قيمة وهكذا يصبح بالإمكان مقارنة قيم جميع السلع بمقياس نوعي واحد. وإن وجود هذا المقياس النوعي يجعل بالإمكان قياس ومقارنة السلع بعضها ببعض من الناحية الكمية. كان نقول أن سلعة ما تساوي ثلاثة غرامات من الذهب وسلعة أخرى تساوي

ستة غرامات من الذهب. فكل من السلعتين تقاس بمقياس نوعي واحد هو الذهب والاختلاف هو فقط من زاوية الحم لأن قيمة السلعة الثانية تساوي ضعف قيمة السلعة الأولى [8].

وإذا اتخذ النقد شكل الذهب وأمكن بواسطته قياس قيم السلع الأخرى فإن قيمة الذهب تقاس بنفس الوقت بواسطة القيم التي تمثلها السلع الأخرى وذلك حين يتم التناسب بين الذهب وغيره من السلع. إلا أنه يلاحظ أن قيمة السلعة تتغير باستمرار نتيجة تغير إنتاجية العمل ، وكذلك فإن قيمة الذهب لا تبقى ثابتة. لأن قيمة الذهب باعتباره سلعة ترتبط أيضاً بتغير إنتاجية الذهب. وإذا كان السعر هو التعبير النقدي من القيمة (مثلاً أن سعر السلعة كذا غرام من الذهب) فإن السعر يرتبط من ناحية بقيمة السلعة ومن ناحية أخرى بقيمة الذهب إذا كان الذهب هو المعادل النقدي العام لقيم جميع السلع الأخرى. ويمكننا أن نبين العلاقة بين قيمة السلعة وقيمة الذهب من جهة والسعر من جهة أخرى بالحالات التالية:

	قيمة السلعة	قيمة الذهب	السعـــــر
الحالة الأولى	ارتفاع	ثابت	ارتفاع
الحالة الثانية	انخفاض	ثابت	انخفاض
الحالة الرابعة	ثابت	انخفاض	ارتفاع

[8] مجموعة من المؤلفين – الاقتصاد السياسي – دار الجماهير دمشق صفحة 98

وهكذا يتغير السعر بصورة طردية مع تغير قيمة السلعة وبصورة عكسية مع تغير قيمة الذهب. فإذا كانت قيمة السلعة مرتبطة بكمية العمل فإن ارتفاع كمية العمل تؤدي إلى زيادة القيمة وبالتالي السعر. والعكس صحيح عندما تنخفض كمية العمل المبذولة في إنتاج السلعة لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة. إلا أن تغير السعر لا يتوقف فقط على تغير قيمة السلعة وإنما أيضاً على تغير قيمة الذهب مثلاً إن:

20 كغ حبوب = 6 غرامات ذهب

فإذا بقيت قيمة الحبوب ثابتة بينما تضاعفت إنتاجية الذهب بحيث ينتج في الساعة اثنا عشر غراماً من الذهب بدلاً من ستة غرامات فإن قيمة الذهب تنخفض إلى النصف أي من عشر دقائق بالنسبة للغرام الواحد إلى خمس دقائق فقط. وفي هذه الحالة فإن معادلة التبادل السابقة تتغير لتصبح:

20 كيلو غرام حبوب = 12 غرام ذهب

وهكذا فإن انخفاض قيمة الذهب نتيجة زيادة إنتاجيته إلى الضعف يؤدي إلى زيادة سعر الحبوب ، أما إذا زادت قيمة الذهب إلى الضعف نتيجة تناقص الإنتاجية في إنتاجه إلى النصف وأصبح إنتاج الساعة الواحدة ثلاثة غرامات بدلاً من ستة غرامات فإن قيمة عشرين كيلو غراماً حبوب ستعادل قيمة ثلاثة غرامات ذهب فقط. وهكذا نرى بأن زيادة قيمة الذهب من عشر دقائق بالنسبة للغرام الواحد إلى عشرين دقيقة يؤدي إلى انخفاض سعر الحبوب من ستة غرامات ذهب إلى ثلاثة غرامات فقط. وفي القرن السابع عشر أدى اكتشاف

الذهب في العالم الجديد إلى تزايد إنتاجيته وانخفاض قيمته من ناحية وإلى ارتفاع أسعار السلع من ناحية أخرى.

وحتى يقوم النقد بوظيفته الأولى في قياس القيمة فهناك ضرورة لتثبيت الوحدات النقدية التي تستخدم كمعيار الأسعار المختلفة. وهذه الوحدات النقدية تمثل عادة كمية محددة من النقد المعدني الثمين (الذهب. مثلاً). وهذه الكمية تختلف من بلد إلى آخر فعلى سبيل المثال كان الروبل في روسيا عام 1897 يمثل كمية من الذهب تساوي 0.774 غ وكان الدولار الأميركي إلى وقت قريب يمثل 0.888 غرام من الذهب وذلك طبقاً لقيمته الاسمية المثبتة بموجب القانون.

2-2- الوظيفة الثانية: النقد وسيلة للتداول:

وفي هذه الحالة يمارس النقد وظيفته الثانية كوسيلة للتداول. وحتى يمكن فهم هذه الوظيفة من المفيد إجراء المقارنة بين شكل التبادل البسيط المباشر (المقايضة) أي:

سلعة – سلعة

وبين الشكل النقدي عندما أصبح النقد المعادل العام لجميع قيم السلع الأخرى بحيث أصبحت صورة التبادل السلعي النقدي على الشكل التالي:

سلعة - نقد - سلعة

ففي الحالة الأولى يتم تبادل سلعة مقابل سلعة ، بينما يظهر النقد في الحالة الثانية كوسيلة للتداول ، حيث تباع السلعة مقابل النقد ويتم شراء سلعة أخرى بواسطة النقد أيضاً.

وفي حالة التبادل البسيط المباشر (المقايضة) تبدو عمليتا البيع والشراء عملية واحدة ويكون البائع هو المشتري في الوقت نفسه. أما في الحالة الثانية فإنه يوجد مرحلتان متمايزتان: في المرحلة الأولى يتم بيع السلعة بالنقد ، وفي المرحلة الثانية يتم شراء سلعة أخرى بالنقد. أي أن هناك انفصال زماني ومكاني بين عمليتي البيع والشراء أي بإمكان المرء أن يبيع السلعة بالنقد ويشتري سلعة أخرى في مكان آخر وزمان آخر.

وبواسطة النقد إذن يستطيع المرء أن يشتري أية سلعة يريدها وفي أي مكان وزمان يختاره بينما يبقى التبادل في الحالة الأولى محصوراً بين سلعتين فقط وهكذا فإن النقد هو الذي ينجز ويسهل عملية التداول السلعي في السوق عندما يقوم بدور الوسيط في عملية تداول العدد الكبير من السلع.

إلا أن السلعة تخرج من عملية التداول عندما تتحقق قيمتها في السوق وتذهب إلى عملية الاستهلاك. أما النقد فإنه يبقى في دورة التداول في السوق. ومع هذا فإن الأولوية تبقى الدورة السلعية التي تلعب الدور الأساسي بينما تنبثق وظيفة النقد كوسيلة للتداول من الدورة السلعية إذ بدون الدورة السلعية لا يوجد هناك نقد في التداول. أن النقد يرافق الحركة السلعية وينظم تداولها في السوق.

2-3- الوظيفة الثالثة: النقد وسيلة لتكوين الثروة والادخار:

إن هذه الوظيفة تنبع أساساً من الوظيفتين الأولى والثانية أي قياس القيمة والسعر ووسيلة للتداول السلعي. كما يجب لفهم الوظيفة الثالثة للنقد الإحاطة بظروف وظيفة الإنتاج والتداول السلعي في السوق.

فعندما يقوم أحد المنتجين ببيع منتجاته في السوق ويتوجب عليه في فترة لاحقة شراء أدوات الإنتاج (آلة مثلاُ) وذلك بعد أن ينتهي استهلاكها كلياً فإن عليه في هذه الحالة تجميع النقد اللازم لعملية الشراء المقبلة. والنقد يقوم عندئذ بوظيفة تكوين الثروة والتراكم أو الادخار.

إن النقد الذهبي يقوم بهذه الوظيفة بصورة أفضل مما يقوم بها النقد الورقي. ذلك لأن النقد الورقي يتعرض للانخفاض في قيمته الشرائية إذ لا تبق قيمته ثابتة. وقد أدرك الناس ذلك إذ نجدهم يفضلون اكتناز الذهب على اكتناز النقد الورقي. لأن قيمة الذهب تبقى أكثر ثباتاً من النقد الورقي

الوظيفة الرابعة: النقد كوسيلة للدفع:

ومع تطور عمليات التداول السلعي نشأت أشكال جديدة للتداول ومنها البيع على أساس الائتمان. وفي هذه الحالة تتم عملية الشراء قبل أن يقوم المشتري بعملية بيع منتجاته في السوق. وإن عملية الشراء هذه تتم على أساس الدفع الآجل.

وهناك أسباب وراء هذا الشكل من التداول ترجع إلى طبيعة الإنتاج والتداول الخاصة بالسلعة. فمن المعروف أن المزارع قد يحتاج إلى بعض السلع

كالسماد مثلاً حتى يستطيع البدء بعملية الإنتاج ولكـن قـد لا يتـوفر لديـه النقـد اللازم. إلا أنه يستطيع شراء المواد والسلع اللازمة على شرط أن يسدد قيمتها بعـد تحقيق المحصول الزراعي. وينشأ بهذه الحالة المدينون مـن طـرف والـدائنون مـن طرف آخر.

وفي مثل هذه الحالات لا يظهر النقد بصورة مباشرة فوريـة في عمليـة التبـادل. بينما تحل محله مؤقتاً أشكال مختلفة من الالتزامات الآجلة الدفـع(كمبيالـة ، سند ، الخ) التي يتعهد بموجبها المدين بتسديد مبلغ معين يمثـل سـعر السـلعة في وقت آخر يسمى تاريخ الاستحقاق. وفي هذا التاريخ يقوم المشتري بتسـديد القيمة نقداً.

وهكذا يقوم النقد بوظيفة الدفع الآجل ، ومـع الـزمن تطـورت أشـكال الـدفع الآجـل وظهر النقـد الائـتماني إذ يسـتطيع حامـل الكمبيالـة سـداد التزاماتـه بواسـطة هـذه الكمبيالة وتحويلها إلى البائع الجديد الـذي يسـتلم قيمتهـا في تـاريخ الاسـتحقاق. ثـم اتخذ النقد الائتماني شكل البنكنوت وهي أوراق مستندية تقوم بوظيفة الدفع ويلتـزم البنك بموجبها بسداد قيمتهـا نقـداً (كالشـيكات مـثلاً) وقـد تطـورت هـذه الأشـكال وأصبحت تحل تدريجياً محل الكمبيالة.

2-4- الوظيفة الخامسة: النقد كنقد عالمي

إن تطور الإنتاج العالمي والتبادل السلعي بين الدول المختلفة كـان لا بـد مـن أن يؤدي تدريجياً إلى ظهور وظيفة جديدة للنقـد. حيـث أصـبح دور النقـد لا

ينحصر في الحدود الوطنية المحلية لكل دولة وإنما يتجاوز هذه الحدود ليمارس وظيفته الخاصة كنقد عالمي.

إلا أن لكل دولة عملتها الوطنية الخاصة بها التي تمثل قيمة معينة تختلف عن قيمة النقد المحدد في الدول الأخرى. وهنا لا بد من وجود نقد واحد يعد مقياساً للتبادل بين هذه الدول. ونظراً لاختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع. فقد عد النقد الذهبي أو ما يماثله من قيمة فعلية مقياس التبادل ووسيلة للمبادلات التجارية الدولية. وفي عملية التبادل هذه لا يؤخذ بما تملكه كل دولة من العملة الوطنية المحلية الخاصة بها وإنما بما تملكه من احتياطي الذهب ، ولذا تحتاج كل دولة إلى كمية من احتياطي الذهب أو ما يماثله من قيم حقيقية تقوى مركزها في علاقات التبادل الدولي.

3- قوانين الدورة النقدية وكمية النقد:

إن النقد سواء أكان يمثل وحدات نقدية من المعدن الثمين (الذهب مثلاً) أم وحدات من النقد الورقي فإن للدورة النقدية بعض الصفات التي تختلف بها عن الدورة السلعية. إن السلعة عندما تباع وتشترى تخرج غالباً من عملية التداول بينما يبقى النقد في مجال التداول يمارس وظائفه الخاصة به. فعندما يشتري المرء سلعة استهلاكية (قميص مثلاً) فإن كمية النقد المدفوعة نفسها تستعمل من قبل البائع للقيام بعمليات تبادل أخرى بينما تخرج السلعة من السوق لتدخل عملية الاستهلاك ، إن الوحدات النقدية تقوم عادة بعدد من العمليات التبادلية تزيد إجمالي قيمتها عن قيمة النقد المتبادل نفسه فالنقد المدفوع مقابل سعر القميص ولو فرضناه وحدة نقدية من فئة الخمس والعشرين ليرة سورية فإن بائع

القميص يستعمل هذه الوحدة النقدية نفسـها في شراء سـلعة أخـرى والبـائع الجديـد يستعملها من جديد في عمليات أخرى وهكذا. فإذا استمرت هذه الوحدة النقديـة في الدوران والتداول بحيث قامت بعدد من الدورات تساوي سـت دورات مـثلاً وفي كـل دورة تقوم بعملية تبادل تساوي قيمتها أي خمساً وعشرين ليرة سورية فإن مجمـوع أسعار العمليات التجارية التي تستخدمها يساوي (6×25=150 لـيرة سـورية) أي أننـا في هذا المثال نستعمل فئة نقدية واحدة في عدة عمليـات تجاريـة مجمـوع أسـعارها 150 ليرة سورية.

وانطلاقاً من هذه الصـفات والوظـائف الخاصـة التـي يمارسـها النقـد في مجـال التداول فإن كمية النقد اللازمة في المجتمع هي أقل من إجمالي أسـعار السـلع المتداولة وبمعنى آخر فليس هناك حاجة إلى قيمة من النقد تسـاوي مجمـوع أسعار السلع المتداولة نظراً لأن النقد يقوم بعدد أكبر مـن الـدورات في مجـال التداول. ويمكن إذن حصر العوامل التي تحدد كمية النقد اللازمـة للتـداول في عاملين أساسيين.

1- **العامل الأول:**

وهو يمثل مجموع أسعار السلع التـي تخضـع للتبـادل النقـدي. فكلـما ازداد مجمـوع أسعار هذه السلع دعا ذلك إلى ضرورة زيادة الكمية النقدية وبالعكس.

2- **العامل الثاني:**

وهو متوسط عدد دورات النقد. وهو يمثل سرعة الدورة النقدية في المجتمع وهذه تتناسب عكساً مع كمية النقد إذ كلما ازدادت سرعة الدورة النقدية انخفضت الكمية اللازمة من النقد.

فإذا فرضنا أن الدولار الواحد يقوم بخمس دورات في فترة معينة (سنة مثلاً) بينما بلغ مجموع أسعار السلع الخاضعة للتبادل بالنقد مائة ألف دولار ففي هذه الحالة فإن الكمية اللازمة من الدولارات الذهبية (إذا كان النقد ذهباً) هي:

$$\text{كمية النقد} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع}}{\text{متوسط عدد الدورات السنوية}} = \frac{100000.00}{5} = 20000 \text{ دولار ذهبي}$$

وهذا القانون للدورة النقدية ينطبق في حال كون جميع العمليات التجارية تتم بواسطة النقد. إلا أن هناك عادة بعض العوامل الأخرى التي تؤثر على كمية النقد اللازمة يمكن إيجازها بما يلي:

1-بعض العمليات التجارية التي لا يظهر فيها النقد بصورة مباشرة وفورية كالعمليات التي تتم على أساس الدفع الآجل كالكمبيالة والسندات والخ.. وهذه تستحق الدفع في فترة قادمة. أي أن عمليات البيع والشراء تتم دون أن يستعمل

النقد إلا في الفترات اللاحقة وفي هذه الحالة فليس هناك حاجة فورية للمبلغ من النقود الذي يعادل مجموع أسعار هذه العمليات.

2-بعض العمليات التي تمت سابقاً على أساس الدفع الآجل (كمبيالة ، سند) وهي تستحق الدفع والتسديد حالياً. وحين استحقاق وقت الدفع لا بد من وجود كمية من النقد تعادل أسعار هذه العمليات التجارية المستحقة.

3-بعض عمليات التبادل التي تتم أحياناً على أساس المقايضة أي سلعة مقابل سلعة أخرى. حيث لا يستعمل النقد في هذه الحالة كوسيلة للقياس والتداول. وفي هذا النوع من المبادلات السلعية التجارية ليس هناك حاجة أيضاً إلى المبالغ النقدية اللازمة لسداد قيمة هذه العمليات. إن هذه الاعتبارات تؤثر على كمية النقد الضرورية. فالدفع الآجل يؤدي إلى إنقاص كمية النقد كما أن الدفع المستحق يزيد من الحاجة إلى النقد. وفي الحالة الثالثة (المقايضة) فإن ذلك يؤثر في إنقاص كمية النقد اللازمة للتداول حيث لا يكون هناك حاجة للنقد لتغطية هذا الجزء من عمليات التبادل السلعي في السوق ، وهكذا يصبح القانون الذي ينظم ويحدد كمية النقد اللازمة للتداول كالتالي:

كمية النقد الضرورية = **مجموع أسعار السلع المتداولة + مجموع المبالغ المستحقة للدفع – مجموع المبالغ الآجلة الدفع – مجموع أسعار صفقات المقايضة.**

العدد الوسطي لدورات النقد

وإذا استبدلنا الرموز بهذه العوامل كان لدينا:

س + د – ق – ت

م = ------------------

ن

وهكذا يمكن تحديد قانون الدورة النقدية والذي ينظم كمية النقد اللازمة للتداول إذا توفرت هذه المعطيات والعوامل الناظمة لتحديد هذه الكمية ، ولكـن يجـب التمييـز أيضاً بين حالتين:

1-إذا كان النقد الذهبي هو النقد المتداول فإن كمية النقد اللازمة تتـأثر أيضـاً بقيمـة الذهب التي لا تبقى ثابتة في حـال تغـير إنتاجيـة العمـل في اسـتخدام الـذهب. فـإذا انخفضت قيمة الذهب نتيجة ارتفاع الإنتاجية ففي هذه الحالة لا بد من زيادة كمية النقد الذهبي اللازمة لتداول السلع إذا بقيـت كميـة وقيمـة السـلع ثابتـة. لأننـا كـما لاحظنا في الوظيفة الأولى للنقد الذهبي إن انخفاض قيمة الـذهب يـؤدي إلى زيـادة أسـعار السـلع وفي هـذه الحالـة لا بـد إذن مـن زيـادة كميـة النقـد الـذهبي نتيجـة لانخفاض قيمته حتى يمكنه تغطية أسعار الثابتة للسلع الأخرى. فإذا كان سعر سلعة ما دولاراً ذهبياً واحداً وانخفضت قيمة الذهب إلى النصف بينما بقيت قيمـة السـلعة ثابتة فإن سعر السلعة يصبح دولارين. ويجب أن يكون هناك دولاران بدلاً مـن دولار واحد حتى يمكن مبادلة هذه السلعة [9].

2-في الحالـة الثانيـة عنـدما يحـل النقـد الـورقي محـل النقـد الـذهبي كـما هـو شائع في الوقت الحاضر ، ففي هـذه الحالـة إذا كانـت كميـة النقـد الـورقي تسـاوي

[9] مقدمة في الاقتصاد- مرجع سابق

نفس كمية النقد الذهبي فإن النقد الورقي يؤدي نفس الوظيفة التي يقوم بها النقد الذهبي. ولكن في حال زيادة كمية النقد الورقي عن كمية النقد الذهبي اللازمة للتداول فإن العلاقات النقدية.

3-السلعية ستؤول إلى التبدل والتغيير. أولاً لأن النقد الذهبي خلافاً للنقد الورقي ، يحمل قيمة بحد ذاته بينما لا يحمل النقد الورقي أي قيمة خاصة وإنما يمثل قيمة هي القيمة الحقيقية للنقد الذهبي. فالليرة السورية الورقية لا تحمل قيمة إلا قيمة طباعتها التي لا تذكر وإنما تملك قيمة اسمية هي عبارة عن كمية ما من الذهب مثبتة بالقانون. وثانياً إن النقد الذهبي يقوم بوظيفة تكوين الثروة أفضل من النقد الورقي. والناس عندما يتعاملون بالنقد الذهبي فأنهم لا يستخدمون إلا الكمية اللازمة منه فقط للتداول بينما يذهب ما يزيد عن ذلك إلى الاكتناز والأغراض الصناعية. أما النقد الورقي فيبقى غالباً في عملية التداول نظراً لأن الناس لا يفضلونه كثيراً كوسيلة لتكوين الثروة والادخار. فلو افترضنا على سبيل المثال أن كمية النقود الضرورية هي مائة مليون دولار من الذهب بينما يوجد في التداول مائتا مليون دولار من النقد الورقي فإن كل دولار في هذه الحالة من النقد الورقي يمثل نصف القيمة الاسمية التي يحملها وبذلك تنخفض القيمة الشرائية للدولار الورقي إلى النصف مثال آخر: إن البائع آ باع إلى المشتري ب آلتين بسعر عشرة آلاف دولار على أن يكون الدفع بعد سنة واحدة. فإذا افترضنا أن قيمة الدولار الورقي انخفضت إلى النصف نتيجة طرح كميات إضافية من النقد الورقي في السوق زيادة عن الكمية الضرورية فإن قيمة الآلة الواحدة ترتفع 100% بحيث تصبح

عشرة آلاف دولار بدلاً من خمسة آلاف دولار فعندما يسدد المشتري ب قيمة الآلتين إلى البائع آ والمثبتة على الكمبيالة أو السند الموقع بينهما بعد عام من الشراء فهو يسدد مبلغ عشرة آلاف دولار والتي أصبحت تساوي قيمة آلة واحدة بدلاً من آلتين. وهو بذلك يتحرر من التزامه من الناحية الحقوقية ولكن من الناحية الاقتصادية فإنه في هذه الحالة يسدد قيمة آلة واحدة بدلاً من قيمة آلتين نتيجة لانخفاض قيمة النقد الورقي إلى النصف.

وباختصار فإن قانون كمية النقد هو قانون اقتصادي موضوعي يعبر عن التناسب الضروري بين كمية النقد اللازمة وبين الدورة السلعية في السوق.كما يعبر عن العلاقة الموضوعية بين كمية النقد الحقيقي (الذهب مثلاً) وبين كمية النقد الورقي الذي يمثل النقد الحقيقي. وكما هو الحال بالنسبة للسلعة فهناك أيضاً نظريات متعددة تحاول كل منها تفسير ظاهرة النقد وقوانينه الخاصة من وجهة نظر معينة ولا يتسع المقام هنا للتوسع في مسائل النقود لأن هذا يحتاج إلى بحث خاص مفصل.

1- تحول النقد إلى رأس مال:

1-1- النقد ورأس المال:

تضمنت الأبحاث السابقة تحديداً لمفهوم السلعة والنقد ووظائفه الخاصة وقوانين الدورة النقدية. وذلك نظراً للدور الذي تقوم به السلعة ويقوم به النقد في الاقتصاد السلعي الرأسمالي. فبالرغم من أن علاقات التبادل السلعي – النقدي كانت قد ظهرت إلى جانب الاقتصاد الطبيعي في المجتمعات التي سبقت المجتمع الرأسمالي إلا أن المحتوى الخاص للسلعة والنقد في الاقتصاد الرأسمالي يختلف عن محتوى ووظيفة السلعة والنقد في الاقتصاديات السابقة للاقتصاد الرأسمالي. وقد أشرنا في فصول سابقة إلى أن الإنتاج والتبادل كان غالباً بهدف في تلك الاقتصاديات إلى تحقيق إشباع الحاجات المباشرة. بينما أصبح تحقيق الربح هو الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي[10].

من أجل ذلك يصبح من الضروري تحديد مفهوم رأس المال. لأن مفهوم رأس المال قد يختلط في أذهان البعض بمفهوم وسائل الإنتاج أو النقد.

إن النقد كما رأينا عبارة عن شيء محدد له قيمة ما. وإن الثروة النقدية عندما تكون في حالتها الساكنة وتأخذ شكل الاكتناز لا يمكن اعتبارها رأسمالاً إلا إذا

[10] اسهام في الاقتصاد السياسي- كارك ماركس – وزارة الثقافة – دمشق 1970

تحولت هذه الثروة واتخذت شكل استثمار ما يكون الهدف من ورائه تحقيـق الـربح. ويظهر رأس المال في صورة تزايد مستمر في الثروة النقدية.

حول رأس المال لم يكن هناك اتفاق بين علماء الاقتصاد عـلى تحديـد مفهومـه إن أنصار النظرية الميركالتيلية لم يفرقوا بين رأس المال والثروة النقدية. وحسب رأيهم لا يوجد هناك فرق بين النقـد ورأس المـال. أمـا نظريـات الاقتصـاديين الكلاسـيكين الأوائـل فقـد طابقـت بـين رأس المـال ووسـائل الإنتـاج. إن أصـحاب النظريـة الفيزيوقراطية على سبيل المثال حددوا مفهوم رأس المال على أنه عبارة عن العدد والمواد الأولية وغيرها مـن العنـاصر الماديـة المسـتعملة في عمليـة الإنتـاج. إلا أن النظريـة الماركسـية لم تأخـذ بهـذه التفسـيرات لأن رأس المـال عبـارة عـن علاقـة اجتماعية بين طبقة تملك وسائل الإنتاج وطبقة اجتماعية أخـرى تملـك فقـط قـوة العمل. ومن خلال هـذه العلاقـة الاجتماعيـة فقـط يمكـن لصـاحب رأس المـال أن يحول النقد إلى رأس مال.

2-1- المعادلة العامة لرأس المال – الربح الرأسمالي

بصرف النظر عـن اخـتلاف التفسـيرات حـول طبيعـة وجـوهر رأس المـال. فـإن رأس المال يجسد من الناحية الظاهرية على الأقل حركة النقد في حالتهـا المتغـيرة المتزايـدة. إن صــاحب رأس المــال يبــدأ بالنقــد وينتهــي بالنقــد. ولكــن يشــترط في النقــد الأخـير أن يكـون أكـبر مـن حيـث الكميـة مـن النقـد الأسـاسي الـذي بـدأ بـه. وهـذا الفرق بين النقد الأولي والنقد النهائي هو مـا يطلقـون عليـه عـادة الـربح الرأسـمالي. وهــذه المعادلــة العامــة لــرأس المــال هــي القــانون العــام الــذي يحكــم

حركة رأس المال في الاقتصاد الرأسمالي في أي زمان ومكان ومهما اختلفت أنواع رأس المال.

ولكن إذا كانت حركة رأس المال تهدف إلى تحقيق زيادة ما في القيمة تمثل الربح فإن هذا يعني أن أية زيادة في القيمة تعكس في جوهرها حركة رأس المال. ولتوضيح هذه الفكرة يمكن القول بأن المنتج السلعي الصغير يحقق هو الآخر زيادة في القيمة النقدية للسلعة التي يقوم بإنتاجها. فعندما يقوم الحرفي الصغير مثلاً باستخدام عمله وجهده الشخصي في تحويل المواد التي يستعملها إلى سلعة جديدة ، فإن قيمة السلعة الجديدة تكون أكبر من قيمة المواد المستخدمة في إنتاجها. لأنه بواسطة عمله هذا يضيف قيمة إضافية جديدة إلى قيمة المواد المستعملة في عملية إنتاج السلعة الجديدة. فعندما يقوم صانع النسيج بتحويل القطن الخام إلى نسيج فإن القيمة الجديدة لهذه السلعة المنتجة تكون أكبر من قيمة القطن الخام وغيره من المواد المستعملة في إنتاج النسيج. وهو عندما يقوم ببيع السلعة المنتجة الجديدة في السوق فهو يحصل على قيمة تزيد عن قيمة المواد المستخدمة في إنتاجها. إلا أن النقد الذي يستخدم في شراء المواد الأولية وغيرها لا يأخذ في هذه الحالة شكل رأس المال. لأن تحويل النقد إلى رأس مال يشترط فيه توفر بعض الشروط والأسس التي تختلف عن شروط وأسس الإنتاج السلعي الحرفي الصغير.

ومن خلال المقارنة بين معادلة التداول السلعي الصغير وبين معادلة التداول السلعي الرأسمالي يمكن توضيح الاختلاف بين زيادة النقد في الاقتصاد

السلعي الصغير وبين زيادة النقد وتحوله إلى رأس مال في الاقتصاد السلعي الرأسمالي.

ففي حالة التداول السلعي الصغير تظهر مراحل معادلة التداول السلعي في السوق على الشكل التالي:

سلعة - نقد - سلعة

أولاً - في المرحلة الأولى يقوم المنتج السلعي الصغير بتحويل السلعة التي أتم إنتاجها إلى نقد في السوق. أو بكلمة أخرى يقوم المنتج الصغير ببيع السلعة الناتجة في السوق ويحصل في هذه الحالة على كمية من النقد تعادل قيمة المواد المستخدمة مضافاً إليها القيمة التي أضافها عمله الخاص.

ثانياً - في المرحلة الثانية يقوم بتحويل النقد إلى سلعة عندما يستخدم النقد المتحقق من عملية البيع في شراء سلع جديدة تلبي احتياجاته المختلفة سواء منها المواد الأولية اللازمة لعملية إنتاج جديدة أو مواد غذائية من أجل إشباع حاجاته الشخصية.

نقد - سلعة - نقد زائد

أولاً - في المرحلة الأولى كما هو واضح من هذه المعادلة يقوم صاحب رأس المال بتحويل النقد إلى سلعة. وهي تشمل عناصر الإنتاج المادية الضرورية من آلات ومواد أولية وغيرها. كما تشمل هذه المرحلة أيضاً شراء وتأمين قوة العمل اللازمة. وبعد إنجاز هذه المرحلة تبدأ عملية إنتاج السلعة الجديدة.

ثانياً – في المرحلة الثانية يقوم بتحويل وبيع السلعة الناتجة إلى نقد في السوق. ويكون النقد المتحقق من عملية البيع عادة أكبر من النقد الذي بدأ به في المرحلة الأولى. ويطلق على النقد الجديد النقد الزائد. ويتكون النقد الزائد من النقد الأولي (ن) مضافاً إليه مبلغاً معيناً. فلو بدأ بنقد مقداره مليون دولار وانتهى بنقد زائد مقداره مليون ونصف المليون دولار. فإن النقد العائد يعوض النقد الأساسي المدفوع مضافاً غليه نصف مليون دولار.

إلا أنه يوجد بين هاتين المعادلتين اختلاف أساسي يتناول المحتوى والهدف لكل منهما:

1-في معادلة التداول السلعي الصغير يعتمد المنتج الحرفي في غالب الأحيان على عمله الشخصي في إنتاج السلعة. بينما يعتمد صاحب رأس المال على عمل الغير حيث يقوم بشراء قوة العمل في سوق العمل.

2-في معادلة التداول السلعي الصغير تمثل القيمة الاستعمالية بداية ونهاية الدورة وتكون هي بحد ذاتها الغاية من عملية الإنتاج والتبادل. بينما في التداول الرأسمالي تتحول القيمة الاستعمالية إلى مجرد واسطة ووسيلة لتحقيق غاية أخرى هي الحصول على النقد المتضمن للربح ، ويصبح النقد بحد ذاته الغاية من عملية الإنتاج والتداول الرأسمالي.

3-1- شروط وقوانين الإنتاج الرأسمالي:

لا بد من توفر شروط معينة حتى تتم عملية الإنتاج الرأسمالي. حيث أن العلاقات التي تحيط بعملية الإنتاج في ظروف الاقتصاد الرأسمالي تختلف عن

علاقات الإنتاج التـي سـادت الاقتصـاديات مـا قبـل الرأسـمالية. ففـي ظـروف الإنتـاج السلعي لاحظنا كيف أن المنتج الصغير يعتمد على عمله الخاص في عملية الإنتاج كما يكون عادة مالكاً لوسائل إنتاجه الخاصة. إن عملية الإنتاج الرأسمالية لا تقوم إلا بعـد توفر شروط معينة هي:

آ - وجود وسائل الإنتاج في السوق:

إذ يتوجب توفر وسائل الإنتاج المختلفة في السوق من أبنية وآلات ومواد أولية وغيرها من العناصر المادية. وفي هذه الحالة يقوم صـاحب رأس المـال بتخصـيص جـزء مـن النقد لتحويله إلى مبلغ وشراء مختلف الوسائل المادية الضرورية للبدء بعملية الإنتاج.

ب - **وجود قوة عمل حرة في سوق العمل:**

ويقصد بذلك ضرورة وجود قوة عمل " حرة " من الناحيـة القانونيـة يتـوفر لأصـحابها حق التصرف بها ، أي أن يكون لهم حق بيع قـوة عملهـم لأصـحاب رؤوس الأمـوال في السوق. ومن ناحية ثانية يجب أن يكون هؤلاء الأشخاص (العـمال) مضـطرين لبيـع قوة عملهم لنهم لا يتمتعون بملكية وسائل الإنتاج التي تتـيح لهـم الفرصـة لإقامـة أي عمل اقتصادي مستقل وخاص بهم.

ولتوضيح هذه الناحية يمكن مقارنة شروط قوة العمل في النظام الرأسمالي بشروطها في أنظمة الرق والقنانة الإقطاعية ، فلم تكن قوة العمل في النظامين الآخـرين حـرة مـن الناحية القانونية.

وكما لاحظنا فإن للسادة في نظام الرق حتى التصرف الكامل بالرقيق إلى جانب الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج إذ لم يكن ينظر إلى الرقيق إلا كجزء (متميز) من وسائل الإنتاج.

وفي النظام الإقطاعي نجد أن الفلاح القن (رغم أنه لم يعد ملكية شخصية السيد وأصبح يتمتع بملكية بعض أدوات الإنتاج والحيوانات وأحياناً منزل السكن ، وأصبح يملك الحق في جزء مما ينتجه) يبقى مقيداً بشروط تحرمه من حقوقه الشخصية ، كمنع انتقاله من استثمار إقطاعي إلى استثمار إقطاعي آخر ، أو إلزامه بشروط في العمل والإنتاج والحياة يحددها الإقطاعي عادة ، وغير ذلك ، فلم يكن يملك الحق ببيع قوة عمله في السوق ، أي بالتحول إلى عامل مأجور. بينما نجد أن النظام الرأسمالي قد " حرر " قوة العمل من الناحية الحقوقية ، لكنه لم يحررها من الناحية الاقتصادية. إن وضع العامل في الإنتاج الرأسمالي يختلف عن وضع المنتج الحرفي الصغير. إن المنتج الحرفي يتمتع بحق التصرف بقوة عمله ويمتلك إلى جانب ذلك وسائل الإنتاج الخاصة به. وهو في هذه الظروف يستطيع أن يستخدم بحرية تامة عناصر الإنتاج المادية والذاتية وفق مقتضيات الإنتاج ووفق مصالحه الفردية الخاصة المباشرة.

جـ - إنتاج سلعة ذات مواصفات جديدة:

حيث يشترط من استخدام عناصر الإنتاج المختلفة المادية منها والذاتية تحقيق سلعة جديدة تحمل مواصفات معينة هي:

أولاً:من زاوية القيمة الاستعمالية فإنه من البديهي أن تحمل السلعة الجديدة قيمة استعمالية تختلف عن القيمة الاستعمالية للمواد المستخدمة في إنتاجها. فالقيمة الاستعمالية للنسيج مثلاً وهو السلعة الناتجة الجديدة تختلف عن القيمة الاستعمالية للمادة المستخدمة في إنتاجه وهي القطن.

ثانياً:يشترط في ظروف الإنتاج الرأسمالي أن تكون القيمة التبادلية للسلعة الجديدة في السوق أكبر من قيمة العناصر المختلفة والمستخدمة في عملية إنتاجها ، إن قيمة متر النسيج في السوق تكون في الأحوال العادية أكبر من قيمة العناصر المستخدمة في إنتاجه والتي تشمل استهلاك نسبة معينة من قيمة البناء والآلات وكامل قيمة المواد الأولية بالإضافة إلى الأجر المدفوع. فإذا كانت قيمة متر النسيج عشر ليرات بينما بلغت قيمة العناصر المستخدمة في إنتاجه سبع ليرات فإن الفارق يشكل الربح الرأسمالي.

إن صاحب رأس المال لا يقدم عادة على عملية الإنتاج دون أن يدرك مسبقاً إمكانية تحقيق هذه الزيادة في قيمة السلعة الجديدة. وأن يكون النقد الذي انتهى إليه أكبر من النقد الذي بدأ به. وبالتالي يمكن القول بأن الجوهر الأساسي لرأس المال والإنتاج الرأسمالي يكمن إذن في تحقيق الربح الذي يعد القانون الاقتصادي الأساسي والدافع المحرك للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي.

أشكال رأس المال

1- التعاون الرأسمالي البسيط:

1-1 شكل الإنتاج في التعاون الرأسمالي البسيط:

في بداية نشوء الرأسمالية في أوربا كانت ورشات العمل اليدوي تمثل أولى مؤسسات الإنتاج الرأسمالي، وقد سبقت أشكال العمل اليدوي شكل الإنتاج الآلي كما اتخذ العمل اليدوي في البدء شكل التعاون البسيط في الإنتاج الرأسمالي ثم انتقل في المرحلة الثانية إلى أسلوب المانيفكتورة في الإنتاج. ويختلف العمل اليدوي في أسلوب التعاون البسيط عن أسلوب المانيفكتورة في انعدام التقسيم والتخصص في العمل بين الأفراد العاملين بينما يقوم أسلوب المانيفكتوره على مبدأ التقسيم والتخصص في العمل [11].

وقد كانت ورشات العمل اليدوي بصورة عامة تعود إلى أصحاب رؤوس الأموال التجارية وذلك حين بدؤوا بتحويل قسم من ثرواتهم النقدية من مجال التجارة إلى مجال الإنتاج. ومن ناحية أخرى فقد كان معظم العمال الذين يعملون في هذه الورشات في السابق منتجين حرفيين مستقلين وقد أصبحوا الآن يعملون في ورشات تخضع لملكية وإدارة صاحب رأس المال.

أما بالنسبة لشكل التعاون البسيط في الإنتاج الرأسمالي فقد يكون من المفيد أولاً التذكير بمفهوم التعاون، إن التعاون بصورة عامة هو شكل من أشكال تنظيم العمل تفرضه ضرورات عملية الإنتاج. وضمن هذا الشكل يقوم عدد من

---

[11] أشكال رأس المال – مرجع سابق.

الأفراد بالتعاون فيما بينهم لإنجاز عمل واحد أو عدة أعمال مترابطة يكمل كل منها الآخر. والتعاون البسيط يمثل أدنى أشكال التعاون لأنه يتصف بعدم وجود تقسيم وتخصص في العمل بين الأفراد العاملين الذين يقومون عادة وبصورة مشتركة بإنجاز نوع واحد من العمل.

وكما هو معلوم فقد ساد هذا النوع من التعاون البسيط عملية الإنتاج في المجتمعات البدائية. إلا أن التعاون البسيط الذي ساد عملية الإنتاج في بداية نشوء الرأسمالية كانت له صفات خاصة تميزه عن شكل التعاون البسيط في المجتمعات الاقتصادية السابقة.

أولاً: يتم تنظيم هذا النوع من التعاون الرأسمالي البسيط من قبل صاحب رأس المال بهدف تحقيق الربح بينما كان الهدف من التعاون البسيط بين الأفراد في المجتمعات السابقة هو إشباع حاجاتهم الشخصية المباشرة.

ثانياً: في التعاون الرأسمالي البسيط يقوم العمال ببيع قوة عملهم مقابل الأجر إلى صاحب رأس المال ، بينما كان الأفراد في المجتمع البدائي مثلاً يسخرون قوة عملهم لخدمة حاجاتهم وحاجات الجماعة في إطار من العمل الجماعي التعاوني البسيط. كما يلاحظ أن قوة العمل في نظام الرق كانت ملكاً للسادة دون مقابل ما يسمى بالأجر في النظام الرأسمالي.

ثالثاً: يتم العمل ضمن إطار التعاون الرأسمالي البسيط تحت إشراف وإدارة صاحب رأس المال. كما له الحق في تملك الناتج الذي تحققه عملية التعاون البسيط الرأسمالي فضلاً عن ملكيته لوسائل الإنتاج.

وباختصار فإن التعاون الرأسمالي البسيط يمثل أول شكل من أشكال علاقات الإنتاج الرأسمالي الذي حل تدريجياً محل الإنتاج الحرفي الصغير. ومن الوجهة التاريخية فقد كان التعاون البسيط يمثل شرطاً موضوعياً من شروط تطور الرأسمالية. وفي بداية ظهور شكل التعاون البسيط كان صاحب رأس المال يشارك في عملية الإنتاج وفيما بعد اقتصر دوره على شراء المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج وكذلك بيع السلعة الناتجة في السوق. ومع ازدياد عدد العمال أصبح بإمكانه أن يترك العمل ويكلف أحد الأشخاص بمهمة الإشراف والتنظيم. وبذلك يكون قد تبلور شكل الإنتاج الرأسمالي الذي يعتمد على عمل الآخرين.

2-1 مزايا التعاون البسيط في الإنتاج الرأسمالي:

بالرغم من طبيعة الإنتاج اليدوي وتدني مستوى التعاون في هذا الشكل الأولي للإنتاج الرأسمالي إلا أنه يحقق لصاحب رأس المال مزايا عديدة:

أولا: من المعلوم أن الإنتاج الحرفي الصغير المستقل يعتمد على العمل اليدوي. وفي ظروف استقلالية الإنتاج تكتسب المهارة الفردية للمنتج أهمية خاصة وتلعب دوراً أساسياً في مجال المنافسة بين المنتجين الصغار على بيع منتجاتهم في السوق ونظراً لأن القيمة الاجتماعية للمنتج في السوق تتحدد عادة وفقاً لمستوى المهارة الوسطى ، فمن لا يتمتع بهذا الحد من المهارة لا يقدر على مجاراة باقي المنتجين في السوق.

أما في إطار التعاون الرأسمالي البسيط فبالرغم من أنه هو الآخر يعتمد على العمل اليدوي ، إلا أن تعاون عدد كبير من العمال في عمل واحد يقلل من التفاوت بين المهارات الفردية حيث يمكن تغطية انخفاض المهارة الفردية لدى بعض العمال عن طريق ارتفاع مستوى المهارة لدى البعض الآخر. وهكذا يتقارب مستوى العمل التعاوني الوسطي في المؤسسة الواحدة مع المستوى الوسطي السائد في المجتمع. وفي هذه الحالة لا ترتفع قيمة السلعة التي تنتجها هذه المؤسسة الصغيرة عن قيمة السلعة الاجتماعية السائدة في السوق. وعن طريق التعاون البسيط يصبح بإمكان المؤسسة مجاراة القيمة في السوق وتحقيق الربح بينما لا يكون بإمكان المنتج الحرفي الصغير المستقل أحياناً منافسة المنتجين الآخرين في السوق.

ثانياً: كما يتميز التعاون الرأسمالي البسيط بأنه يخلق قوة منتجة نتيجة تضافر جهود الأفراد فيه بصورة جماعية ومشتركة. وهذه القوة المنتجة تساعد على إنجاز بعض العمليات التي لا يمكن لقوة العمل الفردي أن تنجزها. وهذه القوة المنتجة هي أكبر من مجرد حصيلة جمع بسيط للقوى. كما أن التعاون يتيح إمكانية تنفيذ بعض الأعمال الكبيرة التي لا يمكن للأعمال الفردية تنفيذها.

ثالثاً: ومن المزايا الأخرى التي يحققها التعاون زيادة إنتاجية العمل في الساعة الواحدة حيث يزداد إنتاج عدد الوحدات السلعية في الساعة نتيجة التعاون وتنخفض نتيجة لذلك تكلفة السلعة الواحدة. ويساعد على تحقيق ذلك المباراة التي تحدث بين الأفراد في مجال التعاون كما ويساعد التعاون على تحقيق الاستعمال الأفضل لوسائل الإنتاج بحيث تصبح أكثر ريعية.

رابعاً: يحصل صاحب رأس المال على المزايا التي يحققها العمل الجماعي التعاوني دون مقابل. فهي لا تكلفه شيئاً إضافياً. فهو يدفع الأجر لكل من العمال بمفرده بينما لا يدفع شيئاً مقابل المزايا التي يحققها التعاون بين عدد من العمال. فكلما ذكرنا أن هذا التعاون يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ويخلق قوة منتجة لا يمكن الحصول عليها بواسطة الفرد الواحد وإنما هي حصيلة العمل الجماعي ، ويدفع صاحب رأس المال الأجر عادة للفرد الواحد دون أن يدخل في حسابه هذه المزايا التي يحققها العمل الجماعي التعاوني.

إن التعاون يظل بصورة عامة السمة الأساسية للإنتاج الرأسمالي ، والتعاون الرأسمالي البسيط هو الشكل الأولي من أشكال التعاون الذي ظهر في عملية الإنتاج الرأسمالي. إلا أن التعاون يكتسب أشكالاً متطورة في نظام المانيفكتوره الرأسمالية وما تلاها عن أشكال التعاون في نظام الإنتاج الآلي الكبير.

2- المانيفكتوره في النظام الرأسمالي:

2-1- أشكال وأساليب الإنتاج في نظام المانيفكتوره:

خلافاً للتعاون الرأسمالي البسيط فإن التعاون في نظام المانيفكتوره يقوم على التخصص وتقسيم العم. وقد سادت المانيفكتوره عملية الإنتاج الرأسمالي في الفترة الواقعة بين أواسط القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر. وقد اتخذت المانيفكتورة الأساليب والأشكال التالي:

أ- الأسلوب الأول:

وهو يقوم على أساس تجميع العمال من مهن مختلفة في عملية إنتاج واحدة متكاملة تحت إشراف وإدارة صاحب رأس المال. ويقوم العمال وفق هذا الأسلوب بإنتاج أجزاء السلعة حتى تصبح نهائية وقابلة للاستهلاك. وعلى سبيل المثال ، كان إنتـاج العربـة في السابق يتم على أيدي عدد كبير من الحرفيين المستقلين. وكان كل مـنهم يقـوم بعملـه بصورة فردية ومنعزلة عن الآخر. فالنجار يقوم بأعمال النجـارة وصـانع الأقفـال يقـوم بعمله بصورة مستقلة وهكذا دون أن يوجد تعـاون مشـترك فـيما بيـنهم يجمعهـم في عملية إنتاج واحدة. وقد قام صاحب رأس المال بجمع هـؤلاء في مشـغل واحـد. يقـوم كل منهم بعمل معين ضمن إطار تقسـيم محـدد للعمـل إلا أن هـذه الأعـمال يكمـل بعضها البعض في إنتاج سلعة واحدة هي (العربة).

ب- الأسلوب الثاني:

وكان يعتمد على تجميع العمال من مهنة واحـدة في عمليـة الإنتـاج إلا أن كـلاً مـنهم أصبح يقوم الآن بجزء معين أو إنجاز مرحلة معينة من مراحل العمل.

ففي الفترة التي سبقت قيام المانفيكتورة كان صنع الإبـرة مـثلاً يـتم مـن قبـل المنـتج الحرفي الصغير بصورة مستقلة. وكان الحرفي يقوم بكل الأعمال اللازمة لصنع الإبرة أمـا في داخل المانيفكتورة فقد جرى تقسيم لهذه الأعمال بحيـث يقـوم كـل عامـل بعمـل معين من الأعمال الضرورية لإنتاج الإبرة. فالأول يقوم بسحب السلك والآخر بتوجيهـه والثالث يقو بعملية قص السلك ويقـوم الرابـع بعمليـة الـبرد. وهكـذا تتنـاوب أيـدي عديدة مراحل إنتاج الإبرة المختلفة.

ومهما اختلفت أساليب تجميع العمال في مؤسسات المانيفكتورة فإن ما يميـز شكل الإنتاج في المانيفكتورة. هو أنه يقوم عـلى أسـس تقسـيم العمـل. إلا أن تقسـيم العمل بصورة عامة يعد عاملاً هاماً من عوامل زيادة إنتاجية العمل ، لأن التخصص في العمل يرفع من مستوى المهارة في العمل ويـؤدي إلى تطـور أدوات العمـل وتخصصـها وتمايزها حتى تصبح منسجمة مع تخصص الأفراد في عملية الإنتاج.

جـ - الأسلوب الثالث:

وهو ما يسمى بالإنتاج المنزلي الرأسمالي ، وقد ظهـر هـذا الأسـلوب في مرحلـة سـبقت نشوء المانيفكتورة إلا أنه ظل قائماً جنباً إلى جنب مع نظام المـانيفكتورة وأصـبح جـزءاً مكملاً من عملية الإنتاج فيه.

ويرجع ظهور هذا الشكل من أشكال الإنتاج الرأسمالي إلى المرحلـة التـي بدأ فيها رأس المال التجاري دخول مجـالات الإنتـاج السـلعي الحـرفي الصـغير. في البدء كان التاجر يقوم بشراء المنتجـات مـن الحـرفيين الصـغار والفلاحـين الـذين يقومون بإنتاجها وذلك عنـدما يصـعب علـيهم تسـويقها وبيعهـا ، وكـان التـاجر يحقق ربحاً عن طريق شراء هذه المنتجات بأسـعار تقـل عـن قيمتهـا الحقيقيـة وبيعها في السوق بأسعار أعلى من أسعار الشراء وفيما بعد ابتدأ التاجر بتسـليف الحـرفيين مبلغـاً مـن المـال يـتم تسـديده بواسـطة السـلعة التـي ينتجهـا هـؤلاء الحرفيون. وفي مرحلـة لاحقـة أخـذ التـاجر يقـدم المـواد الأوليـة بـدلاً مـن المـال مقابل هـذه السـلع. وبـذلك انفصـل الحرفيـون عـن السـوق عنـدما انتقلـت إلى

التاجر عمليات شراء المواد الأولية اللازمـة للإنتـاج وعمليـات بيـع السـلعة الناتجـة في السوق.

في المرحلة التالية انتقل صاحب رأس المال التجاري إلى نظام الأجور في تعامله مع هؤلاء الحرفيين الذين اتخذوا من المنازل مكاناً لعملية الإنتاج. وفي ظل هذا النظام كان صاحب رأس المال التجاري يقدم لهم المواد الأولية اللازمة لإنتاج السـلعة ليقومـوا بتصنيفها مقابل مبلغ معين من المال يمثل الأجر. وهكذا تحول الحرفيون المستقلون في السابق إلى عمال. وكان نظام الأجر يرتكز على قاعـدة الأجـر مقابـل القطعـة الواحـدة وحسب هذا النظام فإن العامل كـان يحصـل عـلى مبلـغ معـين مقابـل كـل قطعـة أو وحدة سلعية واحدة

إن ما يتصف به الإنتاج المنزلي الرأسمالي هو تبعثر عملية الإنتاج لعـدم وجـود تعـاون مباشر بين العمال يقوم على أساس التمركز في مكان عمل محـدد. وعنـدما ظهـر نظـام المانيفكتورة استمر الإنتاج المنزلي ونشأت بينهما أشكال من التعـاون وتقسـيم العمـل. وأصبح الإنتاج المنزلي جزءاً من نظام المانيفكتورة ، فقـد كـان العمـل المنـزلي يقـوم في الغالب بإنجاز مراحل أولية من عملية إنتاج السلعة تقوم بعدها مؤسسات أو ورشات المانيفكتورة باستكمال الناتج في صورته النهائية. وقـد سـهلت طبيعـة العمـل اليـدوي الذي كان سائداً حينذاك وجود مثل هذه الأشكال من العمل غير المتمركز. وذلك خلافاً للعمل الآلي الذي يشترط تعاوناً وتقسيماً متمركزاً في أماكن واحدة للعمل حتـى يمكـن إنجاز عملية الإنتاج.

2-2- دور المانيفكتورة في تطور الاقتصاد الرأسمالي:

لقد أشرنا عند دراستنا للاقتصاد البدائي إلى عملية نشوء تقسيم العمل الاجتماعي أي انفصال العمل الزراعي عن العمل الحيواني ثم انفصال العمل الحرفي عن العمل الزراعي ، ويتميز تقسيم العمل الاجتماعي عادة بوجود التخصص في إنتاج سلع معينة فالعمل الزراعي يقوم بإنتاج السلع الزراعية بينما يتخصص الإنتاج الحرفي بإنتاج سلع أخرى ذات مواصفات مختلفة عن السلع التي ينتجها العمل الزراعي.

أما تقسيم العمل داخل المانيفكتورة فإنه يتميز بوجود تخصص في جزء معين أو مرحلة معينة من مراحل عملية إنتاج سلعة معينة. ويوجد هناك بالإضافة إلى ذلك فروق أساسية بين تقسيم العمل على مستوى المجتمع وبين تقسيم العمل على مستوى المؤسسة أو المصنع الواحد. وأهم هذه الفروق:

1- إن تقسيم العمل الاجتماعي هو الأساس في وجود علاقات السوق. إذ يشترط في التبادل أن تكون السلع المتبادلة ذات صفات نوعية مختلفة ، لأن وجود السلع المختلفة هي نتيجة لوجود التقسيم الاجتماعي للعمل أي وجود أعمال متباينة ومختلفة (عمل زراعي ، عمل صناعي) بينما ينحصر تقسيم العمل داخل المؤسسة الواحدة في تعاون العاملين دون وجود علاقات تبادل فيما بينهم.

2- إن تقسيم العمل على المستوى الاجتماعي يتم أحياناً بصورة عشوائية وغير منظمة بين قطاعات عملية الإنتاج الاجتماعي بينما يخضع تقسيم العمل داخل المؤسسة إلى التنظيم والإدارة الموحدة.

3- لقد أدى تقسيم العمل داخل المانيفكتورة إلى زيادة إنتاجية العمل. كما أن تقسيم العمل إلى مراحل يؤدي إلى تبسيط العمل نفسه وإلى تقليص الفترة الزمنية اللازمة لتأهيل وتدريب العامل. إلا أن هذا التخصص في جزء ما من العمل زاد من ارتباط العامل بالمؤسسة الرأسمالية لأنه ليس بإمكانه الآن القيام بعمل متكامل بمفرده. كما أدى العمل داخل المانيفكتورة الرأسمالية إلى إيجاد فجوة بين العمل العضلي والعمل الذهني إذ أن تخصص العامل في جزء أو مرحلة ما من العمل لا تدع له مجالاً لتطوير إمكانياته في فهم واستيعاب الجوانب الأخرى لعملية إنتاج السلعة كما هو الحال في الإنتاج الحرفي عندما يقوم المنتج الحرفي بإنتاج كامل السلعة.

إلا أنه كان لتقسيم وتخصص العمل في المانيفكتورة دوراً هاماً في تطور القوى المنتجة وزيادة الإنتاج وتطور علاقات السوق. لأن زيادة إنتاجية العمل التي خلقها تقسيم العمل أدى بدوره إلى تطور وسائل الإنتاج وارتفاع الطلب على قوى العمل والسلع المختلفة في السوق. وبالرغم من أهمية هذا الدور إلا أنه بقي محدوداً بالمقارنة مع الدور الذي لعبه الإنتاج الآلي. لأن نظام المانيفكتورة لم يتمكن من السيطرة الكاملة على جميع مجالات الإنتاج في المجتمع نظراً لبقاء العمل اليدوي واستمراره كشكل وحيد من أشكال الإنتاج في نظام المانيفكتورة. لأن العمل اليدوي خلافاً للعمل الآلي لا يفسح المجال كثيراً لتوسع علاقات الإنتاج الرأسمالي. حيث يبقى المجال إلى حد كبير مفتوحاً أمام العمال اليدويين

وخاصة المهرة منهم للانتقال من المانيفكتورة إلى العمل الفردي الحرفي المستقل.

إلا أن أهمية نظام المـانيفكتورة في تطـور النظـام الرأسـمالي بـرزت في كونـه يمثـل مرحلة تمهيدية هامة في عملية الانتقال إلى الإنتاج الآلي. فقد هيـأ شروط الانتقـال إلى الآلة لأن تقسيم العمل داخل المانيفكتورة إلى مراحل أو أجـزاء عمليـة العمـل وكذلك التخصص في استخدام وسائل العمل خلقـت الشروط المناسـبة والضروريـة لاستخدام الآلة. ذلك أن استخدام الآلة يستلزم تخصصاً دقيقـاً في العمـل أكـثر مـا تتطلبه شروط العمل اليدوي.

4- الإنتاج الآلي الرأسمالي الكبير:

3-1- طبيعة وسمات الإنتاج الآلي:

بصورة عامة يشكل الانتقال إلى الإنتاج الآلي مرحلة نوعية جديدة في التطـور لقـد تم اكتشاف الآلة البخارية في القرن السابع عشر. إلا أن اسـتعمال الآلـة في عمليـة الإنتاج بدأ في أواسط القـرن الثـامن عشر. وكانـت إنكلـترا قـد سـبقت غيرهـا مـن البلدان الأوروبية الأخرى في الانتقال إلى الإنتـاج الآلي. وكـان ذلـك إيـذانا ببـدء مـا يسـمى عـادة بـالثورة الصـناعية. ونتيجـة لهـذا التطـور نشـأت شروط موضـوعية اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي كانـت قائمـة في نظـام التعـاون الرأسـمالي البسيط ونظام المانيفكتورة [12].

[12]أدوين مانسفيلد – عالم الاقتصاد- مركز الكتب الأردني عام 1988 صفحة 115

أولاً – إن اكتشاف الآلة واستعمالها في عملية الإنتاج يشكل بدون شك تطوراً هاماً وجديداً في وسائل العمل لم يسبق له مثيل في الحياة الاقتصادية. فقد احدث ذلك ثورة في الشروط التكنيكية والاقتصادية المحيطة بعملية الإنتاج.

ثانياً – من البديهي أن يخلق الإنتاج الآلي علاقات جديدة بين رأس المال والعمل تختلف عن علاقات الإنتاج التي كانت سائدة في ظل الإنتاج اليدوي. كما ساعد استعمال الآلة على انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالي وأصبحت تدريجياً هي العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع الرأسمالي ، الشيء الذي لم يتمكن من تحقيقه تقسيم العمل اليدوي في نظام المانيفكتورة.

ثالثاً – إلا أن الآلة أخذت تنافس قوة العمل في مجال الإنتاج. فقد أدى استعمالها إلى ظهور البطالة ، وأصبح من الممكن الاستغناء عن قوة العمل كلما حدث تطور جديد في المستوى التقني للآلة. كما أدى ظهور الآلة إلى إفلاس عدد كبير من المنتجين الحرفيين الصغار الذين لم يعد بوسعهم مسايرة الإنتاج الآلي في السوق.

وباختصار كان لاستعمال الآلة أثار عميقة شملت جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي. وقد ظهر ولأول مرة المشروع الآلي الذي أصبح الإطار العام لعملية الإنتاج الرأسمالي.

3-2- المشروع الآلي الرأسمالي:

كما هو معلوم فإن المشروع أو المصنع الآلي يضم عدداً من الآلات يقوم بتشغيلها عدد مناسب من العمال يجمعهم التعاون القائم على تقسيم العمل

والتخصص المهني. وقد يكون هذا التعاون بين العمال مقتصراً على عملية إنتاج ذات طبيعة واحدة مثل إنتاج الغزل ويطلق عليه التعاون الآلي البسيط. وأما أن يشمل عمليات إنتاج مختلفة مثل عمليات الغزل والنسيج معاً الذي يعتمد على تشغيل مجموعة متنوعة من الآلات ويطلق على هذا الشكل من التعاون لفظ التعاون الآلي المعقد أو المركب. ويتميز المشروع الآلي عن ورشات العمل اليدوي بعدد من الصفات أهمها:

أولاً: إن شكل التعاون بين عمال المشروع الآلي يمثل مرحلة متطورة قياساً على التعاون في أسلوب التعاون الرأسمالي البسيط وأسلوب المانيفكتورة. كما أن تقسيم العمل يختلف من حيث طبيعته عن تقسيم العمل اليدوي داخل نظام المانيفكتورة.

وكما لاحظنا فإن تقسيم العمل داخل المانفكتورة كان يعتمد على تجزئة الأعمال اليدوية البسيطة وعلى تخصص أدوات العمل اليدوي. أما في الإنتاج الآلي ، فإن تقسيم العمل يجب أن يتكيف مع تقسيم الآلة نفسها. لأن طبيعة العمل الآلي تقوم على تعاون عدد كبير من الآلات. كما أن كل آلة تنقسم عادة إلى أجزاء الآلة. وكل جزء منها يتطلب تخصصاً معيناً في العمل أو بكلمة أخرى فإن طبيعة الآلة هي التي تفرض نوعاً خاصاً من تقسيم العمل بحيث أصبحت قوة العمل خاضعة لمتطلبات العمل الآلي. وبينما كانت أداة العمل اليدوي في الإنتاج تخضع لمتطلبات الإنسان أصبح على الإنسان التكيف مع متطلبات الآلة وخصائصها.

ثانياً: لقد أدت عملية الإنتاج في المشروع الآلي إلى تعميق الهوة بين العمل العضلي والعمل الذهني. وأصبح المشروع يضم عدداً من العمال يتسم عملهم بصورة أساسية بالطابع العضلي إلى جانب فئة أخرى من المهندسين والفنيين المتخصصين بأعمال الإشراف التقني على الآلية.

ثالثاً: إن هذا التخصص والتقسيم بين العمل الذهني والعمل العضلي أدى بدون شك إلى تسهيل عملية العمل. إلا أنه من ناحية أخرى أدى إلى الحد من عملية الإبداع الفردي فقد كان العمل اليدوي قبل ظهور الآلة يتيح الفرصة لإظهار المهارة الفردية في عملية الإنتاج.

رابعاً: خلافاً للعمل اليدوي فإن العمل في المشروع الآلي لا يتطلب عادة قوة جسدية كبيرة. وقد سهل ذلك دخول الطفل والمرأة إلى عملية الإنتاج وقد حقق صاحب رأس المال من جراء ذلك مزايا كثيرة. من أهمها أن تشغيل المرأة والطفل ساعد على تخفيض الأجر. لأنه أصبح بإمكان العائلة الواحدة الاعتماد على دخول أفرادها مجتمعة بدلاً من الاعتماد على دخل فرد واحد كما كان الحال سابقاً. أن مجموع الدخول الفردية للعائلة الواحدة أصبح كافياً لتجديد طاقة عمل أفراد العائلة.

خامساً: لقد فتح المشروع الآلي مجالاً واسعاً لزيادة إنتاجية العمل وآفاقاً جديدة لتحقيق الربح. ولكن هذا يشترط تكثيفاً شديداً في العمل فقد أصبحت الآلة تشكل دافعاً جديداً لزيادة وقت العمل وتكثيفه حتى يكون بالمستطاع تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة واستهلاك قيمة الآلة بأقصى سرعة ممكنة. لأن مشكلة الاستهلاك الأمثل للآلة لم تبرز في السابق عندما كانت وسائل العمل اليدوي

تلقى تطوراً بطيئاً. بينما يواجه المشروع الآلي تطوراً سريعاً في مستوى الآلة ويتوجب عليه مسايرة هذا التطور عن طريق الاستهلاك السريع للآلة ومن ثم تستبدل بها آلة جديدة متطورة.

فالاستهلاك السريع للآلة يجنب صاحب رأس المال الكثير من المفاجآت كأن تنخفض قيمة الآلة في السوق أو قد تظهر آلة جديدة ذات إنتاجية أعلى من إنتاجية الآلة القديمة.

ذلك أن استهلاك قيمة الآلة لا يجري دفعة واحدة وإنما على دفعات وخلال سنوات عديدة. ففي كل سنة ينتقل جزء واحد فقط من قيمة الآلة (10 % مثلاً) إلى قيمة السلع الناتجة. وفي الأحوال العادية يعود هذا الجزء إلى صاحب الآلة بعد بيع السلعة الناتجة في السوق.

3-3- حدود استعمال الآلة:

لقد أوضحنا في فقرات سابقة أن الربح هو القانون الاقتصادي الأساسي الذي يحكم حركة رأس المال في النظام الرأسمالي. والربح هو المعيار الأساسي لنشاط رأس المال. وهذا ينطبق أيضاً على استخدام الآلة في عملية الإنتاج. فصاحب رأس المال يلجأ إلى استخدام الآلة بدلاً من وسائل العمل اليدوي لأن ذلك يحقق له مزيداً من الربح. وإذا لم تؤدي الآلة هذه الغاية فلا يكون هناك أي مبرر لاستعمالها في عملية الإنتاج وإن ما يحدد استخدام أية آلة جديدة أكثر

تطوراً من الآلة السابقة هو الإمكانية التي يتيحها مثل هذا الاستخدام لتحقيـق المزيـد من الربح.

إن صاحب رأس المال يجري عادة مفاضلة بين سعر الآلة وسعر قوة العمـل (الأجـر) اللذين يتأثران بعلاقات العرض والطلب مـن قـوة العمـل في سـوق العمـل. فـإذا كـان العرض من قوة العمل محدوداً والطلب عليها مرتفعاً فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأجـر وبالعكس. إن صاحب رأس المال يوازن بين تكلفة الآلة وبين تكلفة قوة العمل اللازمة. فإذا وجد أن استخدام آلة جديدة يزيد من حجم الربح فإنه يفضـل شراءهـا ولـو أدى إلى بطالة جزء من قـوة العمـل. وفي جميـع الأحـوال فـإن صـاحب رأس المـال يبحـث باستمرار عن التناسب الأمثل بـين عنـاصر الإنتـاج الماديـة وبـين عـنصر العمـل بهـدف تحقيق الحد الأقصى والأمثل من الربح.

ويلاحظ في بعض البلـدان الرأسـمالية التـي تكـون فيهـا الأجـور مرتفعـة أن المسـتوى التقني للآلة أعلى منـه في البلـدان الأخـرى. ففـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ونظـراً لفقدان قوة العمل في السابق واعتمادها على قوة العمـل المهـاجرة نجـد أن المسـتوى التكنولوجي حقق تقدماً كبيراً لتعويض النقص في قيمة العمل.

3-4- الثورة الصناعية والثورة العلمية التقنية:

بالنسبة للتطور التاريخي للإنتاج الآلي يجري عادة التمييز بين مرحلتين. الأولى هي مرحلة الثورة الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر. والثانية هي المرحلة الحالية التي يشهدها التطور التكنولوجي في البلدان المتطورة والتي يطلق عليها لفظ الثورة التقنية العلمية.

لقد بدأت الثورة الصناعية في إنكلترا ويرجع ذلك إلى عوامل موضوعية تتعلق بخصائص التطور التاريخي لإنكلترا ومن أهم هذه العوامل:

أولاً: انهيار الاقتصاد الإقطاعي بصورة مبكرة ، إذ سبق انهيار الإقطاع في إنكلترا انهياره في البلدان الأوربية الأخرى. وكان هذا النظام الذي يقوم أساساً على الاقتصاد الطبيعي والاكتفاء الذاتي يشكل عقبة رئيسية أمام الاقتصاد السلعي الرأسمالي الذي يتطلب توسعاً في علاقات التبادل لعلاقات السوق الداخلي والخارجي.

ثانياً: توفر قوة العمل في السوق ، فكان ذلك نتيجة طبيعية لتفتت علاقات الإقطاع وتحرير اليد العاملة في الريف وكانت اليد العاملة الريفية مصدراً أساسياً من مصادر قوة العمل في النظام الرأسمالي.

ثالثاً: مستوى التراكم النقدي نتيجة التوسع في مجال التجارة الخارجية بصورة أساسية فقد أحكمت إنكلترا سيطرتها على السوق الخارجية العالمية وحققت من وراء السيطرة والتجارة الاستعمارية أرباحاً طائلة كانت مصدراً أساسياً من مصادر التراكم النقدي فيها.

لقد بدأت الثورة الصناعية في مجال الصناعة النسيجية والغزلية نتيجة ارتفاع الطلب على هذه المنتجات في السوق الداخلي والخارجي. كما أدى تطور الآلة إلى تحسين وسائل النقل والاتصال الداخلي والخارجي معاً وبالتالي إلى توسع وامتداد السوق. وتدريجياً بدأ انتشار الآلة في الدول الأوروبية الأخرى وخاصة في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وروسيا التي بدأت طريق التطور نحو الرأسمالية.

وفي الوقت الحاضر تشهد الدول الرأسمالية وغيرها من الدول المتطورة ثورة صناعية علمية جديدة. إن الثورة العلمية الحالية تفتح أفاقاً جديدة أمام التطور الاقتصادي العالمي. إن الأتمتة ستسهم في حل الكثير من الصعوبات الاقتصادية القائمة في مجال الطاقة وتنمية الموارد الطبيعية. كما بإمكانها أن تسهم في تجاوز الحدود الطبيعية الفيزيولوجية والذهنية لقوة العمل.

إن التطور التكنولوجي الحديث والثورة العلمية يحدثان تغيرات هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتثير في نفس الوقت الكثير من المسائل النظرية أمام علم الاقتصاد. وتجري في هذا المجال حالياً محاولات جادة لتفسير هذه الظواهر الجديدة وتأثيرها على احتمالات التطور الاقتصادي والاجتماعي المقبل.

5- أشكال رأس المال:

4-1- رأس المال الصناعي:

هو أهم أشكال رأس المال في الاقتصاد الرأسمالي ، وتنبثق أهمية رأس المال الصناعي من إنجازه عملية الإنتاج المادي وبصورة خاصة في قطاع الصناعة.

وهو بذلك يختلف عن رأس المال التجاري أو التسليفي اللذين يتخصصان في مجال التداول ومن الوجهة التاريخية يعد رأس المال التجاري والربوي أقدم من رأس المال الصناعي ، إلا أن رأس المال الصناعي أضحى وبعد ظهور الإنتاج الآلي على وجه الخصوص أهم أشكال رأس المال بحيث يمكن القول بأن بقية أشكال رأس المال أصبحت تابعة بشكل أو آخر لرأس المال الصناعي. وفي الفقرات السابقة أوضحنا المراحل التي مرت بها عملية الإنتاج الرأسمالي. وتشكل مرحلة الانتقال إلى الإنتاج الآلي بدون شك أهم مراحل تطور النظام الرأسمالي وتطور علاقات الإنتاج للرأسمالي. وقد كان لرأس المال الصناعي دور أساسي في هذا التطور وكان تطور علاقات الإنتاج الرأسمالي يعتمد أساساً على الأشكال والمراحل التي اتخذها تطور رأس المال الصناعي.

4-2- رأس المال التجاري:

أشرنا في البحث الخاص بنظام الرق إلى الظروف التي أحاطت بنشوء رأس المال التجاري ورأس المال الربوي في مرحلة اتسمت باتساع مجال التبادل السلعي وازدياد دور النقد في الحياة الاقتصادية وفيما بعد ازدادت أهمية رأس المال التجاري والربوي في الاقتصاد الإقطاعي كنتيجة طبيعية لازدياد الإنتاج والتبادل. وفي الأساس فقد كان ظهور رأس المال التجاري مرتبطاً بانفصال عملية التبادل عن عملية الإنتاج. فبعد أن كان التبادل يتم مباشرة بين المنتجين (المقايضة) فإن صعوبة التبادل فيما بعد والناشئة عن ازدياد عدد المنتجين وتبعثرهم أدى إلى ضرورة وجود فئة وسيطة من التجار متخصصة بعمليات التبادل أي شراء وبيع السلع في السوق.

إن الاقتصاد الرأسمالي كما هو معروف اقتصاد تبادلي. ومن الطبيعي أن يكون للتبادل فيه أهمية اقتصادية خاصة هي أكبر بكثير من مكانة التبادل في الاقتصاديات السابقة للرأسمالية.

وبالنسبة لدور ووظيفة رأس المال التجاري في الاقتصاد الرأسمالي فمن الممكن التمييز بين مرحلتين. في المرحلة الأولى لنشوء الاقتصاد الرأسمالي لم يكن لرأس المال التجاري دور أساسي في عملية التبادل في السوق. وهذا يقود إلى أن رأس المال الصناعي كان يقوم بعملية الإنتاج والتداول في السوق معاً. ذلك لأن السوق في تلك المرحلة كان ضيقاً بسبب الضآلة النسبية للإنتاج وبالتالي كمية السلع الخاضعة للتداول.

في المرحلة الثانية ومع تطور الإنتاج الآلي وزيادة الإنتاج السلعي الكبير اتسعت عملية التبادل في السوق مما أدى إلى ضرورة انفصال عملية الإنتاج عن عملية التداول وأصبح رأس المال الصناعي متخصصاً في عملية الإنتاج بينما عهد إلى رأس المال التجاري مهمة القيام بعملية التداول في السوق.

وقد تميزت هذه المرحلة بالذات بتعدد مراكز الإنتاج واتساع التخصص والتنوع في إنتاج السلع كما تباينت الفترات الزمنية بين فترات الإنتاج وفترات الاستهلاك. فقد تستمر المصانع في إنتاج سلعة ما طوال السنة بينما يكون الطلب على استهلاكها منحصراً في فصل واحد من فصول السنة (كإنتاج الألبسة الشتوية مثلاً) كما تباعدت مراكز الإنتاج عن مراكز الاستهلاك نتيجة تبعثر المستهلكين بعد أن اتسعت المدن اتساعاً كبيراً. واتسعت علاقات السوق الداخلي والخارجي في آن واحد، كل هذه الظروف اقتضت أن يكون لرأس

المال التجاري دوراً هاماً في عمليات نقل السلعة وتخزينها وحفظها للوقت المناسب لبيعها في السوق.

لقد اتخذت الوساطة التي يقوم بها رأس المال التجاري أشكالاً مختلفة. وتعددت الحلقات الوسيطة بين مركز إنتاج السلعة وبين مراكز البيع النهائي. وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى تجارة الجملة وتجارة للفرق. أو التجزئة كمراحل وسيطة في عملية تداول السلعة. فقد تخصصت بعض رؤوس الأموال التجارية بتجارة الجملة وهي التي تقوم بدور الوسيط بين مراكز الإنتاج ومراكز بيع السلعة كما تخصصت رؤوس أموال تجارية أخرى بعملية التجارة بالمفرق. أي إيصال السلعة إلى المستهلك النهائي.

4-3- رأس المال التسليفي:

يتعامل هذا النوع من أنواع رأس المال بالنقد. ويحصل مالك النقد مقابل التسليف على عائد يسمى بالفائدة. وكان رأس المال الربوي قد ظهر ولأول مرة في اقتصاد الرق. إلا أن رأس المال التسليفي الذي نشأ مع ظهور الرأسمالية حل مكان رأس المال الربوي وأصبح جزءاً أساسياً من رأس المال الاجتماعي.

من البديهي أن يكون للنقد في الاقتصاد الرأسمالي السلعي – النقدي دور تميز وأكثر فعالية منه في الاقتصاديات السابقة الرأسمالية. وعادة لا يقوم صاحب رأس المال التسليفي بنفسه بتوظيف النقد في استثمارها. وإنما يمنح هذا الحق لأصحاب رؤوس الأموال الصناعية والتجارية مقابل معدل معين من الفائدة.

ويقوم النظام المصرفي حالياً بإنجاز وظائف رأس المال التسليفي والإشراف على الحركة النقدية وتوجيهها وفق متطلبات السياسة المصرفية المقررة. إن الأجهزة المصرفية لا تعتمد عادة على رؤوس أموالها الخاصة في منح القروض وإنما تعتمد على الأموال الفائضة عن حاجة المجتمع خلال فترة ما من الزمن. وتتكون الأموال الفائضة عادة من النقد غير الموظف في مجال الاستثمار أو الاستهلاك. ويرجع وجود مثل هذه النقود إلى التفاوت الزمني بين عملية الشراء وعمليات البيع أو إلى وجود أقساط استهلاك رأس المال الثابت كأقساط استهلاك الآلة المتراكمة حتى يحين وقت استبدال الآلة. أو قد تكون نتيجة الادخارات التي يودعها بعض الأفراد في المصارف.

إن المصارف تقوم بتوظيف هذه النقود الحرة لفترة معينة وذلك في منح القروض مقابل الفائدة. وقد تكون هذه القروض قصيرة لأجل تمنح لفترة وجيزة أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل. كما أصبح خصم السندات والكمبيالات وغيرها من الأدوات التجارية إحدى الوظائف الأساسية للأجهزة المصرفية.

لقد مرت أشكال رأس المال في مراحل مختلفة من التطور. إلا أن ما يميز مرحلة الاحتكار الحالية هو التعاون والترابط الوثيق فيما بين أشكال رؤوس الأموال المختلفة بحيث لا يجوز الفصل بين رأس المال الصناعي الذي ما يزال أهم أشكال رأس المال وبين رأس المال التجاري والتسليفي.

الأجر في النظام الرأسمالي

1- تمهيـــــد:

في الفصول السابقة أشرنا أكثر من مرة إلى أن هنـاك شرطـاً أساسـياً يجـب أن يتـوفر حتى يمكن تحقيق الإنتاج الرأسمالي أو عملية تجديـد الإنتـاج الرأسـمالي وهـو وجـود قوة العمل وذلك بالإضافة إلى ضرورة تـوفر وسـائل الإنتـاج المختلفـة (البنـاء والآلات والمواد الأولية وغيرها) في السوق.

إذن لا بد من وجود أناس يعرضون قـوة عملهـم للبيـع في سـوق العمـل مقابـل مـا يسمى بأجر العمل. والأجر كإحدى الظواهر الاقتصـادية للنظـام الرأسـمالي يعـبر مـن حيث المحتوى عن علاقة اجتماعية بين من يملك رأس المال من جهة وبين مـن يملـك قوة العمل من جهة أخرى.

والأجر كغيره من العلاقات الاقتصادية يحتاج للبحـث والتحليـل بهـدف الكشـف عـن القوانين التي يخضع لها في ظل الاقتصاد الرأسمالي. إن دراسة نظام الأجـور في النظـام الرأسمالي يعد من المواضيع الهامـة التـي تعـرض لهـا علـم الاقتصـاد. وقـد ظهـرت نظريات متعددة حـول موضـوع الأجـر. وهـذه النظريـات تختلـف أيضـاً في تفسـيرها لمحتوى وجوهر الأجر الذي اتخذ أشكالاً مختلفة في النظام الرأسمالي.

2- أشـــــكال الأجر:

لقـد اتخـذ الأجـر في النظـام الرأسـمالي منـذ نشـوئه أشـكالاً مختلفـة. ويرجـع تعـدد أشـكال الأجـر إلى أسـباب واعتبـارات شـتى تـرتبط بطبيعـة المراحـل التاريخيـة

للاقتصاد الرأسمالي وظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والفقرات القادمة تبحث في الأشكال الأساسية للآجر في النظام الرأسمالي

3- 1- **أجر الوقت:**

حسب هذا الشكل يعد الوقت الذي يستغرقه عمل العامل مقياساً لتحديد الأجر ويشكل معدل أجر الساعة الواحدة والذي يرمز إليه عادة بسعر العمل وحدة قياس الأجر. وتتخذ وحدة قياس الأجر أساساً لحساب الأجر اليومي أو الأسبوعي أو الشهري ، حيث يكون أجر العامل في اليوم أو الأسبوع أو الشهر عبارة عن سعر العمل (سعر ساعة العمل الواحدة) مضروباً بعدد ساعات العمل اليومي أو الأسبوعي فإذا كان سعر العمل أو سعر ساعة العمل الواحدة نصف دولار فإن أجر العامل اليومي يكون أربعة دولارات إذا بلغت ساعات العمل اليومي ثماني ساعات في اليوم الواحد.

إن نظام الوقت القائم على أساس أجر الساعة الواحدة يحقق لصاحب رأس المال عدة مزايا منها:

أولا - **إطالة ساعات العمل اليومي:**

يمكن إطالة ساعات العمل اليومي عن طريق إنقاص سعر العمل في الساعة الواحدة. ففي هذه الحالة قد يقبل العامل بإطالة ساعات العمل اليومي وذلك من أجل زيادة مقدار الأجر اليومي الضروري لتحديد قوة عمله اليومية والإنفاق على أفراد عائلته. فإذا تحدد سعر ساعة العمل الواحدة أربعين سنتاً بدلاً من خمسين سنتاً ففي هذه الحالة فإن على العامل أن يقوم بعشر

ساعات عمل في اليوم بدلاً من ثمـاني سـاعات حتـى يـتمكن مـن المحافظـة عـلى مقدار الأجر اليـومي الضروري وهـو يعـادل حسـب الافـتراض أربعـة دولارات في اليوم الواحد.

وحتى إذا افترضنا أن سعر ساعة العمل الواحدة بقي على حاله دون تغيـير (خمسين سنتاً حسب المثال السابق) فإن ساعات العمل اليومية قـد ترتفـع مـن ثمـاني ساعات إلى عشر ساعات ، وعندها يحصل العامل على ما يسمى بـأجر العمـل الإضـافي إن ما يحصل عليه العامل من أجر إضافي قدره (50 سنت ×2 ساعتين = 1 دولار واحد) لا يعادل ما يفقد من الطاقة المبذولة في الساعات الأخيرة من العمل ، لأن الساعات الأخيرة من العمـل تتطلـب تكثيفـاً لطاقـة العمـل وبجهـد العامـل أكـبر مـما تتطلبـه ساعات العمل الأولى. لأن قوة العمل تستهلك تدريجياً خلال العمل.

ثانياً - تحقيق المرونة التي تتطلبها مقتضيات الإنتاج:

إن تحديد الأجر على أساس الساعة الواحدة يتيح إمكانية تحقيق المرونة في الإنتاج التي تتطلبها شروط العرض والطلب في السـوق. إذ باسـتطاعة صـاحب رأس المال أن يقلل من ساعات العمل اليومي أو الأسبوعي إذا تقلص الطلـب عـلى السلعة في السوق في فترة ما من الزمن. وفي مثل هذه الحالات لا يحصـل العامـل على نفس الأجر طالما أن سعر ساعة العمل هو مقياس الأجر وليس سـعر العمـل اليومي أو الأسبوعي الثابت. لأن مقدار الأجر يتوقـف عـلى عـدد سـاعات العمـل الفعلي.

ثالثا - **تكثيف العمل:**

إذ أن تحديد سعر ساعة العمل الواحدة كمقياس لحساب الأجر اليومي أو الأسبوعي أو الشهري يتيح الفرصة لتكثيف العمل. فقد يلجأ صاحب رأس المال أحياناً إلى تخفيض ساعات العمل اليومي لأسباب لا تتعلق بتحقيق المرونة المطلوبة في الإنتاج وإنما يكون هذا التخفيض بهدف تحقيق تكثيف العمل. حيث أن تخفيض ساعات العمل اليومي يساعد في المحافظة على طاقة العمل لفترة قصيرة. وخلال هذه الفترة القصيرة من العمل يكون العامل في حالة من النشاط الجسدي والذهني تساعده على تكثيف العمل وتركيز الجهد الذي ينعكس في النهاية في زيادة إنتاجية العمل خلال وحدة الزمن أي زيادة عدد الوحدات المنتجة من السلع خلال الساعة الواحدة.

إلا أن نظام أجر الوقت لا يعطي العامل أي حافز مادي لزيادة إنتاجية العمل إلى أقصى حد ممكن لأن الأجر يتحدد وفق سعر ساعة العمل الواحدة. ولذلك لا بد من اللجوء إلى استخدام نظام دقيق للرقابة على العمل بهدف الاستغلال الكامل لوقت العمل. كما يقوم صاحب رأس المال بمنح مكافآت إضافية للعمال المهرة الذين يحققون معدلات عالية في إنتاجية العمل. ولكن مهما يكن الأمر فقد يرى صاحب رأس المال أنه من الأفضل في بعض الظروف التخلي عن نظام أجر الوقت واستبداله بشكل آخر وهو شكل أجر القطعة.

2-2- أجر القطعة:

حسب هذا الشكل من أشكال الأجور فإن مقدار الأجر اليـومي أو الأسـبوعي يتحـدد على أساس كمية أو عدد القطع المنتجة التـي يحققهـا العامـل أو يتوقـف عـلى عـدد المراحل التي ينجزها العامل في عملية الإنتاج. إذ خلافاً لشكل أجر الوقـت فـإن الأجـر الذي يحصل عليه العامل لا يتحدد وفقاً لسـعر سـاعة العمـل كوحـدة القيـاس الأجـر وإنما يرتبط تحديده بعدد الوحدات السلعية المنتجـة أو يعـدد مراحـل محـددة مـن العمليات الإنتاجية خلال فترة ما من الزمن.

فإذا كان سعر ساعة العمل مضروباً بعدد سـاعات العمـل هـو الـذي يحـدد بالنتيجـة مقدار الأجر اليومي أو الأسبوعي حسب نظام أجـر الوقـت فـإن الأجـر يختلـف عنـد حسابه وفقاً لنظام أجر القطعة ، إذ أن وحدة القياس حسب نظام أجـر القطعـة هـي معدل أجر القطعة الواحدة. ويتحدد هذا المعدل عـادة وفقـاً لمعـايير ومقـاييس فنيـة تحدد بالتالي عدد القطع أو السلع الواجب إنتاجها خلال وحدة الزمن.

ويمكن الاستنتاج بأن شـكل أجـر القطعـة مـا هـو إلا عبـارة عـن مقيـاس ظاهري لتحديد الأجر اليومي أو الأسبوعي أو الشهري. حيث تبقـى وحـدة الـزمن هي المقياس الأساسي والجوهري لحساب وتحديد الأجـر. ذلـك لأن إنتـاج القطعـة الواحـدة يجسـد كميـة مـن الـزمن الـلازم بنتاجهـا. وأن معـايير إنتـاج القطعـة تتحدد بالزمن الذي يستغرقه إنتاج هذه القطعة كأن تقول إن قطعة ما تحتاج إلى نصـف سـاعة لإنتاجهـا. وباختصـار يمكـن القـول بـأن أجـر القطعـة مـا هـو إلا شكل معدل لأجر الوقت. فإذا كان أجـر الوقـت لا يـربط بـين الوحـدة الزمنيـة (

الساعة) وبين عدد القطع أو الوحدات الناتجة فإن نظام أجر القطعة يـربط بـين عدد القطع أو الوحدات المنتجة وبين الزمن الـذي يتطلبـه إنتـاج هـذه القطـع أو الوحدات.

إلا أن معدل أجر القطعة لا يبقى ثابتاً ، ويخضع تغير هذا المعـدل لعـاملين أولهـما زيادة إنتاجية العمل أي زيادة عدد الوحدات أو القطع الناتجة خلال الساعة الواحدة وذلك عن طريق إدخال وسائل تكنيكية حديثة على عمليـة الإنتـاج وثـانيهما تكثيـف العمل إلى أقصى حد ممكن أي تكثيف وتركيز طاقة العمل بهدف زيادة عـدد القطـع المنتجة ضـمن ظـروف الإنتـاج القائمـة دون إدخـال وسـائل حديثـة ، أي العمـل عـلى استغلال الطاقة الإنتاجية للآلة إلى أقصى حد ممكن.

أولاً - سهولة الرقابة:

إذ أن وضع معايير للعمل يتحدد بموجبها عدد القطع الواجب إنتاجهـا خـلال وحدة ما من الزمن يسهل عملية الرقابة عـلى كميـة ونوعيـة المنتجـات التـي يحققهـا العامل في عملية الإنتاج ، حيث لا تخضع الرقابة إلى الأسـلوب العشـوائي وإنمـا تـتم في مثل هذه الحالة بالمقارنة مع المقاييس الإنتاجية المحددة.

ثانيا -ربط الأجر بالإنتـــــاج:

ففي نظام أجر القطعة لا يدفع الأجر مقابل أي جهد مـن العمـل مـا عدا الجهد أو العمل الـذي يحقـق المقـاييس التـي يحـددها صـاحب العمـل. فـإذا افترضـنا عـلى سـبيل المثـال أن معيـار إنتـاج القطعـة الواحـدة سـتون

دقيقة وأن معدل أجر القطعة الواحدة نصف دولار ، فلو استغرق عامل ما في إنتاج هذه القطعة وقتاً يفوق المعيار الزمني المحدد وكان على سبيل المثال ثمانين دقيقة ، فلا يتقاضى هذا العامل أي أجر إضافي مقابل الجهد الإضافي الذي بذله خلال العشرين دقيقة الأخيرة. وبذلك تصبح الغاية من اللجوء إلى استخدام نظام أجر القطعة أكثر وضوحاً إذ أن استخدام هذا الأسلوب يحث العامل على التقيد بمعايير العمل المحدد ويدفعه إلى تكثيف العمل وبذل أقصى طاقته حتى يحقق إنتاج عدد القطع المطلوبة ويضمن بالتالي الأجر الضروري لتجديد قوة عمله.

إن لكل من شكل أجر الوقت وأجر القطعة مزاياه ومساوئه بالنسبة لصاحب رأس المال. فإذا كان نظام أجر الوقت بالرغم من مزاياه يفتقر إلى مزية ربط الأجر بالإنتاج فأن إحدى مساوئ نظام أجر القطعة هي صعوبة تغيير معايير نتائج العمل بين فترة وأخرى إذ أن مثل هذا التغيير يستلزم دراسة فنية دقيقة فضلاً عن الانعكاسات السلبية التي يسببها تخفيض أجر القطعة الواحدة في أوساط العاملين وقد يصطدم أي تخفيض في معدل أجر القطعة الواحدة بمعارضة عمالية يصعب معها إجراء أي تغيير في المعدل المقرر للقطعة الواحدة.

إذن يتوقف تطبيق كل من نظام أجر الوقت ونظام أجر القطعة على الكثير من الاعتبارات الاقتصادية والفنية والسياسية. ومن هذه الاعتبارات تطور المستوى التكتيكي وانعكاسه على الأجور ومنها أيضاً الدور الذي تلعبه النقابات العمالية في تحديد الأجر في النظام الرأسمالي.

ومن الوجهة التاريخية كان استخدام نظام أجر الوقت ممكناً في المراحل الأولى المبكرة في تاريخ النظام الرأسمالي. ففي هذه المراحل كان العمل اليدوي هو الشكل الشائع في عملية الإنتاج. ونتيجة لاستخدام العمل اليدوي لم تكن إنتاجية العمل مرتفعة بحيث تتطلب وضع معايير دقيقة لعدد القطع الواجب إنتاجها. ومن أجل ذلك كان تطبيق نظام أجر الوقت ممكناً. وفي مرحلة متقدمة من الإنتاج ومع دخول الآلة بصورة خاصة إلى عملية الإنتاج ، أصبح استخدام أجر القطعة ضرورياً نظراً للاهتمام بزيادة إنتاجية الآلة واستغلالها استغلالاً كاملاً.

في الظروف الحالية التي تحيط بعملية الإنتاج في النظام الرأسمالي والتي تتميز بإحداث ثورة علمية – تقنية في أساليب وطرق الإنتاج عن طريق استخدام الآلات الأوتوماتيكية وغيرها من الأساليب التكنولوجية الحديثة ، في مثل هذه الظروف الجديدة فإن إنتاج أكبر كمية ممكنة من السلع يرتبط مباشرة بسرعة العمل الآلي في إنجاز العمليات الإنتاجية المختلفة. وفضلاً عن ذلك فإن أولى النتائج المترتبة على إدخال تغييرات مستمرة في الأساليب التكنولوجية هي الزيادة المستمرة في إنتاجية العمل. وفي ظل هذه الظروف المتغيرة باستمرار يصبح من الصعوبة بمكان وضع معايير ثابتة ودقيقة لعدد القطع أو السلع الواجب إنتاجها خلال وحدة الزمن. أضف إلى ذلك تضاؤل دور العمل الجسدي في عملية الإنتاج. كل هذه العوامل تجعل من استخدام نظام أجر القطعة أمراً في غاية الصعوبة. ويصبح نظام أجر الوقت أكثر ملاءمة منه في ظل هذه الظروف. ففي الولايات المتحدة تتقاضى نسبة

كبيرة من العمال الجر على أساس أجر الوقت. ويتضاءل استخدام نظام أجـر القطعـة في الفروع الإنتاجية التي تلجأ إلى إدخال الوسائل التقنية الحديثة على عملية الإنتاج.

-الأجر الاسمي والأجر الحقيقي وعوامل تغيير أجر العامل

1- الأجر الاسمي والأجر الحقيقي:

تضمنت الفقرات السابقة دراسة أشكال الأجر. وهذه الدراسة أوضحت مختلف الأسس التي تتخذ في تحديد الأجر في النظام الرأسمالي. كما أصبح واضحاً أن الهدف الأساسي من تغير أشكال الأجر والانتقال من شكل إلى آخر هو تكثيف العمل وزيادة إنتاجية العمل إلى أعلى مستوى تسمح به ظروف الإنتاج.

ولكن مهما اختلف شكل الأجر سواء أكان على أساس الوقت أم القطعة أم غيرها فإننا في جميع الأحوال يجب أن نميز بين نوعين من الأجر (13).

الأول: - الأجر الاسمي:

وهو يمثل الأجر النقدي أو كمية النقود التي يحصل عليها العامل ويطلق عليه أحياناً بالأجر النقدي الاسمي.

الثاني - الأجـــر الحقيقي:

أمـا الأجـر الحقيقـي فهـو يمثـل كميـة ونوعيـة السـلع والخـدمات استهلاكية المختلفة التي يتمكن العامل من الحصول عليها عندما يقوم بعملية

[13] الان تورين – انتاج المجتمع – دمشق – وزارة الثقافة 1977 – صفحة 214

تحويل الأجر النقدي إلى سلع وخدمات ضرورية في السوق. وأن كمية ونوعيـة السـلع والخدمات التي يحصل عليهـا العامـل هـي التـي تحـدد المسـتوى المعـيشي الحقيقـي وتحدد الظروف المختلفة التي يتم فيها تجديد قوة العمل.

ويمكن الإشارة أيضاً إلى أنـه في المراحـل الأولى مـن تطـور النظـام الرأسـمالي انتشر وبدرجات متفاوتة ما يسمى بالأجر الطبيعـي ، وحسـب الأجـر الطبيعـي فـإن العامل لا يحصل على كامل أجره على شكل نقدي. فقد كان يـدفع القسـم الأول عـلى شكل نقدي والقسم الثاني على شكل سلع مختلفة. وقد ظل الأجـر الطبيعـي قائمـاً في روسيا حتى عام 1910حيث كان يدفع 10/1

من أجر العامل على شكل سلع اسـتهلاكية. وكانـت تقـوم بهـذه المهمـة محلات تجارية تابعة مباشرة للمؤسسـات الصـناعية. وكانـت هـذه المحـلات هـي التي تحدد سعر ونوعية هذه السـلع. وتـدريجياً اختفـى الشـكل الطبيعـي للأجـر في الدول الرأسمالية. وأصـبح الأجـر النقـدي هـو الشـكل الشـائع للأجـر في هـذه الدول.

بعد تقسيم الجر إلى نـوعين. الأجـر النقـدي والجـر الحقيقـي يصـبح بـديهياً القول بأنه لا يجوز النظر إلى مستوى الأجر من زاويـة الأجـر النقـدي الـذي يتقاضـاه العامل. لكن ما هو أهم من الأجر الاسمي هو الأجـر الحقيقـي أي القيمـة الحقيقيـة التي يمثلها الأجر النقدي والتي تتمثل في كمية ونوعية السلع والخدمات التـي يحصـل عليها العامل مقابل الأجر النقدي في السوق.

إن تحليل العلاقة القائمة بين الأجر الاسمي النقدي وبين الأجر الحقيقي يقودنا إلى الكشف عن وجود علاقة غير ثابتة وغير متوازية بين نوعي الأجر الاسمي والحقيقي إذ أن هذه العلاقة بين الأجر النقدي والجر الحقيقي تظهر بأشكال مختلفة.

الأول: زيادة الأجر الاسمي النقدي مع بقاء أسعار السلع استهلاكية ثابتة في السوق ففي هذه الحالة يمكن القول أن هناك زيادة في الأجر الحقيقي لأن العامل يستطيع الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات نتيجة زيادة الأجر النقدي مع ثبات السعار في السوق.

الثاني: زيادة اجر اسمي النقدي بنسبة أقل من زيادة الجر الحقيقي. فلو ارتفع الأجر الاسمي النقدي بنسبة 5 % وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية في السوق إلى 10% ففي في مثل هذه الحالة انخفاض في مستوى الأجر الحقيقي. ذلك لأن الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية تكون في هذه الحالة أكبر من الزيادة النسبية في الأجر الاسمي. أي أنه بالرغم من ارتفاع الجر الاسمي النقدي فإن العامل سيحصل على كمية أقل من السلع والخدمات.

الثالث: زيادة الأجر الاسمي النقدي بنسبة متوازية مع زيادة الأجر الحقيقي. فلو ارتفع الأجر الاسمي النقدي بنسبة 5%. وبالمقابل ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنفس النسبة أي 5% فإن العامل يحافظ في هذه الحالة على مستوى الأجر الحقيقي بالرغم من زيادة الأجر الاسمي وذلك نظراً لارتفاع الأسعار بنفس نسبة زيادة الجر الاسمي.

وهكذا يصبح من البديهي عند دراسة وتحديد العلاقة بين الأجر الاسمي النقدي وبين الأجر الحقيقي أن نأخذ بالاعتبار العوامل التالية.

العامل الأول: وهو كمية النقد التي يحصل عليها العامل والتي تمثل مستوى الأجر الاسمي النقدي.

العامل الثاني: مستوى أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية الضرورية لتجديد قوة العمل ولحياة عائلة العامل. لأن ارتفاع أو انخفاض أسعار هذه السلع والخدمات هي التي تحدد المستوى المعاشي للعامل وعائلته ، ليصبح بالتالي من الخطأ النظر إلى مستوى الأجر من زاوية الأجر الاسمي النقدي فقط.

العامل الثالث:معدل أو نسبة الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي إلى تخفيض الرواتب والأجور. فمن المعلوم أن شكل الضريبة المباشرة يكون على شكل اقتطاع مباشر من الرواتب والأجور بنسبة قد تختلف بين حين وآخر كأن نقول مثلاً أن نسبة الضريبة المباشرة على دخل الرواتب والأجور هي 10% من القيمة الكلية للأجر كما قد تفرض الضرائب والرسوم بصورة غير مباشرة مثلاً فرض ضريبة أو رسم على أسعار بعض السلع الاستهلاكية (كالرسوم المفروضة على السكر أو غيره). وهذه الأشكال الضريبية المباشرة وغير المباشرة تؤدي إلى تخفيض الأجر النقدي والجر الحقيقي وتتحول إلى شكل من أشكال إيرادات الميزانية العامة للدولة.

إن هذه العوامل مجتمعة هي التي تحدد مستوى الدخل الحقيقي والفعلي.

ولتوضيح العلاقة بين هذه العوامل نفترض ، على سبيل المثال ، أن الأجر النقدي في فترة ما بلغ –500- دولار وبلغت الضرائب المباشرة والحسميات الأخرى مثل حسميات التأمين الاجتماعي والصحي – 100- دولار فإن الأجر النقدي الصافي يصبح في هذه الحالة – 400- دولار ، وهو الدخل أو الأجر الصافي الذي يتصرف به العامل في شراء السلع والخدمات الضرورية في السوق. وباختصار فإن كمية ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل في السوق هي التي تحدد المستوى المعيشي للعامل أو بكلمة أخرى هي التي تحدد الدخل الحقيقي. فلو افترضنا أن تغيراً ما حدث في مستوى الأجر النقدي بحيث ارتفع بنسبة 10% فإن الدخل النقدي يصبح في هذه الحالة –550- دولار. فإذا بقيت العوامل الأخرى على حالها أي دون تغير في مستوى السعار ونسب الضرائب فلا شك أن العامل يستطيع في هذه الحالة شراء كمية أكبر من السلع والخدمات في السوق مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأجر أو الدخل الحقيقي. أما إذا رافقت هذه الزيادة في الدخل النقدي زيادة أكبر منها في أسعار السلع والخدمات أو زيادة جديدة في النسب الضريبية بحيث بلغت نسبة ارتفاع الأسعار 15% فإن العامل لا يتمكن من الحصول على نفس الكمية السابقة من السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل أو الأجر الحقيقي وذلك بالرغم من ارتفاع الأجر الاسمي النقدي. أما إذا ارتفعت الأسعار والضرائب بنفس نسبة الزيادة في الأجر الاسمي النقدي فإن العامل في هذه الحالة سيحافظ على المستوى السابق للدخل الحقيقي.

إن ظاهرة التضخم المتمثلة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات تؤثر بدون شك تأثيراً سلبياً على مستوى الدخل الفردي الحقيقي فيما لو كانت معدلات زيادة التضخم أي معدلات زيادة أسعار السلع والخدمات أعلى من زيادة معدلات ارتفاع الأجر الاسمي النقدي. أما إذا تعادلت معدلات زيادة التضخم مع معدلات زيادة الأجر النقدي اسمي فلا يحدث عندئذ أي تغير في مستوى الدخل الحقيقي. كما أن زيادة الدخل النقدي الاسمي وفق معدلات أعلى من زيادة معدلات التضخم ستؤدي إلى ارتفاع في مستوى الدخل الحقيقي.

2- العوامل الأساسية في تغير قيمة ومستوى أجر العمل :

بعد أن ميزنا بين مفهوم الأجر الاسمي النقدي ومفهوم الأجر الحقيقي وأوضحنا العلاقة المتبادلة بينهما لا بد من البحث في العوامل المختلفة التي تؤدي إلى تغير في مستوى وقيمة أجر العمل. إذ يلاحظ في الحياة العملية أن أجر العمل لا يبقى ثابتاً وإنما يتغير باستمرار بفعل الكثير من العوامل. فإذا كانت الغاية النهائية من استخدام أجر العمل هي تجديد طاقة وقوة العمل فإن تحقيق هذه الغاية لا يتم في ظروف اقتصادية ثابتة لأن هذه الظروف خاضعة لمجموعة من التغيرات في المستوى والتطور الاقتصادي. وطالما أن الظروف والعلاقات الاقتصادية في تغير ديناميكي مستمر فإن مقدار وقيمة أجر العمل كإحدى الظواهر والعلاقات الاقتصادية لا يبقى بالتالي في حالة الثبات وإنما في حالة التغير المستمر. فقد يزداد أو ينقص مقدار أجر العمل. إذن لا بد من معرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذا التغير في أجر العمل. وفي الواقع هناك

عوامل متعددة ذات تأثير مختلف على تغير مستوى أجر العمل. ومـن هـذه العوامـل ما يساعد على تخفيض أجر العمل ومنها ما يستلزم زيادة أجر العمل وهذه العوامـل هي:

آ - عوامل انخفاض أجر العمل:

يرجع هذا العامل بصـورة أساسـية **إلى زيـادة إنتاجيـة العمـل**. وبعـد زيـادة إنتاجيـة العمل أي العامل الرئيسي الذي يساعد على تخفيض الأجـر النقـدي الضروري لتجديـد قوة العمل. فقد أشرنا مراراً إلى أن زيادة إنتاجية العمل تعنـي زيـادة السـلع المنتجـة خلال وحـدة الـزمن وهـي السـاعة الواحـدة. فلـو افترضـنا أن إنتاجيـة العمـل كانـت وحدتين من السلع في السـاعة الواحـدة ثـم تضـاعفت نتيجـة لتحسـين شروط الإنتـاج كإدخال وسائل حديثة على عملية الإنتاج بحيث أصبح عدد الوحدات المنتجـة خـلال الساعة الواحـدة أربـع وحـدات بـدلاً مـن وحـدتين ، فـإن إنتاجيـة العمـل تكـون قـد تضاعفت وفي حالة تضـاعف إنتاجيـة العمـل عـلى هـذا الشـكل فـإن إنتـاج الوحـدة الواحدة يتم خلال ربع ساعة بدلاً من نصف سـاعة ، وهكـذا تتنـاقص تكلفـة الإنتـاج وتكلفة العمل المبذول في إنتاج السـلعة الواحـدة ، ومـن جهـة أخـرى فـإن انخفـاض التكلفة يعني انخفاضاً في قيمة وسعر السلعة في السوق.

فلـو حـدث مثـل هـذا الأمـر في إنتـاج السـلع الاسـتهلاكية بحيـث تضـاعفت إنتاجيـة العمل في إنتاج هذا النـوع مـن السـلع فمـن المنطقـي والطبيعـي أن تـنخفض أسـعار سلع الاستهلاك الفردي إلى نصـف الأسـعار السـابقة والتـي كانـت سـائدة في السـوق. وفي وجــود مثــل هــذه الحالــة فــإن العامــل لا يحتــاج إلى نفــس الكميــة مــن

الأجر الذي كان يتقاضاه سابقاً لشراء السلع الاستهلاكية الضرورية. حيث أن نصف مقدار الأجر السابق يكفيه في حال انخفاض السعار إلى النصف للحفاظ على مستوى الدخل الحقيقي. فإذا انخفضت أسعار السلع بنسبة 50% فإن 50% من الأجر النقدي السابق يكون كافياً لشراء نفس الكمية من السلع الاستهلاكية الضرورية لتجديد قوة العمل.

إلى جانب هذا العامل الأساسي في انخفاض أجر العمل يوجد هناك أيضاً عوامل أخرى تساعد في تخفيض أجر العمل. فمن المعلوم أن زيادةالطلب على قوة العمل في النظام الرأسمالي قد دفعت إلى دخول المرأة وبعض أفراد العائلة الواحدة كالأطفال إلى عملية الإنتاج. إن اشتراك عدد أكبر من أفراد العائلة في عملية الإنتاج سيزيد بدون شك من مجموع الدخول النقدية الاسمية للعائلة الواحدة. إن زيادة عدد الدخول الفردية للعائلة الواحدة سيتيح الفرصة إلى إنقاص الأجر النقدي الاسمي للفرد الواحد طالما أن تزايد عدد الدخول الفردية يصبح كافياً لاستمرار حياة العائلة الواحدة. بينما لو اعتمد مستوى الحياة العائلة على دخل فرد واحد فقط من أفرادها فلا بد في هذه الحالة من أن يكون الأجر النقدي لهذا الفرد الواحد مرتفعاً حتى يلبي المتطلبات المعيشية الضرورية للعائلة واحتياجاتها المختلفة.

ب -**عوامل زيادة أجر العمال:**

إلى جانب وجود العوامل التي تساعد على تخفيض الأجر النقدي توجد عوامل أخرى تستدعي زيادة قيمة أجر العامل. وفي هذا الصدد يمكن ذكر العوامل التالية التي تساعد على زيادة أجر العمل:

أولاً - عامل تزايد الاحتياجات الفردية:

من المعلوم أن الاحتياجات الفردية وكذلك وسائل إشباعها لا تبقى ثابتة وإنما هي في حالة تغير مستمر. فمع مرور الزمن تتطور وتـزداد هـذه الاحتياجـات الفرديـة كماً ونوعاً. ففي مرحلة معينة تصبح بعض الحاجات التي كانت تعد كمالية في السابق من الحاجات الضرورية. وهكذا تتغير مـع التقـدم الاقتصـادي والاجتماعـي الحاجـات الفردية المادية والثقافية الضرورية لتجديد قوة العمل. إذ يلاحظ في الوقـت الحـاضر تزايد الحاجات الفردية المختلفة مع تزايد وتنـوع المنتجـات المختلفـة. وهـذا التطـور الكمي والنوعي في المستوى المعاشي للفرد يؤدي إلى ضرورة زيادة الأجر حتـى يمكـن مواجهة المتطلبات الاستهلاكية الفردية المتزايدة.

ثانيا - عامل تكثيف العمل:

لقد أشرنا سابقاً إلى أن صاحب رأس المال يلجأ إلى تكثيـف العمـل إلى أقصى درجة ممكنة وذلك بهدف الاستغلال السريع والأمثل لوسـائل الإنتـاج وتحقيـق الحـد الأقصى من إنتاجية العمل والربح. ومن أجل ذلـك يسـتخدم صـاحب رأس المـال كـل الوسائل الممكنة للرقابة على العمل والحوافز المختلفـة مـن أجـل تكثيـف العمـل أي زيادة وتركيـز الجهـد الـذي يبذلـه العامـل في عمليـة العمـل. إلا أن تكثيـف العمـل المبذول في عملية العمل يستلزم تزايداً في إنفاق الطاقة الجسدية والذهنية. ومن جهة أخرى فإن تزايد الإنفاق في الطاقة الجسدية والذهنية يتطلب تزايـد في كميـة السـلع والخـدمات الضروريـة لتعـويض الاسـتهلاك الكثيـف في طاقـة العمـل. أي أن ذلـك يستدعي زيادة أجر العمل.

إن التطـور التقنـي والعلمـي يتطلـب مسـتوى معينـاً مـن المعرفـة العلميـة والتأهيل الفني. وفي الوقت الحاضر يتزايد هـذا التطـور بوتـائر سريعـة وهـو يفـرض باستمرار ارتفاعاً في مستوى العـاملين الفنـي والعلمـي. فـالشروط التكتيكيـة المنتجـة تجعل عملية الإنتاج أكثر تعقيداً من السابق. وهي تتطلب من العاملين تركيزاً ذهنيـاً وتكثيفاً شديداً في العمل حتى يمكن التحكم في العمليات الإنتاجية المعقدة. إن هذه الشروط الجديدة تستلزم بدون شك زيادة الأجر التعويض اسـتهلاك الطاقـة الذهنيـة التي يستلزمها التكثيف المتزايد في عملية العمل.

ثالثا - عامل مستوى التأهيل والمهارة:

إن أجر العمل يتحدد وفق اعتبـارات تتعلـق بدرجـة التأهيـل الفنـي والخبرة والمهارة ومع اختلاف درجـات التأهيـل والمهـارة تختلـف بالتـالي أجـور العمال. فمن الطبيعـي أن يرتفـع مقـدار الأجـر كلـما ارتفـع مسـتوى التأهيـل والمهارة. ولهذا الاعتبار أهمية في الوقت الحاضر في تحديد مقدار الأجر. فكـما أشرنا إلى أن المتطلبات الحالية لعملية الإنتـاج التـي يفرضـها ارتفـاع المسـتوى التكتيكي والعلمي تستلزم وجود مستوى معيناً من المعرفـة والخـبرة العلميـة. يلاحظ حالياً التضاؤل النسبي لدور العمل اليدوي وتزايد المكانة التـي يحتلهـا العمل الذهني في عملية الإنتاج. وهذا التغير النوعي في طبيعة العمل يشـترط في نفس الوقت زيادة في أجر العمل.

رابعاً - تأثير عوامل العرض والطلب في سوق العمل:

بالإضافة إلى العوامل السابقة التي يساعد البعض منها على تخفيض أجـر العمل بينما يستدعي البعض الآخر زيادة أجر العمل توجد عوامل أخرى لها أيضـاً تأثيرها على أجر العمل وهي عوامل العـرض والطلـب عـلى قـوة العمـل في سـوق العمل.

ومن المفيـد قبـل أن نتطـرق إلى تـأثير هـذه العوامـل التـذكير بتـأثير عوامـل العرض والطلب على سعر السلع في السوق. فـإذا ازداد الطلـب عـلى سـلعة مـا عـن العرض على هذه السلعة فإن السعر يرتفـع في السـوق وعـلى العكـس فـإن انخفـاض الطلب عن العرض سيؤدي إلى انخفاض القيمة أو السعر في السوق. إن عوامل العرض والطلب تؤثر على سعر السلعة في السوق. فقد ينحرف السـعر عـن القيمـة ارتفاعـاً عندما يزداد الطلب عن العرض بينما ينحـرف السـعر عـن القيمـة انخفاضـاً إذا قـل الطلب عن عرض السلعة في السوق.

إن هذه القاعدة تنطبق بشكل أو بآخر على أجر العمل في النظام الرأسـمالي ، حيث يتأثر تحديد أجر العمل بعوامل عرض قوة العمل والطلب على هذه القوة في سوق العمل. وأن لهذا التأثير الذي تمارسـه عوامـل العـرض والطلـب في قـوة العمـل جوانب مختلفة ، وهذا يعني:

أولا: في حال زيادة الطلـب عـلى قـوة العمـل عـن العـرض الموجـود منهـا في السوق فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مقدار أجر العمل في النظام الرأسمالي.

ثانيا: في حالة زيادة العرض في قوة العمل عن الطلب عليها في سوق العمل فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض مقدار الأجر في النظام الرأسمالي. أن زيادة العرض من قوة العمل على الطلب عليها هو ما يدعى في علم الاقتصاد بالبطالة في سوق العمل. وتعني البطالة وجود فائض من قوة العمل. أي وجود أناس يبحثون عن مكان لهم في عملية الإنتاج الاجتماعي. وهكذا يكون للبطالة تأثير سلبي على مقدار أجر العمل إذ يساعد على انخفاض هذا الأجر في سوق العمل.

إلا أنه يجب معرفة وتحديد الأسباب والعوامل التي تحدد وجود أو عدم وجود البطالة أو فائض قوة العمل في سوق العمل. ونظراً للطبيعة الخاصة بقوة العمل الإنساني فإنه مما لا شك فيه إن وجود أو عدم وجود الفائض في قوة العمل أو البطالة يخضعان إلى أسباب وعوامل واعتبارات تختلف عن العوامل التي تحدد وجود فائض في عرض السلع أو زيادة في الطلب عليها في السوق. حيث أن عرض السلع في السوق يتحدد وفق الاعتبارات والظروف التي تحيط بعملية الإنتاج كما يتأثر الطلب على السلع بعدد المشترين أو المستهلكين للسلعة في السوق. ويمكن القول بأن العوامل والاعتبارات التي تحدد وجود أو عدم وجود فائض في قوة العمل والتي تؤثر على تحديد مقدار الأجر هي:

أولا: العلاقة بين نسبة العاملين فعلاً ونسبة العاطلين عن العمل.

ثانياً: معدلات النمو السكاني.

ثالثا: التقدم التقني.

رابعا: الدورات الموسمية لعملية الإنتاج.

الفصل الرابع

الرأسمالية والمنافسة

....

يقصد بمفهوم المنافسة بصورة عامة المزاحمة بين المنتجين الفـرديين أو أصـحاب رؤوس الأموال على تصريف منتجاتهم في السوق حتى تحقق القيمـة الفرديـة الخاصـة بكـل من المنتجين أو أصحاب رؤوس الأمـوال اعترافـاً اجتماعيـاً. وأن تكـون القيمـة الفرديـة متعادلة أو متقاربة مع القيمة الاجتماعيـة العاديـة. وعـلى أن يعتـبر العمـل الفـردي جزءاً من العمل الاجتماعي العام والمبذول في إنتاج كمية السـلعة ذات النـوع الواحـد والمعروضة للتبادل في السوق ([14]).

إن المنافسـة حـين تكتسـب هـذه الشـمولية، وتصـبح القاسـم المشـترك بـين المنتجـين الفـرديين أو أصـحاب رؤوس الأمـوال الخاصـة ، فإنهـا تفـتح المجـال للقـوانين الاقتصـادية لأن تقـوم بفعلهـا و تأثيرهـا الخـاص في آليـة الاقتصـاد

---

[14] و. روستو – مراحل النمو الاقتصادي – بيروت 1960- صفحة 125

السلعي.إن قانون المنافسة هو أحد قوانين الاقتصاد الرأسمالي وهو يكتسب صفة القانون الموضوعي الذي يمارس عمله وتأثيره بمعزل عن إدارة الأفراد الذين يزاولون عملية التبادل السلعي في السوق.وكما سنرى فإن العمل العشوائي لهذا القانون يظهر بصورة خاصة في شروط المنافسة الرأسمالية الحرة.

وبغية التخفيف من التأثير العشوائي لقانون المنافسة ، فقد لجأ المنتجون الصغار أو الحرفيون والتجار في مرحلة العصر الوسيط التي سبقت ظهور الرأسمالية في أوروبا إلى تشكيل ما يسمى بالطرائق الحرفية أو المهنية التي كانت تسعى إلى ضمان مصالح أعضائها من الأضرار التي تنجم عن المنافسة العشوائية في السوق. وبهذا الشكل اتخذت المنافسة بين المنتجين والتجار في تلك المرحلة طابعاً خاصاً ومنظماً ومميزاً عن المنافسة الحرة التي ظهرت فيما بعد في النظام الرأسمالي.

إن السمة الأساسية للمنافسة الرأسمالية تبرز في هدف تحقيق أقصى ربح ممكن وهو الذي يسعى إليه كل من أصحاب رؤوس الأموال، وبهذا الشكل فإن المنافسة الرأسمالية تعبر عن المحتوى الحقيقي لطبيعة رأس المال.إن التنافس الرأسمالي حول الربح يتخذ لهذا السبب بالذات طابعاً أكثر حدة وأكثر تنوعاً واتساعاً مما قد تكون عليه المنافسة بين المنتجين الحرفيين الصغار. إن التنافس بين عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال والتجار يشمل مجالات واسعة تتعدى الحدود الوطنية إلى السوق العالمي وتؤدي بالنتيجة إلى إزاحة بعض رؤوس الأموال التي تعجز عن الاستمرار في السوق وإلى القضاء تدريجياً

على المنتجين الحرفيين الصغار بسبب ضآلة حجم الاستثمار لديهم والإمكانيات المحدودة والعاجزة عن مسايرة متطلبات وشروط المنافسة في السوق.

2 - أشكال المنافسة الرأسمالية:

من الممكن تحديد أشكال المنافسة الرأسمالية وفق مقاييس عديدة. أولاً إذا اتخذنا من طبيعة النشاط الاقتصادي الإنتاجي مقياساً للتحديد يمكن القول بوجود نوعين من المنافسة.

أ- المنافسة داخل الفرع الاقتصادي الواحد.

ب- المنافسة بين الفروع الاقتصادية المختلفة.

إن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال داخل الفرع الاقتصادي الواحد تؤدي في النتيجة إلى تشكيل قيمة اجتماعية وسطية للسلعة الواحدة في السوق تقترب أو تبعد بهذا القدر أو ذاك عن القيمة الفردية لهذه السلعة والخاصة بكل من المشاريع الرأسمالية المنتجة لها. أما المنافسة بين الفروع الاقتصادية المختلفة فهي تظهر في المزاحمة بين أصحاب رؤوس الأموال المختلفة على تحقيق الشروط المثلى للربح، وفي التنافس حول المجالات الفضلى للاستثمار. إن حركة رأس المال وانتقاله من فرع اقتصادي ما إلى فرع اقتصادي آخر ما هي إلا عبارة عن الأشكال التي تعكس طبيعة المنافسة في الفروع الاقتصادية المختلفة. إلا أن حركة رؤوس الأموال هذه وانتقالها من فرع إلى آخر سعياً وراء الربح الأقصى ستؤدي في النتيجة إلى إعادة التوازن بين معدلات الربح المتفاوتة التي تحققها الفروع الاقتصادية المختلفة ، لتشكل معدل وسطي واحد للربح

الرأسمالي. أو بكلمة أخرى فإن الأرباح العالية والأرباح المنخفضة والمتحققة في الفروع الاقتصادية المختلفة تتوازن نتيجة حركة وانتقال رؤوس الأموال بين هذه الفروع وتشكل ما يسمى بالربح الوسطي السائد في السوق.

ويستنتج من ذلك بأن المنافسة في هذه الحالة تقوم بوظيفة المنظم العشوائي للسعر ويسود في سوق المنافسة ما يطلق عليه عادة بسعر المنافسة. إلا أن المنافسة الحرة في السوق لا تظهر في الواقع كنتيجة لحركة وانتقال رؤوس الأموال بين الفروع الاقتصادية الاقتصادية ،وإنما تأخذ من الناحية الظاهرية أشكالاً للمنافسة في السوق بين أطراف عديدة.

أ- منافسة بين البائعين.

ب- منافسة بين المشترين.

ج- منافسة بين البائعين والمشترين.

وتتحدد الطبيعة التنافسية بين هذه الأطراف ، كما يبدو ذلك في السوق بتأثير فعل وقوانين وعلاقات العرض والطلب.فإن زيادة العرض عن الطلب أو العكس تؤثر بدون شك في تحديد قدرة أحد الأطراف على المنافسة وتأثيره على تحديد سعر المنافسة في السوق. إن التأثير الذي يمارسه هذا الطرف في مجال السوق يظهر في هذه الحالة بصورة احتكار نسبي أو مؤقت. فباستطاعته أن يزيد أو يخفض من سعر المنافسة في السوق. وهذا الاحتكار يكون نسبياً ومؤقتاً لأن استمرارية المنافسة الحرة لا تسمح باستمرارية الاحتكار.

ثانياً: قد تكون طبيعة أو نوع السلعة مقياساً لتحديد أنـواع وأشـكال المنافسـة. وعـلى أساس هذا المقياس تبدو المنافسة الحرة في السوق وفق الأشكال التالية:

أ- منافسة حول نوع واحد من السلع.

ب- منافسة بين سلع بديلـة مثـل المنافسـة بـين الفحـم وبـين البـترول أو بـين السـلع البلاستيكية و بين السلع المعدنية. ويطلق على هذا النوع من المنافسة بـين أنـواع مختلفة من السلع (المنافسة البديلة).

جـ- المنافسة حول توسيع نطاق تصريف السلعة في السوق على حساب نوع آخر من السلع. وخاصة في حالة الطلب المـرن أي الطلـب الـذي لا يتصـف بالثبـات المطلـق أو النسبي مثل المنافسة بين الألبسة والتلفزيون والسيارات... إلخ.

ثالثاً: إن العلاقات الاجتماعية تشكل مقياساً آخـر لتحديـد أشـكال المنافسـة ، وهنـا نجد أن المنافسة التي يخلقها رأس المال في السوق تؤدي إلى نشوء أنواع مـن المنافسـة لها طبيعة اجتماعية تتمثل في:

أ- المنافسة بين العمال.

ب- المنافسة بين العمل ورأس المال.

إن إدخال وسائل إنتاج حديثة في عملية الإنتـاج يشـكل عـنصر منافسـة يهـدد استمرار العامل في عملية الإنتاج حين يؤدي ذلك إلى إخراجه من مجال الإنتـاج ، ويتشكل جيش العاطلين عن العمل وهذه البطالـة تـؤدي بـدورها إلى نشـوء

المنافسة بين العمال أنفسهم بغية الحصول على أماكن عمل جديدة. والنتيجـة الوحيدة لهـذا النـوع مـن المنافسـة هـي الضـغط عـلى الأجـر وانخفاضـه عـن المستوى السابق.

ومن ناحية أخرى فإن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال على شراء قوة العمل تؤدي إلى زيادة الأجر. إلا أن القانون الأساسي للتراكم الرأسـمالي وزيـادة رأس المـال يقـوم إلى حد ما بتنظيم العلاقة بين العرض والطلب على قوة العمل حتى لا يكون لزيادة الأجـر تأثيراً سلبياً على زيادة معدل حجم الربح الرأسمالي. ويكون ذلك ممكناً بواسـطة تـأثير بعض القوانين الاقتصادية والإجراءات التي يلجأ إليها أصحاب رؤوس الأموال للتصفيف من حدة المنافسة فيما بينهم على قوة العمل.

وليس بالإمكان في جميع الأحوال استبعاد المنافسة بين رأس المال والعمل بصورة كليـة والتي تتحول إلى شكل مـن أشـكال الصراعـات الاجتماعيـة. وعنـدما يلجـأ العـمال إلى تنظيم أنفسهم في النقابات ، فإن ذلك يجسد رد الفعل الطبيعي للتصـفيف مـن شـدة الانعكاسات السلبية التي تنجم عن المنافسة سواء أكانت بين العـمال أنفسـهم أم بـين العمل ورأس المال.

2- **المنافسة الحرة والمذهب الحر:**

ففـــي المنافســـة الحـــرة لا يقـــف أمـــام منافســـة رأس المـــال أي نـــوع مـــن أنـــواع الاحتكار الطبيعي أو المصطنع. ورأس المال في هذه الظروف يتمتـع بالحريـة التامـة في الانتقـال والحركـة بـدافع تحقيـق أقصى مـا يمكـن مـن الـربح. وفي ظـل المنافسـة

الحرة تشتد التناقضات نتيجة للفعل العشوائي للقوانين الاقتصادية. إلا أن المنافسة الحرة تمثل مرحلة موضوعية في تاريخ الرأسمالية وهي وليدة الثورة التي أطاحت بالعلاقات الإقطاعية.. وشهدت مرحلة ازدهارها بعد نشوء الصناعة الكبيرة خلال الثلث الثاني من القرن الماضي. وكان من أبرز ملامحها وشروطها ما يلي:

أ- حرية الحركة المطلقة لرأس المال أو الانتقال السهل من فرع اقتصادي إلى فرع اقتصادي آخر وإزالة أي شكل من أشكال الاحتكار.

ب- تطور النظام المصرفي.

جـ- إخضاع معظم القطاعات الاقتصادية إلى سيطرة رأس المال.

د- توفر كثافة سكانية معينة ترفد القطاعات الاقتصادية بقوة العمل.

إن هذا التطور الموضوعي في نشوء وتطور الاقتصاد الرأسمالي قد ساهم في تطور الفكر الاقتصادي الذي تبلور في ظهور المذهب الحر أو ما يسمى أحياناً بالمدرسة الاقتصادية الحرة التي سادت الفكر الاقتصادي خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وبنما كانت المذاهب والتيارات المعدنية والتجارية في الماضي تنادي بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فإن المذهب الحر يرتكز أساساً على فكرة إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي. إن المذاهب والتيارات المعدنية والتجارية التي مثلت الفكر الاقتصادي الذي كان سائداً في أوروبا وخصوصاً خلال القرنين السادس عشر

والسابع عشر وحتى بدايات القرن الثامن عشر ،كانت تعبر موضوعياً عن المرحلة التي سبقت الثورة الصناعية ونشوء الرأسمالية الأوروبية. تلك المرحلة التـي تميـزت بضرورة تجميع النقد المعدني الثمين وتراكم الربح الذي تحققه التجارة الخارجية بهدف زيـادة الثورة الوطنية. وقـد انبثـق عـن تلـك التيـارات اتجـاه ينـادي بضرورة وجـود سياسـة اقتصادية للدولة. كما برزت في إطـار هـذه السياسـة ثلاثـة اتجاهـات. أولهـا السياسـة المعدنية التي اتبعتها بصورة خاصة كل من البرتغال وإسبانيا والتي كانت تنـادي بمنـع تصدير المعادن الثمينة إلى الخارج واستيفاء ثمن البضـائع المصـدرة بالمعـادن الثمينـة ، وثاني هذه الاتجاهات برز في فرنسا وتمثل بالسياسة الصناعية التي اتبعها رجل الـدولة (كولبير) ، وكان الهدف منها تحقيق فائض في الميزان التجاري يتمثل بالذهب أو فضة وكـان تحقيـق هـذا الهـدف حسـب رأي كـولبير مرهونـاً باتبـاع سياسـة تقـوم الدولـة بتنفيذها وهي ترمي إلى تشجيع الصناعة الحرفية وتشجيع الصادرات الصناعية.

وبرز الاتجاه الثالث في إنكلـترا والـذي أطلـق عليـه حينـذاك اسـم السياسـة التجاريـة ووضع هذه السياسة رجل الدولة كروموبل. وكان يهدف من جراء اتباع هذه السياسة إلى زيادة الصادرات و الحد من المستوردات والحصول عن طريـق التجـارة مـع العـالم الخارجي على أكبر كمية من المعادن الثمينة. وقد ظل المـذهب التجـاري سـائداً حتـى منتصف القرن الثامن عشر إلا أن السياسـة الاقتصـادية التـي اتبعتهـا بعـض الـدول لم تحقق النتائج المرجوة منها.

إلا أن هذه السياسـة التـي كانـت تهـدف أساسـاً إلى تشـجيع التجـارة وتجميـع النقـد قـد ألحقــت أضراراً بــبعض القطاعـات الاقتصـادية الأخـرى كالزراعـة التـي لم تلـق

من السياسة الاقتصادية التشجيع الكافي. وقد لقي اتجاه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية معارضة شديدة وبرزت الرغبة في العودة إلى النظام الاقتصادي الحر.

وقد ظهر أنصار المذهب الحر في كل من فرنسا وإنكلترا حيث انتقدوا بشدة مبدأ التدخل في النشاط الاقتصادي. كما انتقدوا كذلك المذهب المعدني والتجاري القائل بأن ثروة الأمم تتمثل بالحجم المتوفر من المعدن الثمين.

وبالرغم من أن بعض علماء الاقتصاد أمثال وليم بيتي (1623 – 1687) كان قد دعا إلى منع الدولة من التدخل في الشؤون الاقتصادية. إلا أن المدرسة الاقتصادية الحرة نشأت وتبلورت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ويعد كيني مؤسس المدرسة الفيزيوقراطية أو الطبيعية في فرنسا وآدم سمث مؤسس المدرسة الكلاسيكية في إنكلترا على سبل المثال لا الحصر من أنصار المذهب الحر. ومما ساعد على ظهور المدرسة الاقتصادية الحرة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته أوربا وعلى وجه الخصوص في بدايات الثورة الصناعية. حيث اختلفت النظرة إلى مفهوم الثروة حيث يسود الاعتقاد القائل بأن ثروة الأمة لا تتمثل بالنقد وإنما بزيادة الإنتاج في المجتمع.

ويعتقد مؤسسو المدرسة الاقتصادية الحرة بوجود نظام طبيعي أو قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية. وليس هناك بالتالي أن مبرر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ويشترط سير هذا النظام الطبيعي سيادة الحرية الفردية وتأمين الحرية للأفراد والمشاريع الاقتصادية. كما تؤكد هذه المدرسة على انسجام

المصالح الخاصة أو الفردية مع مصالح المجتمع العامة بظل النظام الطبيعي وسيادة الحرية الاقتصادية.

وعلى الرغم من أهمية المكانة التي احتلتها المدرسة الحرة في الفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية إلا أنها واجهت في الوقت نفسه تيارات اقتصادية أخرى مناوئة لها. نذكر منها المدرسة التاريخية والمذهب الاقتصادي القومي وتدخل الدول والتيارات الاشتراكية على اختلاف أنواعها. وفي بدايات القرن العشرين بدأ المذهب الحر بالانهيار والتلاشي وبصورة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ما بين أعوام 929 – 932 ، والتي جاءت تجسيداً لمبدأ سيادة الحرية الاقتصادية وعفوية النشاط الاقتصادي في المجتمع. كان من أهم الاستنتاجات التي أدت إليها هذه الأزمة ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتحكم في آلية النشاط الاقتصادي.

لقد أدت المنافسة الحرة في النتيجة إلى ظهور الاحتكار الرأسمالي. والاحتكار الرأسمالي يخضع بسبب تمركز الإنتاج ورأس المال إلى نوع من التنظيم يخفف من بأثير الانعكاسات السلبية التي تسببها المنافسة لأن المنافسة تظل صفة ملازمة للنظام الرأسمالي وتحل المنافسة الاحتكارية مكان المنافسة الحرة أو التامة.

3- لسعر والربح في رأسمالية المنافسة:

حتى يتحقق هذا الهدف فلابد من تحقيق عملية بيع السلعة في السوق وهذه تتوقف عليها استمرارية عملية الإنتاج الرأسمالي. إذ تشكل عملية التبادل أو البيع في السوق شرطاً أساسياً من شروط دورية وإعادة الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي. ونحن إذ نتعرض إلى دراسة تشكل السعر والربح في رأسمالية المنافسة فلأن عملية تكون السعر والربح هذه تخضع إلى شروط وآلية المنافسة الحرة في السوق.

أن القيمة أو سعر السلعة لا يظهران إلا في السوق حين تدخل السلعة عملية التبادل. وأن سعر السلعة حسب نظرية العرض والطلب يحدد من خلال تفاعل عوامل العرض والطلب ، أو ما يطلق عليها في هذه النظرية قوانين العرض والطلب في السوق... وعلى الرغم من أن هذه النظرية في مرحلة نشوئها لم تعط تفسيراً دقيقاً لكل العوامل التي تتحكم في تحديد سعر السلعة في السوق ، فإن معظم النظريات الرأسمالية الحديثة في القيمة لم تهمل تأثير عوامل العرض والطلب على تحديد السعر في السوق. إلا أن هذه النظريات نفسها لم تقلل في الوقت نفسه من أهمية المنفعة الحدية للسلعة ولا من أهمية تكاليف الإنتاج وخاصة أهمية هذه التكاليف في تحديد السعر على المدى البعيد.

إلا أن نظرية القيمة في العمل تميز بين مفهوم القيمة ومفهوم السعر. إن قيمة السلعة حسب هذه النظرية هي عبارة عن كمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها. أن كمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة تحدد بكمية العمل اللازمة في الشروط الوسطي للإنتاج. أن السعر قد لا يتطابق تطابقاً تاماً مع

القيمة وخاصة بشروط المنافسة الحرة في السوق الرأسمالي. حيث أن آلية السوق في مثل هذه الشروط التي تتميز بتعدد المنتجين لابد أن يكون لها تأثير خاص في تحديد سعر السلعة في السوق الحرة.

الرأسمالية الاحتكارية

1- __الاحتكارية الرأسمالية (تمهيد):__

تميزت المرحلة التي بدأت مع نشوء الرأسمالية وانتهت في أواخر القرن التاسع عشر بسيادة المنافسة الحرة في الاقتصاد الرأسمالي. وعلى عتبة الانتقال من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين حدثت تغييرات نوعية هامة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي عندما ظهرت الرأسمالية الاحتكارية لتبدأ مرحلة جديدة في مسيرة الاقتصاد الرأسمالي.

في مرحلة المنافسة الحرة كان الإنتاج السلعي في الاقتصاد الرأسمالي موزعاً كما لاحظنا بين مجموعة متعددة من المشاريع الرأسمالية التي كانت تقوم بعملية الإنتاج بصورة منعزلة بعضها عن البعض مع غياب الصورة الدقيقة عن آفاق وعلاقات ومتطلبات السوق الرأسمالي. خلافاً لما تتصف به الرأسمالية الاحتكارية من مكانة الاحتكارات في عملية الإنتاج والسوق. إلا أن مثل هذه التغيرات النوعية لا تغني نفياً للقوانين الأساسية التي ترتكز إليها آلية الاقتصاد الرأسمالي ، ومن أهميها قانون الربح الذي يبقى المحرك الأساسي لنشاط رأس المال الاحتكاري.

2- __حتمية الاحتكار – تمركز رأس المال والإنتاج:__

كـان مـن المحـتم مـن الناحيـة الموضـوعية أن تـؤدي المنافسـة الرأسـمالية إلى نشـوء الاحتكار الرأسـمالي. أو بكلمـة أخـرى فـإن الاحتكـار هـو وليـد المنافيـة. ففـي شروط المنافسة الرأسمالية الحرة أو كما لاحظنا سعي كل من أصحاب رؤوس الأمـوال إلى تحقيق أقصى ما يمكن من حجـم ومعـدل الـربح. إلا أن التمايـز في شروط الإنتـاج الرأسمالي الفردي في ظـل المنافسـة يـؤدي إلى تمـايز آخـر في معـدلات الـربح التـي يحققها أصحاب رؤوس الأموال. إن المنافسة داخل الفـرع الإنتـاجي الواحـد الـذي ينتج نوعاً واحداً من السلع تدفع كلاً من أصحاب رؤوس الأموال ليسعى أن تكون القيمة الفردية والخاصة به أقل من القيمة السوقية. إلا أن تحقيق هذا الهـدف لا يكون مؤكداً وبالتالي فإن بعض أصحاب رؤوس الأموال يحققون أرباحاً عالية وغـير عادية والبعض الآخر يحقق أرباحاً متوسطة بيـنما يتعـرض الآخـرون إلى الخسـارة والإفلاس

كما أن المنافسة بين فروع الإنتاج المختلفة ولو كانت بالنتيجة تؤدي إلى وجـود معـدل وسطي من الربح للحجوم المتسـاوية مـن رأس المـال ، إلا أن كـلاً مـن أصـحاب رؤوس الأموال يسعى إلى تخفيض نفقات الإنتاج عن طريـق تحسـين وسـائل وشروط الإنتـاج وذلك بهدف زيادة معدلات الربح. وباختصار فإن المنافسة في ظل تمايز شروط الإنتاج بين أصحاب رؤوس الأموال تؤدي إلى تمايز في تحقيق حجوم ومعدلات الربح ، وبالتـالي إلى تركـز رأس المـال والإنتـاج في المشـاريع ذات الربحيـة العاليـة. بيـنما تضـطر بعـض المشاريع التي تحقق الخسارة إلى الخروج من عملية الإنتاج.

" إن المنافسة الحرة تؤدي إلى تمركز الإنتاج. وهذا التمركز في مرحلة معينة من تطوره يؤدي من ناحية أخرى إلى نشوء الاحتكارات وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج مقومات تشكل الاحتكار.

- إن المنافسة على تحقيق الحد الأقصى من الربح تقود تدريجياً إلى تمركز رأسالمال عن طريق تحويل الربح إلى رأس المال.

- إن تركز رأس المال يعني بالضرورة تركز الإنتاج. لأن توسيع المشاريع الرأسمالية يمكن تحقيقه فقط وبصورة أساسية عن طريق تمركز رأس المال.

- ومن ناحية أخرى فإن تمركز الإنتاج يساعد بدوره على تمركز رأس المال. ذلك لأن زيادة نصيب المشاريع الرأسمالية الكبيرة من الإنتاج الاجتماعي يتيح لها إمكانية تحقيق أرباح غير عادية ، وبالتالي تحقيق توسع مستمر في رأس المال. لأن المشاريع الكبيرة تمتاز عن المشاريع الصغيرة بقدرتها على المنافسة سواء أكان في مجال الإنتاج أم في مجال التداول في السوق .

- إن تمركز رأس المال في المشاريع الرأسمالية الكبيرة يتيح الفرصة لهذه المؤسسات لاستخدام التقنية الحديثة وذلك بهدف تحقيق المزيد من الربح.

ومن ناحية أخرى فإن استخدام التقنية الحديثة يساعد على تراكم الخبرة العلمية والمكتسبات التقنية في هذه المشاريع ، مما يجعلها رائدة في مجال الاستفادة من التحولات والتطورات التقنية.

لقد تطور المستوى التقني خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. وكان من أهم هذه المنجزات التقنية ، ظهور وسائل صناعية مثل صب الفولاذ والأفران العالية. وظهور أساليب جديدة في الصناعات الكيميائية وتطور وسائل الاتصال مثل استخدام الهاتف أو السيارة ، وإلى جانب ذلك فقد ظهرت بدايات استخراج النفط كما ظهرت صناعة الهندسة الكهربائية. وهذه التحولات في المجال التقني أدت إلى تحولات مماثلة في هيكل الصناعة فبينما كانت الصناعات الخفيفة مثل الصناعة النسيجية تشكل القاعدة الصناعية ، فإن ظهور الصناعة الثقيلة نتيجة هذه التحولات كان حدثاً هاماً في مجال التصنيع وخاصة في مجال تصنيع الآلات التي بدأت تحتل المكانة الأولى وفي القطاع الصناعي

وباختصار فإن تطور القوى الإنتاجية في نهاية القرن التاسع عشر قد ساعد على نشوء الاحتكار. لأن مثل هذا التطور يتطلب مؤسسات صناعية كبيرة وزيادة حجم رأس المال. وإن استخدام التكنيك الحديث يصبح ممكناً في المؤسسات ذات الإنتاج ورأس المال الكبير. بينما لم يكن ذلك ممكناً في المشاريع الرأسمالية الصغيرة مما ساعد المشاريع الكبيرة على تحقيق أرباح عالية جديدة وتركز الإنتاج ورأس المال في هذه المشاريع.

ومن مظاهر هذا التركز في هذه المؤسسات نمو قوة العمل فيها وزيادة حصتها من الإنتاج القومي. فالمؤسسات الرأسمالية في الولايات المتحدة في عام

1904 والتي زاد فيها الإنتاج السنوي عن مليون دولار كانت تضم 1.4 مليون من القوى العاملة أي ما يساوي 25.6% وقد ارتفع هذا العدد إلى مليونين في عام 1909 أي ما يساوي 30.5% من القوى العاملة ، وهذه المؤسسات كانت تنتج 38% من الناتج القومي عام 1904 بينما بلغت هذه النسبة 43.8% في عام 1909. ويلاحظ هنا أن نسبة الإنتاج هي أكبر من نسبة القوى العاملة. وذلك يعود إلى استخدام الوسائل التقنية الحديثة ووسائل تكثيف العمل مما أدى إلى زيادة نصيب العامل الواحد من الإنتاج[15].

إن توظيف الوسائل التقنية الحديثة في الصناعة الثقيلة يزيد من أهمية وزن رأس المال الأساسي أكثر مما هو عليه في مؤسسات الصناعة الخفيفة. وكان من الصعوبة بمكان الاعتماد فقط على رأس المال افردي. وكان لابد من الاستعانة بالقروض وتشكيل شركات المساهمة ودمج وتمركز عدد من رؤوس الأموال ممكناً بل وضرورياً لتحديد السعر في السوق وتحقيق الأرباح العالية بينما كان هذا التمركز في السابق مستحيلاً في شروط انخفاض مستوى تركز الإنتاج وتبعثره بين عدد أصحاب رؤوس الأموال كما كان عليه الوضع في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وهكذا ساعد نشوء مؤسسات الصغيرة إلى الانضمام لهذه المؤسسات ، لضمان مصالحها والتخفيف من آثار المنافسة في السوق .

---

[15] الاقتصاد السياسي – الطبعة الألمانية برلين 973 صفحة 490

واختصاراً لما سبق فإن المنافسة على الربح تؤدي إلى تركز رأس المال الذي يعتبر شركاً أساسياً لتركز الإنتاج. إلا أن تركز الإنتاج من ناحية أخرى يساعد على تدعيم تركز رأس المال.

إن تطور القوى المنتجة وخاصة ظهور الصناعة الثقيلة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد فتح مجال التوظيف أمام رؤوس الأموال الكبيرة ، وكل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل اندماج رؤوس الأموال أدت إلى زوال المنافسة الحرة وتشكل الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة منذ بداية القرن العشرين حيث أخذ دورها منذ ذلك الحين يتعاظم في الحياة الاقتصادية.

3- الخصائص الجوهرية للاحتكار الرأسمالي:

في المفهوم الضيق للكلمة فإن الاحتكار يعني امتيازاً اقتصادياً يتيح إمكانية تحقيق مزايا يؤدي إلى أرباح غير عادية. ولقد عرف التاريخ الاقتصادي قبل نشوء الرأسمالية الاحتكارية أشكالاً من الاحتكار ، نذكر منها على سبيل المثال احتكار الأرض في الاقتصاد الإقطاعي الذي كان يمنح الإقطاعي مزايا تحقيق أشكال الريع المختلفة إلا أننا في هذا المجال لسنا بصدد الحديث عن هذه الأشكال من الاحتكار بقدر ما يدور الحديث حول خصائص الاحتكار الرأسمالي:

أولاً: إن الاحتكار في أسلوب الإنتاج الرأسمالي يعني احتكار طبعة أو مجموعة من الأفراد لملكية وسائل الإنتاج واحتكار نتائج عملية الإنتاج. ويعد هذا الشكل من أشكال الملكية هو الأساس الموضوعي لتحقيق الربح الرأسمالي.

ثانياً: إن الاحتكار الرأسمالي يشمل معظم أو جميع السلع التي يمكن إنتاجها بصورة مستمرة سواء أكانت سلعاً استهلاكية مثل القميص والأحذية أم سلعاً إنتاجية مثل الآلات والمواد الأولية. وقبل نشوء الاحتكارات الرأسمالية في بداية هذا القرن عرف إنتاج بعض السلع نوعاً من الاحتكار. وكان هذا الاحتكار يقتصر على السلع النادرة التي لا تدخل ضمن نطاق السلع المألوفة والعادية والتي يمكن إنتاجها بصورة مستمرة ومن قبل عدد كبير من المنتجين.

وكان باستطاعة منتجي هذه السلع النادرة أن يتحكموا بشروط إنتاجها وتحقيق أرباح مرتفعة غير عادية. أما الاحتكار الذي نشأ مع بداية هذا القرن فهو لا يقوم على الاستفادة من بعض الشروط الخاصة والنادرة وإنما يمثل احتكاراً للشروط العادية التي تتحقق فيها عملية إنتاج معظم وأنواع السلع المختلفة.

ثالثاً: من الخصائص الأساسية للاحتكار الرأسمالي قدرة هذا الاحتكار على التدخل في علاقات السوق والتأثير على تحديد السعر في حدود معينة تضمن له تحقيق أرباح غير عادية. إ، هذه القدرة التي تتمتع بها الاحتكارات لا تستند إلى الاستفادة المؤقتة من بعض المكتشفات التقنية أو بعض الحقوق السياسية أو مجموعة من الصدف العابرة ، وإنما تنبع أساساً من القاعدة الموضوعية لتركز الإنتاج ورأس المال في المؤسسات الاحتكارية.

رابعاً: إن الاحتكار الرأسمالي لا يشكل ظاهرة مؤقتة بقدر ما يعبر عن مرحلة تاريخية وظاهرة ثابتة بشكل نسبي. لأن تاريخ الرأسمالية عرف على الدوام أشكالاً من الاحتكار المؤقت. ففي موحلة التراكم الأولى لرأس المال حققت الشركة التجارية لشرق الهند على سبيل المثال أرباحاً غير عادية. عن طريق

بيع السلع بأسعار تفوق قيمتها. إلا أن مثل هذا الاحتكار كان لا يتجاوز حدود مجال التداول السلعي بين مجموعة من الدول. وكان بمثابة ظاهرة مؤقتة. وذلك خلافاً للاحتكار الرأسمالي الحالي الذي أصبح يشكل السلة الأساسية في النظام الرأسمالي الذي يعتد في تحقيقه للأرباح غير العادية على سيطرته على مراكز الإنتاج الرئيسية وتحكمه بالرقابة على بيع وتصريف السلع في السوق.

خامساً: إن ما يحدد صفة وطبيعة الرأسمال هي درجة التمركز في رأس المال والإنتاج فإن كل شركة من الشركات الرأسمالية الموجودة حالياً لا تشكل بالضرورة احتكاراً ففي الولايات المتحدة يوجد عدد كبير من الشركات المساهمة. لكن هذه الشركات لا تأخذ صفة الاحتكار إلا عندما ترتفع درجة التركز في رأس المال والإنتاج فقد يكون الاحتكار مشروعاً فردياً أو شركة رأسمالية أو اتحاداً من شركات عديدة ، إلا أ،ه يشترط فيها أن تشكل قسماً أساسياً من رأس المال العامل في المجتمع حتى تكتسب صفة الاحتكار. أو بكلمة أخرى يشترط فيها أن تمثل قدرة اقتصادية تفوق قدرة المشارق المتوسطة والصغيرة. إذن لا يجوز إلصاق صفة الاحتكار بأية شركة أو مجموعة من الشركات إلا إذا توفر فيها شرط التركز الشديد في الإنتاج ورأس المال والقدرة على أن يكون لها تأثير ما في تحديد أسعار السوق وتحقيق أرباح غير عادية.

وباختصار يوجد هناك مجوعة من الخصائص والشروط التي تحدد جوهر ومحتوى الاحتكار. وذلك مهما اتخذ الاحتكار من أشكال مختلفة جديرة أيضاً بالدراسة والبحث.

3- أشكال الاحتكارات الرأسمالية:

لقد اتخذ الاحتكار أشكالاً وظيفية مختلفة ، وكل من هذه الأشكال يتخذ طابعاً قانونياً واقتصادياً محدداً. وهذه الأشكال هي:

أولاً: الكارتل:

يشكل الكارتل اتفاقاً بين عدد من أصحاب رؤوس الأموال يتحدد بموجبه شكل علاقات تصريف السلعة في السوق وحسب هذا الاتفاق فإن الأعضاء المشتركين في الكارتل يلتزمون عادة بعدم بيع سلعهم في السوق بأسعار لا تقل عن الأسعار التي نص عليها الاتفاق ، كما يصدف في كثير من الكارتلات أن يتحدد لكل مشترك مجال معين لتصريف سلعة أو نصيب معين من مجموع السلع الخاضعة للتصريف في السوق. ويترتب عادة على من يتجاوز هذه الحدود دفع غرامة نقدية عن هذه المخالفة لاتفاق الكارتل.

ثانياً: السينديكات:

خلافاً للكارتل فإن عملية بيع السلعة لا تتم بصورة منفردة من قبل أعضاء الكارتل وحسب الشروط المحددة في الاتفاق ، وإنما تتم في السنديكات بصورة مركزية حيث يوجد هنا تمركز في عمليات التصريف. إن إدارة أو غرفة السنديكات هي التي تقوم بتوزيع الطلبات والتعهدات على الأعضاء المشتركين، وهكذا تقوم إدارة السنديكات بتنظيم عملية بيع السلع أو شراء المواد الأولية التي يتطلبها نشاط كل من الأعضاء المشتركين. وبهذا الشكل تستطيع السنديكات

عن طريق الاحتكار تحقيق بعض المزايا لأعضائها حين تقوم ببيع السلع العائدة لهم بأسعار مرتفعة وشراء المواد الأولية بأسعار مناسبة.

ثالثاً: التروست:

يعد التروست شكلاً متقدماً من أشكال احتكار الكارتل والسنديكات. فعندما ينضم فرد أو مشروع ما إلى التروست ، فهو لا يتنازل فقط عن استقلاليته الخاصة في مجال التداول ، كما هو الحال في الكارتل والسنديكات وإنما يتنازل أيضاً عن استقلاليته في مجال عملية الإنتاج. وبهذا الشكل يكتسب العضو المشارك صفة المساهم في التروست ، ويخضع إلى إدارة مركزية واحدة. وبالمقارنة مع الكارتل والسنديكات فإن التروست يتمتع من خلال التمركز الشديد في رأس المال والإنتاج بقدرة خاصة على المنافسة مع الاحتكارات الأخرى ، ويستطيع بالتالي ضمان تحقيق أرباح عالية لأعضائه.

وقد يتخذ التروست نفسه أشكالاً مختلفة. ففي غالب الأحيان يكون التروست على شكل اندماج كامل للمؤسسات الرأسمالية المكونة له. إلا أنه في حالات أخرى تبقى المؤسسات مستقلة. هذه الاستقلالية تكون شكلية لأنها من الناحية الاقتصادية تخضع في الواقع للشركة القائدة في التروست. التي تمتلك عادة الحق المطلق في الرقابة الكاملة على الأسهم وغيرها من أصول وممتلكات التروست. والشركة القائدة بهذا المعنى يجب أن تمثل أكبر المساهمين ويعود إليها في طبيعة الحالة أكبر نسبة من الأرباح التي يحققها التروست.

رابعاً: الكونسيرن:

يعد الكونسيرن من أكثر أشكال الاحتكارات تطوراً وتعقيداً. ومع مقارنته بأشكال الاحتكارات السابقة فهو يشمل مشاريع ومؤسسات متعددة ليست تابعة لفرع اقتصادي معين ، وإنما لفروع عديدة تشمل الصناعة والنقل والتجارة ومجالات التأمين والمجال المصرفي ، وقد يضم الكونسيرن بعض الرأسماليين الأفراد وشركات مساهمة وتروستات. وقد يبقى أعضاء أو مساهمو الكونسرن مستقلين. ولكن تبقى هذه الاستقلالية شكلية. إذ أن مركز الكونسرن وقد يكون إحدى التروستات صناعياً أو مؤسسة مصرفية كبيرة يبقى هو المسيطر الذي يخضع له كل الأعضاء المساهمين. وقد يأخذ هذا الارتباط أشكالاً مختلفة منها على سبيل المثال العقود التي تحدد شكل العلاقة بين الأعضاء ومركز الكونسيرن.

ومهما اختلف الاحتكار فإن الصفة المميزة له هو التمركز في رأس المال. وكما هو واضح فإن ما يميز أشكال الاحتكارات عن بعضها هو موضوع الاحتكار بالذات فإن كان موضوع الاحتكار هو التصريف في السوق فإن الكارتل والسنديكات هي الأشكال المعبرة عنه. وإذا لم يقتصر موضوع الاحتكار على التصريف بل تعدى ذلك إلى مجال الإنتاج، فإن التروست يعد الشكل الملائم لهذا النوع من الاحتكار.

وعندما لا يقتصر موضوع الاحتكار على مجالي التصريف والإنتاج وإنما يشمل أيضاً مجالات التسليف المصرفي والتأمين بحيث تقوم المشاريع المساهمة بالعمل في فروع عديدة فإن الكونسيرون يشكل الصيغة المناسبة لمثل هذا النوع من أنواع الاحتكار.

إن ما يتصف به الاحتكار هو تحكم الفئة العليا من الطبقة الرأسمالية بالقسم الأكبر من عمليات الانتاج والتصريف. ففي الماضي لم تقف أمام المنافسة الحرة بين أصحاب رؤوس الأموال أية حدود. وكانت المنافسة تخضع للقوانين الاقتصادية الفاعلة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي. أما في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية فلا أحد يستطيع أن يتجاهل تأثير الاحتكارات على تحديد السعر في السوق وتأثيرها على فعل القوانين الاقتصادية وفرض إرادتها على رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة.

وإذا كان تمركز رأس المال والإنتاج نشأ في أحضان المنافسة الحرة. فإن أشكال التمركز الاحتكاري لا تبقى ثابتة وإنما تتطور كلما استجدت شروط اقتصادية وتقنية جديدة. إن الشروط الحالية للرأسمالية الاحتكارية التي تتميز بالثورة العلمية – التقنية والتقدم التكنولوجي واندماج الدولة في الاحتكارات الرأسمالية لم تؤثر فقط على تسارع عملية تركز الإنتاج ورأس المال وإنما أيضاً على أشكال هذا التمركز الاحتكاري.

إن تمركز الإنتاج ورأس المال في بعض المشاريع الاحتكارية حين بدأت بوادرها منذ أواخر القرن التاسع عشر شكل فيما بعد الأساس المادي والموضوعي لنشوء أشكال احتكارية جديدة تتلاءم مع طبيعة المرحلة الحالية التي أصبحت فيها عملية الإنتاج الاجتماعي نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي تتصف بالتخصص الدقيق.

إن التجمع الاحتكاري أصبح الآن أحد الأشكال الاحتكارية الشائعة في النظام الرأسمالي. فبدلاً من أن يقتصر المشروع الاحتكاري على فرع صناعي معين ،

فقد أصبح التجميع الاحتكاري يشمل اتحاد فروع صناعية مختلفة بمشروع احتكاري واحد. وأن نشاط هذا المشروع لا يقتصر على مرحلة واحدة من مراحل الإنتاج ، وإنما يشمل مراحل متعاقبة مثل استخراج الحديد الخام من فلزات الحديد ثم تحويله إلى منتجات أولية للتصنيع. إن التجمع الاحتكاري الذي كان يقتصر في الماضي على مجال التعدين قد أخذ حالياً بالامتداد ليشمل معظم القطاعات بدءاً من استخراج المواد الأولية وحتى مرحلة إنتاج المنتج النهائي. إن التوجه الحالي نحو التجمع يعبر في الواقع عن مسعى الاحتكارات لوضع المراحل الأساسية لعملية الإنتاج تحت إشرافها ورقابتها. وقد أدى ذلك إلى استغناء معظم الاحتكارات عن خدمات المشاريع التي كانت تقوم بتوريد المواد الأولية وبالتالي إلى تركز الأرباح التي كانت تحققها هذه المشاريع في التجمع الاحتكاري. فضاً عن ذلك فإن كثيراً من المؤسسات الصغيرة قد أصبحت تابعة تكنولوجياً واقتصادياً للتجمعات الاحتكارية التي أصبحت أحد الأشكال الأساسية للتمركز الرأسمالي.

وقد نشأ في الموحلة الحالية باتجاه مغاير للمجمع الاحتكاري ما يسمى بالتعدد أو التنوع الاحتكاري. فقد فسح التقدم العلمي والتكنولوجي المجال أما رأس المال الاحتكاري للتنوع في الاستثمارات. فضلاً عن أن عدم استقرار السوق وسعي الاحتكارات لضمان مصالحها تجاه تقلباته هذه كلها دفعت الاحتكارات للبحث عن مجالات جديدة للاستثمار الرأسمالي.

وفي حالة التنوع فإن الاستثمارات والقوى الإنتاجية تتوزع في اتجاهات عديدة فهي لا تشكل فقط مراحل متعاقبة لدورة إنتاجية واحدة كما هو الحال في

المجمع الاحتكاري وينتج عن هذا التوزع تنوع في المنتجات النهائية. هكذا يقوم الاحتكار المتنوع بتنظيم إنتاج منتجات عديدة لا تربطها أية علاقة بالمنتج الأساسي. أو يقوم بصنع أصناف عديدة من المنتجات تحت رقابة مالية موحدة ودمج الاحتكارات الكبيرة بمزيج احتكاري واحد. وقد بدأت موجة الدمج هذه بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن المساهمة في مثل هذه الاحتكارات تتطلب رأسمالاً كبيراً واسعاً لأجل البحث والتطوير وبراءات الاختراع. ولهذا فإنه يلقى في الوقت الحاضر دعماً خاصاً من الدولة.

وإذا كان من الممكن في السابق تحديد الاتجاه الأساسي للمشروع ، فإن ذلك يصبح صعباً في المشاريع الاحتكارية المتنوعة لأن اتساع نطاق الاحتكارات الكبيرة واتحاد فروع الإنتاج التي لا تربطها الناحية التكنولوجية أية علاقة هو ما يميز الاحتكارات الحالية عن احتكارات بداية القرن العشرين. إن شركة السيارات في الولايات المتحدة مثل جنرال موتورز وكرايزلير على سبيل المثال قد أدخلت في إنتاجها منذ سنوات صناعة الصواريخ والصناعة الإلكترونية وصناعة الآلات الزراعية وآلات الاستخراج غيرها. ونظراً لتعدد الفروع الصناعية فإن تنظيم عمل هذه الاحتكارات تخضع حالياً للبرمجة المخططة وبمساعدة ودعم الدولة.

تستخدم النظرية الكلاسيكية الحديثة جوانب الأداء الوظيفي الكامل للأسواق كجزء من فرضياتها الأساسية، وتقدم تلك النظرية نقاط الخلل خلال مراحل تطورها ،وفي كتاب «الرأسمالية: المنافسة والصراع والأزمات»، يشير المؤلف أنور شيخ، الخبير الاقتصادي الأمريكي من أصل باكستاني وأستاذ الاقتصاد

في كلية الدراسات العليا بجامعة نيويورك،إلى أن معظم القضايا المركزية للتحليل الاقتصادي من الممكن اشتقاقها دون أي إشارة إلى الأولوية والتحسين والمنافسة الكاملة والمعلومات المثالية أو حتى التوقعات العقلانية.

ويشتمل ذلك على قوانين العرض والطلب وتحديد معدلات الأجور والأرباح والتغير التكنولوجي وأسعار الفائدة والأسعار النسبية وأسعار الأسهم والسندات والميزان التجاري والنمو والبطالة والتضخم جنبا إلى جنب مع الطفرات الطويلة التي بلغت ذروتها في الأزمات العامة المتكررة.

يهتم المؤلف في كتابه هذ اوبصورة رئيسية بدراسة «الرأسمالية الحقيقية» وآليات عملها في الواقع وليس إعطاء الأهمية الأولى للمسائل ذات الطابع النظري التي تميل في الكثير من الأحيان لإصباغ صيغة «مثالية» أو لتوجيه «النقد»للمنظومة الرأسمالية.

وبالإجمال يقدم المؤلف نظرة جديدة فيما يتعلّق بتحليل اقتصاد السوق الرأسمالي.

وفي كل حالة ،تنطبق نظرية أنور شيخ على الأنماط التجريبية الحديثة وتتناقض مع المداخل الكلاسيكية الحديثة والكنزية وما بعد الكنزية،إلى القضايا ذاتها.

والهدف من التحليل يتمثل في أن الاقتصاد الرأسمالي والفكر الاقتصادي حول الموضوع يتم طرحه في هذا الإطار،ولعل هذا هو الأسلوب الذي انتهجه الخبراء الاقتصاديون الكلاسيكيون في تناول القضية.

ويرى المؤلف أن النظرية الاقتصادية المطبقة في العالم الرأسمالي المتقدم تبدو وكأنها واحدة من جوانب التقدم المستمر: النمو المستدام ومستويات المعيشة المرتفعة ومعدلات الإنتاجية الزائدة،بل وتحسين الأوضاع الصحية للمواطنين، ومستويات الرفاهية.

ويوضح أنور شيخ بعض الأهداف المختلفة من هذا الكتاب ،قائلا إن الهدف الأول يتمثل في أن الاقتصاد الكلاسيكي الحديث يحقق في أعمال النسخة المثالية من الرأسمالية، ومن تلك النقطة يبدأ هذا الاقتصاد فيرسم ملامح العالم.

والاقتصاد المتغاير يستغل المسافة بين رؤية الكمال تلك والعالم الحقيقي.

ويحاول كل من الاقتصاد الكلاسيكي والاقتصاد المغاير سد الفجوات الناتجة، ويهدف كتاب «الرأسمالية: المنافسة والصراع والأزمات»إلى تطوير هيكل نظرية ملائم منذ البدايات الأولى للتشغيل الفعلي للبلدان الرأسمالية المتقدمة الحالية.

وهدف التحقيق الذي يجريه هذا الكتاب ليس كاملا أو معيبا، ولكنه حقيقي.

ولهذا السبب، فإن الحجج النظرية التي تطورت هنا، جنبا إلى جنب مع بدائلها الأساسية،يتم تناولها هنا بالأدلة التجريبية.

أنه وعلى الرغم من أنه يسعى إلى إظهار حقيقة مفادها أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يتمخض عنه أنماط منظمة وقوية ،فإن القوى التي تشكل تلك الأنماط ليست صلبة أو جامدة، كما أنها ليست مجرد مجموعة من الظروف.

ولكن تلك القوى هي حدود متحركة تحدد تدرجاتها ما هوسهل وما هوصعب في أي وقت.

وعلى هذا النحو فإن تلك القوى تنقل المسارات المؤقتة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية.

ولذا فإن تلك القوى التشكيلية هي نفسها نتاج تعليمات معينة،مثل السلوكيات الخاصة بـ «السعي وراء الكسب» التي تحدد هذا العرف الاجتماعي الخاص في كافة تعبيراته التاريخية.

النظام المنهجي يُنتج في وعبر الخلل المستمر، مشيرا إلى أن محاولة الفصل النظري للنظام عن الخلل أو الفوضى، أو حتى محاولة مجرد تأكيد واحدة على الأخرى، تعني فقدان وحدتها، ومن ثم العوامل ذاتها التي يتمخض عنها هذا النظام بأنماطه العميقة.

ومع ذلك فإن النظام ليس مرادفا للمثالية، مثلما أن الخلل، أو الفوضى، ليس مرادفا لانعدام النظام.

أن الأدلة التجريبية تلعب دورا محوريا في هذا السياق لدرجة أنه من المهم ملاحظة أن البيانات ليست مجرد مجموعة من الحقائق الموجودة سلفا.

فالنظرية دائما ما تتداخل،ليس فقط في تفسير وتأويل الأحداث ولكن أيضا في تمثيلها.

فعلى سبيل المثال فإنه لا يوجد تحليل للبطالة يمكن أن يستمر دون إعادة تنظيم ذلك في كافة الحسابات الرسمية في البلدان المتقدمة، فالشخص يمكن اعتباره «عاملا»إذا ما كان هو/ هي قد أدى أي عمل يحصل منه على أجر أو ربح خلال الأسبوع.

وقد بدأت الوكالات الأمريكية في الثلاثة عقود الماضية فقط في نشر مقاييس العمال الذين يعملون على نحو جزئي،وهو ما يكشف بالطبع صورة أكثر كآبة للاقتصاد.

ويجب «استنباط النظرية الاقتصادية من العالم الحقيقي ثم تطبيقها على مشكلات العالم الحقيقي». وهو يطبّق ذلك على المسائل الاقتصادية الأساسية الكبرى.

وعلى رأسها تلك المتعلّقة بالعرض والطلب وبالأسعار الخاصّة بالمنتجات والخدمات وبأسعار الفائدة وبتأثيرات التغيرات التكنولوجية الكبرى.. إلخ.

وهذا يعطي أهمية خاصّة بالنسبة للمهتمّين بصياغة السياسات الاقتصادية على مختلف مستوياتها أو الباحثين عن فهم آليات عمل الرأسمالية بنسختها الحالية.

ويشير أنور شيخ إلى أنه يستلهم عملياً تلك الحلول من مسار التطوّر التاريخي ومن النماذج التجريبية التي عرفتها المنظومة الرأسمالية منذ ظهورها حتى اليوم.

وبالاعتماد على «المنافسة الحقيقية» كماي فرضها الواقع وليس من «المنافسة» كمفهوم اقتصادي نظري عام.

والاقتصاد الكلاسيكي الحديث يقدم عملية تبادل المنفعة تلك على أنها المبدأ التنظيمي المركزي للمجتمع الرأسمالي، ويطرح مسألة إدخال الإنتاج كوسيلة للتبادل غير المباشرة بين كوسيلة للتبادل غير المباشر بين الحاضر والمستقبل.

المراجع

-أحمد شرف: مسـيرة النظـام الـدولي الجديـد قبـل وبعـد حـرب الخلـيج، دار الثقافـة الجديدة ، القاهرة ، 1992.

- د. إسماعيل صبري عبـد اللـــه، نحـو نظـام اقتصـادي عـالمي جديـد، الهيئـة العامـة للكتاب، القاهرة 1977.

- اسهام في الاقتصاد السياسي- كارك ماركس – وزارة الثقافة – دمشق 1970

- الان تورين – انتاج المجتمع – دمشق – وزارة الثقافة 1977

- و. روستو – مراحل النمو الاقتصادي – بيروت, لبنان, 1960.

- الاقتصاد السياسي – الطبعة الألمانية برلين 1973

- أدوين مانسفيلد – عالم الاقتصاد- مركز الكتب الأردني الأردن.عام 1988

- كارل ماركس, إسهام في نقد الاقتصاد السياسي , وزارة الثقافة- دمشق 1970.

- نيكيتين,أسس الاقتصاد السياسي, دار التقدم- موسكو,1964.

- عالم أمريكي ورجل دولة – 1706-1790-

- مجموعة من المؤلفين,الاقتصاد السياسي للاشتراكية, دار التقدم- موسكو 1970.

- عارف دليلة, الاقتصاد السياسي,منشورات جامعة حلب ,1987.

- إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية, مركز دراسات الوحدة العربية، آذار 1995.

- أسامة المجدوب: العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 2001.

- د. محمد السعيد سعيد: الكتل التجارية الدولية وانعكاسها على الوطن العربي، القاهرة، 1998.

- د. إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1977.

- د. حسين توفيق إبراهيم: النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، مجلة عالم الفكر ،المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995.

- محمد محمود الإمام: تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 2004.

- د. سميحة فوزي: النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 22، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة1994.

- صندوق النقد الدولي، آفاق للاقتصاد العالمي عام 1994، واشنطن ، تشرين الأول 1995.

- د. سعيد عبد الخالق محمود: الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العـربي، كتـاب الأهرام الاقتصادي عدد 53- القاهرة 1992.

– د.عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11أيلول، الطبعة الأولى 2003.

- د. مصطفى العبـد اللـــه الكفـري: اقتصـاديات الـدول العربيـة والعمـل الاقتصـادي العربي المشترك، جامعة دمشق- كلية الاقتصاد 2008.

- د. عبد المطلب عبد الحميد: آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحـولات الاقتصـادية للقـرن الواحـد والعشريـن، المـؤتمر الثـاني لأكاديميـة السـادات للعلـوم الإداريـة، مركـز البحوث، القاهرة، 1995.

- لستر ثارو(ترجمة)أحمد فؤاد بليغ: الصراع على القمة، كتاب عالم المعرفة ، المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1995.

- د. ماجدة شاهين: منظمة التجارة العالمية ومستقبل الـدول الناميـة، ملحـق الأهـرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام ، القاهرة1996.

- محمد محمود الإمام: العمل الاقتصادي العـربي المشـترك تقييمـه ومسـتقبله، المجلـة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، العدد الأول – معهد التخطـيط القـومي- القاهرة1997.

- د. مصطفى سلامه: منظمة التجارة العالمية آلية إدارة اتفاقات الجـات، كتـاب أهـرام الاقتصادي، رقم 108- القاهرة 1997.

- د. نهى المكاوي: الـدور الأمـريكي في النظـام العـالمي الجديـد، نـدوة النظـام العـالمي الجديد، مركز البحث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة1994.

- د. سعيد النجار: النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين، رسـالة النداء الجديد، جمعية النداء الجديد، القاهرة1996.

- منير الحمش: النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية- مجلة المستقبل العربي- العدد 252 عام 2000.

- حميد الجميلي: مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشريـن – مجلة شؤون عربية- العدد 100- عام 1999.

- عبد المطلب، عبد الحميد: السـوق الأفريقيـة المشـتركة والاتحـاد الأفريقـي، الطبعـة الأولى- القاهرة- مجموعة النيل العربية2004.

- محمد محمود الإمام: التكامل الإقليمـي بـين النظريـة والتطبيـق ، القـاهرة ، معهـد البحوث والدراسات العربية 200.

- د. عبد الملك عودة: نظرة إستراتيجية مستقبلية للعلاقات العربيـة الأفريقيـة- مجلـة شؤون عربية، العدد 103، عام 200.

- مطانيوس حبيب: الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية الأوروبيـة ، جمعيـة العلوم الاقتصادية السورية 1998.

- إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة 2001.

- ريتشارد روبيسون: أزمة جنوب شرق آسيا- الأسباب والنتائج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 1999.

- د.حازم الببلاوي، أزمة الخليج بعد أن يهدأ الغبار، دار الشروق، القاهرة 1990.

- عبد اللطيف يوسف الحمد: مستقبل التنمية العربية في مواجهة التحديات المعاصرة، مجلة مصر المعاصرة، العددان 429-430، القاهرة 1992.

- د. سمير أمين: مؤسسات بريتون وودز، خمسون عاماً بعد إنشائها ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الرابع- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة1995.

الفهرس

....

تم بحمد اللـه